مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية
قسم المحاسبة والمراجعة

العدد الأول – يناير 2023 – المجلد السابع

أثر حوكمة الشركات على العلاقة بين الممارسات الضريبية العدوانية وقيمة الشركة – دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية

د/ عمرو السيد زكي محمود
أستاذ مساعد بقسم المحاسبة والمراجعة
كلية التجارة – جامعة الاسكندرية

ملخص البحث

يستهدف البحث دراسة واختبار العلاقة بين الممارسات الضريبية العدوانية وقيمة الشركة، وأثر آليات حوكمة الشركة على هذه العلاقة. وذلك بالتطبيق على عينة من الشركات المصرية المقيدة بالبورصة خلال الفترة (2013–2020). وقد توصلت نتائج الدراسة إلي أن الممارسات الضريبية العدوانية تؤثر سلبًا وبصورة معنوية علي قيمة الشركات في البيئة المصرية، كما أظهرت نتائج الدراسة أن آليات الحوكمة متمثلة في جودة المراجعة الخارجية ونسبة الإناث في مجلس الإدارة تؤثر بصورة معنوية في العلاقة بين الممارسات الضريبية العدوانية وقيمة الشركة، فقد توصلت الدراسة إلى أنه في ظل ارتفاع جودة المراجعة الخارجية وزيادة نسبة الإناث في مجلس الإدارة قد تؤثر الممارسات الضريبية العدوانية إيجابًا وبصورة معنوية على قيمة الشركة، بينما لم تجد الدراسة تأثيرًا معنويًا لحجم مجلس الإدارة ونسبة الأعضاء المستقلين في المجلس علي العلاقة بين الممارسات الضريبية العدوانية وقيمة الشركة. وللدراسة متضمنات هامة حيث قامت بالتأصيل العلمي لمفهوم الممارسات الضريبية العدوانية من خلال تحديد مفهوم واضح لمثل هذه الممارسات، وتحديد أهم النظريات المفسرة لمثل تلك الممارسات، والتكاليف التي قد تتحملها الشركة نتيجة الإتجاه لهذه الممارسات، والمقاييس المستخدمة لقياس الممارسات الضريبية العدوانية. كما اتضح من نتائج الدراسة التأثير السلبي للممارسات الضريبية العدوانية على قيمة الشركة، وذلك خلافًا للنظرة التقليدية لتلك الممارسات التي كانت تفترض وجود علاقة إيجابية بين تلك الممارسات وقيمة الشركة نظرًا للوفورات الضريبية المتحققة من خلالها. وقد اتضح من نتائج الدراسة أنه لكي تنعكس الوفورات الضريبية المتحققة من تلك الممارسات إيجابًا على قيمة الشركة فذلك مشروط بوجود آليات حوكمة جيدة أهمها جودة المراجعة الخارجية، وزيادة نسبة الإناث بمجلس إدارة الشركات.

الكلمات المفتاحية: الممارسات الضريبية العدوانية– قيمة الشركة – حوكمة الشركات

E.mail: amr.elsaid.zaki@alexu.edu.eg

The Impact of Corporate Governance on the Relationship betweenTax Aggressiveness and Firm Value - An Applied study on listed companies in the Egyptian Stock Exchange

Abstract

The research aims to study and test the relationship between between tax aggressiveness and firm value, and the impact of the corporate governance mechanisms on this relationship, by applying it to a sample of listed companies in the Egyptian Stock Exchange during the period (2013-2020). The results of the study concluded that Tax Aggressiveness have a significant negative impact on the firm value in the Egyptian environment, and the results of the study showed that governance mechanisms represented in the quality of external audit and the percentage of females in the board of directors significantly affect on the relationship between tax aggressiveness and the firm value, It was clear from the results that in light of the high quality of the external audit and the increase in the proportion of females in the board of directors, tax aggressiveness may affect positively and significantly on the firm value of the company, while the study did not find a significant effect of the size of the board of directors and the percentage of independent members of the board on the relationship between tax aggressiveness and the firm value. The study has important implications as it scientifically rooted the concept of tax aggressiveness by defining a clear concept for it, and identifying the most important theories explaining such practices, and the costs that the company may incur because of these practices, and the measures of tax aggressiveness, It was also clear from the results of the study the negative impact of tax aggressiveness on the firm value , in contrast to the traditional view , which assumed a positive relationship between tax aggressiveness and the firm value due to the tax savings achieved through these practices. It was clear from the results of the study that for the tax savings achieved from these practices to reflect positively on the firm value, this is conditional on the existence of good governance mechanisms, the most important of which is the quality of external auditing and an increase in the percentage of females on the companies' board of directors.

Keywords: Tax aggressiveness - The Firm Value – Corporate Governance.

مقدمة

حظيت الممارسات الضريبية العدوانية Tax Aggerssiveness[1] باهتمام الحكومات والدول ووسائل الاعلام نظرا لانتشارها بشكل ملحوظ في الآونة الأخيرة. إذ يتضح ذلك جليا في انتشار استخدام مثل تلك الممارسات على نطاق واسع من قبل عدة شركات عالمية مثل آبل وستاربكس، بالإضافة الي شواهد سابقة متمثلة في شركات مثل انرون وتيكو(Davis et al., 2016) .

ويؤدي استخدام الممارسات الضريبية العدوانية الي تخفيض المدفوعات الضريبية للممولين الي أدني حد ممكن، وأحيانا يؤدي الي عدم دفع ضرائب على الاطلاق بما يحقق منافع للشركة والمساهمين. إذ تؤدي مثل هذه الممارسات الي زيادة التدفقات النقدية للشركة بعد الضريبة نتيجة الوفر الضريبي الذي تحققه هذه الممارسات بما ينعكس إيجابا على الشركة والمساهمين (Armstrong et al.,2015).

من ناحية أخري، وعلى مستوي الدول، قد تؤدي مثل هذه الممارسات الي إنخفاض ملحوظ في الحصيلة الضريبية، وتآكل للوعاء الضريبي، وتحويل للأرباح بين الدول ولاسيما بالنسبة للشركات متعددة الجنسيات والتي تعمل بأكثر من دولة. وقد دفعت تلك المخاوف بشأن تآكل الوعاء الضريبي لبعض الدول وعدم كفاية الحصيلة الضريبية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD إلى منح حكومات الدول المختلفة أدوات محلية ودولية لمكافحة مثل هذه الممارسات بالنسبة للشركات التي تعمل بأكثر من دولة. كما أعلنت مفوضية الاتحاد الأوروبي عزمها علي منع الشركات من الاستفادة من فرص التخطيط الضريبي العدواني غير المتحفظ (Kovermann and Velte,2019). ويعني هذا احتمال تعرض الشركات التي تشارك في مثل هذه الممارسات لغرامات وتكاليف عالية نتيجة لمثل هذه الممارسات، بالإضافة إلى تزايد وعي المجتمع والمستهلكين بالسلوك الضريبي للشركات، ومن ثم أصبح هناك ضرر محتمل قد تتعرض له الشركات نتيجة تأثير الممارسات الضريبية العدوانية السلبي على سمعتها. إذ أن اكتشاف مثل هذه الممارسات قد يؤدي لمقاطعة المستهلكين لمنتجات الشركة بما يؤثر سلبًا على مبيعاتها وأرباحها وقيمتها السوقية (Kovermann and Velte,2019) .

[1] تتعدد المصطلحات باللغة العربية التي تعبر عن tax aggeressiveness حيث يمكن استخدام مصطلح الممارسات الضريبية العدوانية او التعسفية أو الممارسات غير المتحفظة أو المبالغ فيها أو الممارسات الضريبية المسيئة أو الممارسات الضريبية الضارة، ولكن سوف يستخدم الباحث لفظ العدوانية للتعبير عن مثل هذه الممارسات لأنها تمثل تخفيضًا ملحوظًا وكبيرًا في حجم الالتزامات الضريبية على الشركة مقارنة بنظائرها في السوق بما يمثل تعديا علي حق الدولة والمجتمع.

ويتضح مما سبق أن قرار ادارة الشركة بالقيام بممارسات ضريبية عدوانية هو قرار محفوف بالمخاطر، حيث قد تؤثر تلك الممارسات إيجابا على قيمة الشركة بتخفيض مدفوعاتها الضريبية وتحقيق وفورات ضريبية تنعكس إيجابا على الشركة والمساهمين، أو قد لا تتحقق أية وفورات ضريبية من تلك الممارسات بل على العكس قد يترتب عليها تكاليف وغرامات محتملة قد تدفعها الشركة في حالة اكتشاف مثل هذه الممارسات العدوانية، أو قد تؤثر سلبًا على سمعة الشركة مما ينعكس سلبًا على قيمة الشركة.

وبناء على ما سبق، يركز هذا البحث على دراسة واختبار العلاقة بين الممارسات الضريبية العدوانية وقيمة الشركة، وأثر آليات حوكمة الشركة على هذه العلاقة. وسيتم ذلك بالتطبيق على عينة من الشركات المصرية المقيدة بالبورصة خلال الفترة (2015-2021) وذلك للوقوف على ما إذا كانت الممارسات الضريبية العدوانية تؤثر إيجابا أم سلبًا على قيمة الشركات في البيئة المصرية، ومدي تأثير آليات حوكمة الشركات على تلك العلاقة.

1- مشكلة البحث

حظيت الممارسات الضريبية العدوانية باهتمام موسع من قبل المهنيين والأكاديميين والمحللين الماليين والمجتمع الاستثماري، حيث أصبح ينظر الي مثل هذه الممارسات على انها ممارسة إدارية يترتب عليها قيمة مضافة للشركة وذلك لأنه يترتب على مثل هذه الممارسات انتقال للثروة من الدولة للمساهمين. ورغم من ذلك، مازالت مثل هذه الممارسات مثيرة للجدل، حيث أن استخدام مصطلحات مثل التخطيط الضريبي أو التجنب الضريبي قد يعني تحقيق وفورات ضريبية للشركة سواء من خلال ممارسات مشروعة تماما أو من خلال ممارسات تتسم بعدم التأكد والغموض. ونادرًا ما تكون مثل هذه الممارسات المشروعة قانونًا مصدرًا للمشاكل نظرًا لأنها تكون وفقا لأحكام القانون، وإن كان هناك جانبًا اخلاقيًا قد يؤثر سلبًا على سمعة الشركة مما يترتب علىه تكاليف قد تبدو مستترة ولكنها تؤثر سلبًا على قيمة الشركة. أما الممارسات التي تتسم بعدم التأكد والغموض والتي تهدف لاستغلال المنطقة الرمادية من القانون فقد تخضع للمساءلة القانونية والمراجعة الضريبية بما يجعل الشركة تتحمل تكاليف إضافية. كما يري البعض (e.g.,Lee and Swenson, 2012; Ftouhi and Moez, 2019) أن الممارسات الضريبية بالرغم من أنها قد تحقق وفورات ضريبية للشركة إلا أن تلك الوفورات لا تنعكس إيجابًا على قيمة الشركة حيث يستحوذ المديرون على تلك الوفورات والمنافع بدلا من حصول المساهمين عليها، وبالتالي تؤدي الممارسات الضريبية العدوانية الى زيادة

الانتهازية الإدارية حيث توجد علاقة تكاملية بين الممارسات الضريبية العدوانية والانتهازية الإدارية. ويقترن الارتباط الإيجابي بين الممارسات الضريبية العدوانية وقيمة الشركة بآليات حوكمة قوية.

بناء على ما سبق، تتمثل مشكلة البحث في التساؤلات التالية:

- ما هو المقصود بالممارسات الضريبية العدوانية؟
- ما هي النظريات المفسرة لقيام الشركات بالممارسات الضريبية العدوانية؟
- ما هي المحددات المؤثرة على قيام الشركات بالممارسات الضريبية العدوانية؟
- ما هي تكاليف الممارسات الضريبية العدوانية؟
- ما هي مقاييس الممارسات الضريبية العدوانية؟
- ما هو موقف المشرع الضريبي المصري من الممارسات الضريبية العدوانية؟
- ما شكل وإتجاه العلاقة بين الممارسات الضريبية العدوانية وقيمة الشركة في مصر؟
- هل تؤثر آليات حوكمة الشركات على العلاقة بين الممارسات الضريبية العدوانية وقيمة الشركة في مصر؟

2- هدف البحث

يستهدف البحث دراسة واختبار العلاقة بين الممارسات الضريبية العدوانية وقيمة الشركة، وأثر آليات حوكمة الشركة على هذه العلاقة، وذلك بالتطبيق على عينة من الشركات المصرية المقيدة بالبورصة خلال الفترة (2013-2020).

3- أهمية ودوافع البحث

يستمد البحث **أهميته الأكاديمية** من تناوله قضية بحثية مهمة بالنسبة للباحثين والمهنيين ومستخدمي التقارير المالية، والتي قد تناولتها البحوث الأجنبية في بيئات مختلفة، ولكنها تعاني من ندرة شديدة في البيئة المصرية، إذ تعتبر دراسة العلاقة بين الممارسات الضريبية العدوانية وقيمة الشركة من القضايا الجدلية والتي مازالت تلقى اهتماما ودراسة من قبل الباحثين ولاسيما في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة. كما يستمد البحث **أهميته العملية** من كونه يسعي إلى اختبار تلك العلاقة في الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية، وهو الأمر الذي يؤدي إلي إثراء المردود التطبيقي للبحث في هذا المجال وإيجاد دليل عملي على مدي صحة العلاقات محل الدراسة في البيئة المصرية.

ويعتبر من أهم دوافع البحث تسليط الضوء على الممارسات الضريبية العدوانية من خلال التأصيل النظري لتلك الممارسات. كما يتم تناول تأثير تلك الممارسات على قيمة الشركة في محاولة لمعرفة ما إذا كانت تؤثر إيجابا أم سلبًا على قيمة الشركة، ومعرفة مدي اختلاف هذا التاثير باختلاف حوكمة الشركات، وتقديم دليل من الواقع العملي في البيئة المصرية على طبيعة هذه العلاقة، ومن ثم المساهمة في تضيق فجوة البحث المحاسبي في هذه القضية الجديرة بالاهتمام.

4- حدود البحث

يقتصر البحث على دراسة واختبار تأثير الممارسات الضريبية العدوانية على قيمة الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة، وبالتالي يخرج عن نطاق البحث أي متغيرات اخري قد تؤثر على قيمة الشركة (مثل جودة الإفصاح والقيمة الدفترية لحقوق الملكية والتدفقات النقدية). كما سوف تقتصر الدراسة التطبيقية على أثر بعض آليات حوكمة الشركات على تلك العلاقة، وتحديدًا جودة المراجعة الخارجية وحجم مجلس الإدارة واستقلاليته وتنوع المجلس. وبالتالي يخرج عن نطاق البحث أية آليات اخري لحوكمة الشركات (مثل هيكل الملكية). كما سوف تقتصر الدراسة التطبيقية على عينة من الشركات غير المالية المقيدة بسوق الأوراق المالية المصري بعد استبعاد الشركات المالية نظرًا لخضوعها لبعض المعايير والمتطلبات الرقابية الخاصة بها. وأخيرًا فإن قابلية نتائج البحث للتعميم مشروطة بضوابط عينة البحث ومنهجيته.

5- خطة البحث

في ضوء مشكلة البحث وأهدافه، فسوف يتم استكمال البحث على النحو التالي:

- التأصيل العلمى للممارسات الضريبية العدوانية.
- تحليل الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين الممارسات الضريبية العدوانية وقيمة الشركة، وأثر حوكمة الشركات على هذه العلاقة واشتقاق فروض البحث.
- منهجية البحث.
- النتائج والتوصيات والمجالات البحثية المقترحة.

وسوف يتم تناول الجوانب السابقة بالتفصيل في الفرعيات التالية من البحث.

6- التأصيل العلمى للممارسات الضريبية العدوانية

يتطلب التأصيل العلمي للممارسات الضريبية العدوانية تحديد مفهوم واضح لمثل هذه الممارسات، وتحديد أهم النظريات المفسرة لمثل تلك الممارسات، ومحددات اتجاه الشركة لاستخدام

هذا النوع من الممارسات، والتكاليف التي قد تتحملها الشركة نتيجة الاتجاه لهذه الممارسات، والمقاييس المستخدمة لقياس الممارسات الضريبية العدوانية، وموقف المشرع الضريبي المصري من تلك الممارسات. وسيتم ذلك على النحو التالي:

6-1 مفهوم الممارسات الضريبية العدوانية

يعبر مفهوم الممارسات الضريبية العدوانية عن الممارسات التى تقوم بها إدارة الوحدات الاقتصادية بهدف تخفيض الربح الضريبى بشكل ملحوظ عن الربح المحاسبى، وذلك من خلال اساءه استخدام القانون الضريبي(Kirkpatrick and Radicic, 2020) . وهناك عدة مصطلحات يتم استخدامها للتعبير عن تلك الممارسات مثل التهرب الضريبى Tax evasion والتخطيط الضريبى Tax planning، والتخطيط الضريبى غير المتحفظ أو العدواني aggressive Tax planning، والتجنب الضريبى Tax avoidance. ويتم استخدام المصطلحات السابقة على نطاق واسع بصورة متداخلة، ولكن بدون تعريف واضح ومحدد لكل منها (Martinz, 2017). فبالنسبة لمفهوم التخطيط الضريبى، يرى Ayers et al. (2006) أن التخطيط الضريبى هو جهد واعى للممول في نطاق القانون الضريبى فى محاولة لتخفيض العبء الضريبى، وبالتالي يعتبر التخطيط الضريبى بمثابة ممارسات لإدارة الربح الضريبى فى إتجاه هبوطى. وفي نفس السياق يرى Hanlon and Heitzman (2010) أن التخطيط الضريبى هو جزء من التخطيط الكلى للمشروع هدفه الواضح تخفيض الضرائب المباشرة وغير المباشرة. ويرى Abdul Wahab and Holland (2012) أن التخطيط الضريبى هو أى ممارسات أو أنشطة هدفها تحقيق وفورات ضريبية، أى تخفيض العبء الضريبى، ومن ثم زيادة الربح بعد الضريبة.

وعلى وجه مشابه، يرى Appolos et al. (2016) أن التخطيط الضريبى هو أحد القرارات الحيوية التى تواجه أى ادارة استبقاية للشركات. إذ أن ارتفاع معدل الضريبة والغرامات والجزاءات التى قد تفرضها الإدارة الضريبية قد يترتب علها زيادة معدل الضريبة الفعلى بصورة ملحوظة عن معدل الضريبة الرسمي. وبالتالى تمثل السياسات الضريبية التشددية عند فحص الاقرار الضريبى وارتفاع معدل الضريبة تكلفة ضريبية مرتفعة بالنسبة للشركات. وإذا لم يتم التخطيط الضريبى وادارة المدفوعات الضريبية بشكل سليم فإن هذا يمكن أن يؤثر سلبًا على التدفقات النقدية للشركة وقدرتها على النمو. ومن ثم يصبح التخطيط الضريبى أمرًا حيويًا للتخفيف من حدة التأثير السلبي للمدفوعات الضريبية على السيولة والربحية بالنسبة للشركات، حيث تشكل الضرائب تدفقات نقدية

خارجة كبيرة بالنسبة للشركات. فإذا لم يتم التخطيط الضريبى بصورة سليمة فإن هذا قد يؤثر ذلك سلبًا على قيمة الشركة ومقدرتها التشغيلية.

ويتشابه مفهوم التجنب الضريبى مع مفهوم التخطيط الضريبى، حيث يُعرف Rego (2003) التجنب الضريبى على أنه استخدام أساليب قانونية لتخفيض المدفوعات الضريبية. ويري الشواربي (2012) أن مفهوم التخطيط الضريبي يقترب كثيرا من مفهوم التجنب الضريبي بما يجعل الكثيرين يخلط بينهما. ولكن يمكن القول بأن التخطيط الضريبي هو الوسيلة والتجنب الضريبي هو أحد أهدافه. كما يُعرف Yee et al.(2018) التجنب الضريبي على أنه ترتيب للشئون المالية والاقتصادية للممول بهدف تدنية الضرائب المستحقة عليه من خلال استخدام الإعفاءات والخصومات والتكاليف التي يسمح القانون الضريبي بخصمها. وتتحدد مشروعية تلك الممارسات وفقا لمبدأ Westminster Principle . إذ أنه وفقا لهذا المبدأ يحق لأي شركة تخفيض التزاماتها الضريبية طالما كانت الممارسات التي تقوم بها غير مُجَرمة من قبل الدولة أو القانون.

ويري Kirkpatrick and Radicic (2020) أنه يمكن النظر الي التخطيط الضريبي والتجنب الضريبي على أنهما يعنيان نفس الشئ حيث يعتمد كلاهما على الأساليب القانونية لتخفيض المدفوعات الضريبية للشركات. ومن ثم لا يوجد فرق جوهرى بين التخطيط الضريبى والتجنب الضريبى حيث أن كلاهما يهدف لتخفيض العبء الضريبى للممول ولكن باستخدام أساليب قانونية مشروعة بخلاف التهرب الضريبى الذى يهدف لتخفيض العبء الضريبى باستخدام وسائل غير قانونية. إذ يقصد بالتهرب الضريبى قيام الممول بسلوك أو تصرف مخالف للقانون الضريبى من خلال تقديم بيانات غير صحيحة بغرض التهرب من دفع الضرائب المستحقة. وقد يتضمن التهرب الضريبى بعض الممارسات مثل إخفاء الدفاتر والسجلات، أو عدم إدراج الممول للايرادات، أو إدراج مصروفات مصطنعة من أجل تدنية المدفوعات الضريبية (Prebble and Prebble, 2010). ومن ثم يعد التهرب الضريبى جريمة يعاقب علىها القانون الضريبى.

ويرى Bimo et al. (2019) أن جميع الممارسات السابقة (التخطيط والتجنب والتهرب الضريبى) تنطوى على مخاطر ضريبية لأنها تخالف القوانين واللوائح الضريبية، ويمكن أن تؤدى إلى فرض غرامات أو عقوبات على هذه الشركات. لذلك تعتبر الشركات التى لا تقوم بهذه الممارسات أفضل بالمقارنة بالشركات التى تعتمد على مثل هذه الممارسات الضريبية. يُضاف إلى ذلك أنه من الصعب التمييز بين الممارسات الضريبية القانونية وغير القانونية حيث أن الحد الفاصل بين هذه التصرفات الضريبية غير واضح (Lee et al., 2015). فضلاً عن أن هذه

الممارسات الضريبية عالية المخاطر تفرض تكاليف (غرامات) مرتفعة على الشركة لاسيما فى حالة عدم السماح بها ضمن الإقرار الضريبى للشركة من جانب السلطات الضريبية (Rego and Wilson, 2012; Armstrong et al., 2015) .

يتضح مما سبق أن ممارسات التخطيط الضريبى والتجنب الضريبى تؤدى إلى تخفيض الالتزامات الضريبة للشركة. واعتمادًا على مدى كثافة هذه الممارسات ومدى قانونية تطبيقها تتحدد درجة العدوانية الضريبية والتى تتضح جليا فى حجم التخفيض فى الضرائب الصريحة التى تتحملها الشركة.

ويرى Hanlan and Heitzman (2010) أن الممارسات الضريبية التى يكون هدفها الأساسى تجنب أو تخفيض العبء الضريبى أو تحقيق وفورات ضريبية تساعد فى تحديد وتعريف الممارسات الضريبية العدوانية. ولا يمكن فى هذه الحالة التمييز بين الممارسات القانونية تمامًا أو الممارسات التى تتسم بعدم التأكد أو التي تقع فى المنطقة الرمادية للقانون الضريبى، والممارسات غير القانونية، وكذلك الممارسات التى تتسم بالمخالفة الصريحة للقانون الضريبى. فأحيانا قد تتسم تلك الممارسات بعدم التأكد، حيث أن الشركات التى تقوم بالممارسات الضريبية العداونية تقوم بهيكلة أعمالها بحيث تختار البديل أو الشكل الذي يؤدى لتعظيم وفوراتها الضريبية. وقد يؤدى ذلك إلى مواقف قد تتسم بعدم التأكد القانونى بالرغم من مشروعيتها شكلا إلا أنها قد تكون ممارسات تعسفية عدوانية.

وتقيس درجة الممارسات الضريبية العدوانية دوافع الممول لتخفيض العبء الضريبى بدون أى قيود على شرعية وقانونية تلك الممارسات. وكلما زادت درجة الممارسات الضريبية العدوانية كلما زادت درجة المخاطر التى قد تتعرض لها الشركة عند الفحص الضريبى.

ويري صديق (2011) أنه إذا كان التجنب الضريبي هو الهدف الوحيد من التخطيط الضريبي فأنه يمكن اعتبار هذا النوع من التخطيط الضريبي هو التخطيط الضريبي الحاد او المنحرف aggressive tax planning .

وقد عرفت عدة دراسات سابقة (e.g.,Frank et al; 2009; Chen et al., 2010, Lanis and Richardson, 2012) الممارسات الضريبية العدوانية على أنها تخفيض للضرائب الصريحة. ويتضمن هذا التعريف مجموعة واسعة من الممارسات الضريبية التى قد تكون قانونية تماما فى أحد جانبيها وغير قانونية على الجانب الآخر. ويشير Frank et al. (2009) إلى أن الممارسات

العدوانية الضريبية هي تلاعب في الاتجاه الهبوطي للدخل الخاضع للضريبة من خلال التخطيط الضريبي والذي قد يعتبر أو لا يعتبر تهربًا ضريبيًا احتياليًا.

ويعرف Kirkpatrick and Radicic (2020) الممارسات الضريبية العدوانية على أنها تلك الممارسات التي يترتب عليها انخفاض الربح الضريبي بشكل ملحوظ عن الربح المحاسبي وذلك من خلال إساءة استخدام القانون الضريبي. وتتضمن تلك الممارسات كلا من التخطيط الضريبي العدواني والتجنب الضريبي العدواني.

يتضح مما سبق أنه يمكن تعريف الممارسات الضريبية العداونية على أنها إدارة للربح الضريبى فى الاتجاه الهبوطى من خلال ممارسات التخطيط أو التجنب الضريبى. ومن ثم فهى قد تتضمن أنشطة قانونية تماما أو أنشطة تقع فى المنطقة الرمادية للقانون الضريبى وكذلك أنشطة غير قانونية. ومن ثم يمكن أن تمتد الممارسات الضريبية العدوانية على طول سلسلة متصلة من الأنشطة. ويمكن استخدام مصطلح الممارسات الضريبية العدوانية بالتبادل مع مصطلحات أخرى مثل التخطيط والتجنب الضريبى وادارة الربح الضريبى وغيرها من الممارسات الهادفة لتخفيض العبء الضريبى. ويوضح الشكل رقم (1) درجة الممارسات الضريبية العدوانية.

شكل 1: درجة الممارسات الضريبية العدوانية Degree of Tax aggressive

المصدر (Lietz,2013)

يتضح من الشكل السابق، أن الممارسات الضريبية العدوانية قد تتضمن أى ممارسات ضريبية تهدف لتخفيض العبء الضريبى، والتي من أهمها التخطيط والتجنب الضريبى، والتى تمثل مجموعة من الأنشطة القانونية تماما أو تتسم بعدم التأكد لأنها فى المنطقة الرمادية من القانون الضريبى. كما قد تتضمن الممارسات الضريبية العدوانية التخطيط أو التجنب الضريبى العدوانى والذي يقع فى

المنطقة الرمادية من القانون الضريبى، ويمثل أنشطة تتسم بعد التأكد الضريبى وقد تمثل عدم التزام ضريبى محتمل. وأخيرًا قد تتضمن الممارسات الضريبية العدوانية التهرب الضريبى الذي يتسم بعدم قانونيته تماما ويمثل عدم الالتزام الضريبى. وتزداد درجة الممارسات الضريبية العدوانية وحدتها كلما اتجهت نحو الأنشطة غير القانونية وعدم الالتزام بالقانون الضريبى. بينما تقل درجة العدوانية كلما اتجهت نحو الأنشطة القانونية وزادت درجة الالتزام الضريبى للممول.

ويمكن القول بأنه رغم وجود درجة تفاوت فى المصطلحات سواء أكانت تخطيطًا ضريبيًا أو تجنبًا ضريبيًا أو حتى تهربًا ضريبيًا، وسواء أكانت ممارسات قانونية أو تقع فى المنطقة الرمادية أى تتسم بعدم التأكد، أو كانت ممارسات غير قانونية، إلا أن الهدف الأساسى لها يتمثل فى تخفيض المدفوعات الضريبية. ويرى الباحث أن جميع هذه الممارسات وإن اختلفت مسمياتها (تخطيط أو تجنب أو تهرب ضريبى) تندرج جميعها تحت مصطلح الممارسات الضريبية العدوانية من أجل تخفيض الأرباح الضريبية، وتدنية الضريبة المستحقة بما يؤثر سلبًا على الالتزام الضريبى.

وبناء على ما سبق **يمكن تعريف الممارسات الضريبية العدوانية** بأنها ممارسات تتميز بخاصيتين أساسيتين، أولهما تخفيض العبء الضريبي الي أدني حد ممكن وذلك بتدنية معدل الضريبة الفعلي الذي يتحمله الممول، وثانيهما أنها ممارسات تتسم بدرجة عالية من المخاطر بسبب زيادة درجة عدم التأكد المرتبطة بتلك الممارسات. ويرجع ارتفاع درجة عدم التأكد إلى أن أغلب تلك الممارسات تقع في المنطقة الرمادية من القانون الضريبية بما يترتب عليه عدم تأكد بشأن المدفوعات الضريبية المستقبلية والغرامات والعقوبات والتي قد تفرض على الممول.

6-2 النظريات المفسرة للممارسات الضريبية العدوانية

يعتبر هدف تخفيض العبء الضريبى الذي تتحمله الشركات هو الهدف الأساسى لإتجاه العديد من الشركات نحو الممارسات الضريبية العدوانية. ورغم ذلك، فهناك العديد من الشركات لا تقوم بمثل هذه الممارسات غير المتحفظة، بما يدل على وجود تباين واختلاف فى تلك الممارسات بين الشركات. وقد حاولت نظريات عديدة تفسير إتجاه الشركات نحو الممارسات الضريبية العدوانية أو عزوفها عن مثل تلك الممارسات. وسوف يتم استعراض أهم تلك النظريات على النحو التالى:

6-2-1 نظرية الردع The deterrence Model

وفقا لنموذج Allinghan and senidmo عام 1972، يلجأ الممول للممارسات الضريبية العدوانية من أجل تخفيض العبء الضريبى إذا كنت المنفعة المتوقعة من تلك الممارسات أكبر من مخاطر إكتشاف تلك الممارسات وتكاليف العقوبات والجزاءات التى قد يتعرض لها الممول نتيجة

أكتشاف تلك الممارسات. ولكن هذا النموذج قد لا يكون مناسبا لاستخدامه فى تفسير سلوك الإدارة فى حالة شركات الأموال التى تنفصل فيها الملكية عن الإدارة، حيث يتم ادارة تلك الشركات من قبل المديرين نيابة عن المساهمين. وبالتالي يتم اتخاذ قرار للقيام بمثل هذه الممارسات من خلال ادارة الشركات نيابة عن المساهمين، بما يجعل نظرية الردع غير ملائمة فى الوقت الحالى لتفسير الممارسات الضريبية العدوانية في الوقت الحالي (Yee et al.,2018).

6-2-2 نظرية الوكالة

تؤدى الممارسات الضريبية العدوانية إلى تخفيض الالتزامات الضريبية للشركة، ومن ثم زيادة التدفقات النقدية بعد خصم الضرائب. ويمكن اعتبار قرار قيام الشركة بالممارسات الضريبية العدوانية أحد القرارات المحفوفة بالمخاطر، حيث قد تتعرض الشركة لعقوبات وجزاءات وغرامات من قبل الإدارة الضريبية، بالإضافة إلى الأضرار التى قد تلحق بسمعة الشركة (Armstrong et al., 2015).

ووفقا لنظرية الوكالة، قد يؤدى تعارض المصالح بين الإدارة والمساهمين إلى تحديد الإدارة لمستوى من الممارسات الضريبية العدوانية يختلف عن المستوى الذي يفضله المساهمون. فقد يفضل المساهمون مستوى مرتفعًا من الممارسات الضريبية العدوانية من أجل زيادة التدفقات النقدية بعد الضريبة ولكن مع ارتفاع درجة المخاطرة، أو على العكس قد يفضل المساهمون تخفيض الممارسات الضريبية العدوانية، أو حتى عدم اللجوء إليها لتخفيض درجة المخاطرة التى قد تتعرض لها الشركة. وتفترض نظرية الوكالة أن المساهمين أو الملاك لديهم الحياد تجاه المخاطر يفترض أن يحتفظوا بثرواتهم فى محافظ مالية متنوعة لتدنية المخاطر. ولكن هذه الفكرة قد لا تنطبق على جميع المساهمين أو الملاك. فرغم أن افتراض حيادية الملاك تجاه المخاطر قد يكون مناسبا للمساهمين الذين لديهم محافظ مالية متنوعة، إلا أنه من المتوقع أن يكون كبار المساهمين فى الشركة أكثر عزوفاً عن المخاطر وذلك لتركز ثرواتهم فى عدد محدود من الشركات. ومن ثم فإنه نظرًا لتوقع أن يكون كبار المساهمين أكثر تجنبًا للمخاطر وفى الأغلب قد تنطوى الممارسات الضريبية العدوانية على درجة عالية من المخاطرة، فإنه يفترض أن كبار المساهمين يفضلون قدرًا محدودًا من الممارسات الضريبية العدوانية، فى حين يفضل المساهمون الذين تتنوع محافظهم المالية مستوى أعلى من الممارسات الضريبية العدوانية. وبالتالى وفقا لنظرية الوكالة سيختار المديرون مستوى من الممارسات الضريبية العدوانية يتفق مع توقعات الملاك فى ظل آليات حوكمة قوية تضمن أن الإدارة تعمل لصالح الملاك. وفى ظل غياب الحوكمة الجيدة تتوقع نظرية الوكالة أن المديرين سوف

يتجنبون القيام بالممارسات الضريبية العدوانية لتجنب المخاطر وذلك بسبب الخوف من فقدان وظائفهم(Kovermann and Velte, 2019) .

6-2-3 نظرية التوافق مع مصالح المساهمين The Aligned Shareholder interest theory

تفترض تلك النظرية أن مصالح المديرين تتوافق مع مصالح المساهمين لتخفيض الالتزامات الضريبية من أجل تعظيم الربح بعد الضريبة. ويتم هذا التوافق بين مصالح المساهمين والمديرين من خلال ربط مكافأت المديرين بالربح بعد الضريبة. وبالتالى تفسر تلك النظرية زيادة مستوى الممارسات الضريبية العدوانية بالنسبة لبعض الشركات (Hanlan and Heitzmom, 2010).

6-2-4 نظرية الانتهازية الإدارية Managerial Opportunism

ووفقا لنظرية الانتهازية الإدارية يمكن للممارسات الضريبية العدوانية المبهمة أو الغامضة أن تكون ساترًا أو غطاءً للانتهازية الإدارية والتربح الإدارى وتحويل الوفورات الضريبية أو المنافع المحققة من الممارسات الضريبية العدوانية للمديرين بدلاً من المساهمين. إذ تسهل الممارسات الضريبية العدوانية من التربح الإدارى والتلاعب بالأرباح، ومن ثم فإن الإنتهازية الإدارية قد تكون مفسرة لسلوك الممارسات الضريبية العدوانية لبعض الشركات (Appolos et al.,2016).

6-2-5 نظرية التكاليف السياسية

تؤكد هذه النظرية أن الشركات الكبرى تمتلك قوة اقتصادية وسياسية أعلى مقارنة بالشركات الاصغر حجما، وتستفيد الشركات الكبيرة من قوتها الاقتصادية والسياسية للتخفيف من أعبائها الضريبية لأنها قادرة على أن تقوم بممارسات ضريبية عدوانية. وقد أيدت عدة دراسات سابقة هذه النظرية (Porcano, 1988; Rego, 2003). إذ أوضحت أن الشركات الأكبر حجمًا ينخفض لديها معدل الضريبة الفعلى، بما يُعد دليلًا على ارتفاع مستوى الممارسات الضريبية العدوانية لديها.

6-2-6 نظرية الإشارة

وفقا لنظرية الإشارة، كلما زادت الأرباح التى يتم الافصاح عنها بالقوائم المالية كلما أصبح رد فعل سوق الأوراق المالية إيجابيا، حيث تكون تلك الأرباح المفصح عنها بمثابة إشارة إيجابية للمستثمرين الحاليين والمحتملين. وقد تؤدي الممارسات الضريبية العدوانية إلى إرسال إشارات سلبية للمستثمرين إذا ترتب عليها الافصاح عن تكاليف اضافية مثل تكاليف الخبراء الضريبين، والغرامات

والجزاءات، وارتفاع أتعاب المراجع الخارجى. ومن ثم قد تحد تلك الإشارات السلبية من اتجاه الشركات نحو الممارسات الضريبية العدوانية (Bhagiawan and Mukhlasin, 2020).

6-3 محددات الممارسات الضريبية العدوانية

توجد عدة محددات للممارسات الضريبية العدوانية والتي تؤثر على قيام الشركات بمثل هذه الممارسات. وترتبط هذه المحددات بالخصائص التشغيلية للشركة، والبيئة التى تعمل بها، والاطراف ذوي العلاقة مع الشركة، والتأثير على سمعة الشركة. كما ترتبط تلك المحددات بسمات وخصائص مديرى الشركة. وسوف نتناول تلك المحددات على النحو التالى:

6-3-1 الخصائص التشغيلية للشركات

تناولت عدة دراسات سابقة مدى ارتباط الخصائص التشغيلية للشركات بالممارسات الضريبية العدوانية. ويعتبر من أهم هذه الخصائص حجم الشركة، وقيام الشركة بعمليات دولية (Desai and Dharamapala, 2006; Dyreng et al., 2008) حيث أن القيام بمثل هذه الممارسات يحتاج موارد ومهارات لتنفيذها بفاعلية، وبالتالى يرتبط حجم الشركة وما يتوافر لها من موارد ارتباطًا مباشرًا بالممارسات الضريبية العدوانية (Appolos et al. ,2016). كما تعتبر خبرة الشركة فى استخدام الممارسات الضريبية العدوانية من العوامل المحددة لاستخدام مثل هذه الممارسات. إذ تتأثر المعرفة المؤسسية لتلك الممارسات بعمر الشركة، وخبرة المديرين فى الأمور الضريبية. وتتكامل الخبرة مع المهارة والكفاءة الفنية وكيفية الربط بين الممارسات الضريبية ونشاط الشركة، وبالتالى تعتبر الخبرة والمعرفة بالممارسات الضريبية العدوانية أحد أهم محددات استخدام تلك الممارسات (Appolos et al. ,2016).

كما ربطت دراسات أخرى مدى فاعلية آليات الرقابة الداخلية بالممارسات الضريبية العدوانية (De Simone et al., 2015; Bauer, 2016)، وكذلك مدى كفاءة الشركة فى استخدام مواردها والقيود المالية المفروضة على الشركة (Low and Mills, 2015; Edwards et al, 2016) .

6-3-2 سمات البيئة التى تعمل بها الشركة

تعتبر سمات البيئة التى تعمل بها الشركة محددًا أساسيا للممارسات الضريبية العدوانية، ومن أهم هذه السمات المؤثرة على اتجاه الشركات الي هذا النوع من الممارسات درجة المنافسة فى السوق، والفرص الاستثمارية المتاحة للشركة والتكاليف السياسية المحتمل أن تتعرض لها الشركة. (Mills et al., 2013; McGuire et al, 2014; Kubick et al., 2015) .

كما أوضحت دراسة Wilde and Wilson (2017) أن زيادة حدة المنافسة العالمية والتطورات التكنولوجية، وديناميكية بيئة الأعمال تؤدى إلى إتجاه العديد من الشركات نحو الممارسات الضريبية العدوانية. وقد أكدت عدة دراسات سابقة وجود ارتباط إيجابي بين حوافز سوق رأس المال والممارسات الضريبية العدوانية (e.g.,Wilson, 2009, Lisowsky, 2010; McGuire et al., 2014).

6-3-3 الأطراف ذوي العلاقة مع الشركة

يؤثر وجود بعض الأطراف ذوي العلاقة مع الشركة على الممارسات الضريبية العدوانية التى قد تمارسها الشركة. إذ يرى Klassen et al. (2016) أن وجود إدارة ضريبية داخل الشركة وتوظيف مهنيين ضريبين متخصصين يرتبط إيجابًا بالممارسات الضريبية العدوانية للشركة. بينما أوضحت دراسات أخرى (e.g.,Cheng et al., 2012; Khan et al., 2017) أن بعض الأطراف ذوي العلاقة مع الشركة مثل صناديق التحوط والمؤسسات المالية قد تسهل أو تحد من الممارسات الضريبية العدوانية. كما يرى Chyz et al (2013) أن اتحادات العمال وشكاوى الموظفين والمؤسسات الاستثمارية قد يكون لها دور فى الحد من تلك الممارسات الضريبية العدوانية.

6-3-4 السمعة والمؤشرات المالية للشركة

تعتبر المؤشرات المالية للشركة وربحية السهم من أهم محددات اتجاه الشركات نحو الممارسات الضريبية العدوانية، وفى الوقت نفسه قد تؤثر الممارسات الضريبية العدوانية سلبًا على سمعة الشركة Reptation مما قد يجعل التأثير السلبي على السمعة أحد المحددات الهامة لاتجاه الشركات نحو هذا النوع من الممارسات. فقد أوضح Graham et al.,(2014) أن 69% من المديرين التنفيذيين فى شركات عينة الدراسة يرون أن السمعة تعتبر عاملًا هامًا ومحددًا للممارسات الضريبية، ولكن حافز تخفيض معدل الضريبة الفعلى (المؤشر المالي) كان هو العامل أو المحدد الأهم للممارسات الضريبية العدوانية وفقا لرأى المديرين التنفيذيين فى العينة. إذ أن 84% منهم قد أوضحوا أن المحدد الأساسى للممارسات الضريبية هو تخفيض معدل الضريبة الفعلى. كما اتضح من الدراسة أن 54% من مفردات العينة يرون أن من المحددات الاساسية للممارسات العدوانية هو زيادة ربحية السهم.

6-3-5 رأس المال التنظيمى Organizational Capital

يمثل مفهوم رأس المال التنظيمى مخزون الشركة من المعرفة والقدرات والأنظمة والتى تسهل التوافق بين المهارات البشرية ورأس المال المادى من أجل إنتاج منتجات تلبى رغبات العملاء بما

ينعكس إيجابًا على الكفاءة التنظيمية للشركة (Mostafa et al., 2021). ويعتبر رأس المال التنظيمى جزءًا لا يتجزأ من أى منشأة فهو يمثل المعرفة والخبرة التنظيمية وكذلك العمليات والممارسات التجارية وبرامج التوظيف والتدريب والكفاءات البشرية للشركة (Atkeson and Kehoe, 2005; Black and Lynch, 2005) .

ويرى Gallemore and Labro (2015) أن رأس المال التنظيمى للشركة يرتبط ايجابا بالممارسات الضريبية العدوانية حيث تحتاج تلك الممارسات خبرة ومعرفة ضريبية ومحاسبية وموارد اقتصادية. ويساعد رأس المال التنظيمى الشركات من خلال المعرفة المتكاملة بممارسات الأعمال والعمليات التجارية على فهم أفضل للقانون الضريبى والأثر الضريبى لأي عملية قد تقوم بها الشركة والاستفادة من الحوافز الضريبية، ومن ثم يُتوقع أن الشركات التى يرتفع لديها رأس المال التنظيمى تكون أكثر قدرة على تجنب دفع المزيد من الضرائب من خلال الممارسات الضريبية العدوانية.

6-3-6 السمات الشخصية للمديرين

تؤثر السمات الشخصية للمديرين والحوافز الممنوحة لهم على الممارسات الضريبية، حيث أن المديرين لديهم سمات وخصائص شخصية فريدة تميز سلوك كل مدير عن الأخر. فقد اشارت عده دراسات إلى وجود ارتباط معنوى بين السمات الفردية للمديرين والممارسات الضريبية العدوانية مثل الخبرة أو الخلفية العسكرية للمديرين (Law and Mills, 2017)، ودرجة النرجسية لدى المديرين (Olsen and Stakelberg, 2016)، والتوجه السياسى للمديرين (Chyz, 2013)، ودرجة التنوع بين أعضاء مجلس الإدارة (ذكور وأناث) (Francis et al., 2014; Larnis et al., 2017) ، والقدرات الادارية للمديرين ومهاراتهم (Koester et al., 2017) ، ودرجة تدين المديرين (Boone et al., 2013, Dyreng et al., 2012) ، ومكافآت وحوافز المديرين (Armstrong et al., 2012; Chi et al., 2017, Kubick and Masli, 2016) .

يتضح مما سبق أن السمات الشخصية المرتبطة بالمديرين مثل الخلفية العسكرية، والمقدرة الإدارية، ودرجة النرجسية، ودرجة التدين، والنوع، قد تكون أحد المحددات الهامة للممارسات الضريبية العدوانية إلى جانب المكافآت والحوافز الممنوحة للمديرين وكيفية تحديدها.

6-4 تكاليف الممارسات الضريبية العدوانية

يعتبر قياس منافع الممارسات الضريبية التى يترتب علها تخفيض الأعباء الضريبية واضحًا ومباشرًا والذي يتمثل فى مقدار الأموال التى يمكن توفيرها والمتمثلة في مقدار الضرائب التى تم تخفيضها أو تجنبها. ولكن الأمر يختلف عند قياس تكاليف الممارسات الضريبية العدوانية حيث

تنقسم تلك التكاليف إلى نوعين هما تكاليف صريحة مباشرة، وتكاليف ضمنية (Santa et al., 2016) ويمكن استعراض كلا النوعين من التكاليف على النحو التالى:

6-4-1 التكاليف الصريحة المباشرة

تمثل تلك التكاليف الواضحة التى يمكن ملاحظتها والناتجة عن الممارسات الضريبية العدوانية، وتتمثل تلك التكاليف فى أتعاب الخبراء والمهنيين الضريبيين المشاركين فى تلك الممارسات، وتكاليف اعادة الهيكلة المحتملة التى قد تكون شرطًا ضروريًا للحصول على المزايا الضريبية المرجوة.

6-4-2 التكاليف الضمنية غير المباشرة

قد تنشأ تكاليف ضمنية غير مباشرة للممارسات الضريبية العدوانية بالإضافة إلى التكاليف المباشرة. ويمكن استعراض بعضًا من هذه التكاليف غير المباشرة والمستترة على النحو التالى:

أ- التربح الادارى للمديرين

ويتم ذلك من خلال الاستيلاء على الوفورات الحالية التى تحققت من خلال الممارسات الضريبية العدوانية (Desai and Dharmapala, 2006)، حيث يرى المديرون أن الممارسات الضريبية يجب أن تكون مبهمة حتى لا تثير انتباه السلطات الضريبية. ويستغل المديرون هذا الغموض من أجل القيام بممارسات ادارية انتهازية والحصول على منافع خاصة حيث يمكنهم التعاقد شخصيا مع أطراف ذوي صلة أو التلاعب بالارقام المحاسبية لتضخيم مكافآتهم. وقد قدمت دراسة Desai and Dharmapala (2009) مثالاً افتراضيا باستخدام الأرقام يوضح الاستيلاء المباشر على المنافع المتحققة من الممارسات الضريبية العدوانية من قبل المديرين باستخدام ممارسات إدارة الأرباح.

ب- فقدان مصداقية القوائم المالية

تثير الشركات التى تفصح باستمرار عن عبء ضريبى أقل من مثيلاتها شكوك المستثمرين فيما يتعلق بمصداقية قوائمها المالية حيث يرى المستثمرون أنه إذا كانت إدارة الشركة تتصرف بشكل سئ وعدوانى تجاه الدولة أو الحكومة فقد تتصرف بنفس الاسلوب ضد المساهمين. فقد وجد Frank et al. (2009) دليلا على وجود ارتباط قوى بين ممارسات إدارة الأرباح والممارسات الضريبية العدوانية. وقد أوضحت دراسة Balakrishnan et al. (2019) أن الشركات التى تقل بها الالتزامات الضريبية بصورة غير عادية مقارنة بغيرها من الشركات تزيد فيها درجة عدم تماثل المعلومات، وتنخفض شفافية القوائم المالية لتلك الشركات، وتقل جودة الأرباح المحاسبية لها، مما

قد يترتب عليه تكاليف غير مباشرة تتحملها الشركة مثل زيادة كل من تكلفة الاقتراض وحقوق الملكية وتخفيض حجم تداول الاسهم.

ج- تكاليف مرتبطة بالسمعة

تؤثر الممارسات الضريبية العدوانية تأثيرًا سلبيًا على سمعة الشركة، حيث قد تواجه الشركة نتيجة لتلك الممارسات رفضًا اجتماعيًا على نطاق واسع. وقد وجدت دراسة Hanlon and Selmord (2009) انخفاضًا ملحوظًا فى أسعار أسهم الشركات التى تم الاعلان عن قيامها بممارسات ضريبية عدوانية، بما يوضح التكاليف التى تحملتها تلك الشركات بسبب التأثير السلبي للممارسات الضريبية العدوانية على سمعة الشركات.

د- العقوبات المحتملة التى قد تفرضها السلطات الضريبية

هناك تكاليف مرتبطة بالممارسات الضريبية العدوانية نتيجة احتمال خضوع القوائم المالية للشركات للمراجعة من قبل الإدارة الضريبية. ونظرا لأن أغلب تلك الممارسات قد تكون غير مقبولة قانونًا أو تتسم بعدم التأكد لأنها تقع في المنطقة الرمادية من القانون الضريبي، فقد يترتب على ذلك زيادة احتمال اكتشاف أخطاء وممارسات قد تكون غير قانونية واحتمال فرض عقوبات وغرامات على الشركات نتيجة اكتشاف تلك الممارسات بما يمثل تكاليف إضافية قد تتحملها الشركة نتيجة لتلك الممارسات (Chen et al. 2010).

يتضح مما سبق ان تكاليف الممارسات الضريبية العدوانية الضمنية غير المباشرة قد يكون لها تأثيرًا سلبيًا كبيرًا على قيمة الشركة، حيث أن هذه التكاليف ترتبط بالإنتهازية الإدارية واستيلاء المديرين على منافع الممارسات الضريبية العدوانية. كما أن لها تأثيرا سلبيا على مصداقية القوائم المالية وسمعة الشركة والعقوبات والغرامات التي قد تُفرض على الشركة بما قد يؤثر سلبيًا بصورة معنوية على قيمة الشركة. ومن ثم يجب الاخذ في الاعتبار عند القيام بمثل تلك الممارسات ليس فقط التكاليف الصريحة المباشرة لهذه الممارسات والمتمثلة في أتعاب الخبراء والمهنيين الضريبيين المشاركين فى تلك الممارسات وتكاليف اعادة الهيكلة المحتملة، ولكن يجب الأخذ في الاعتبار التكاليف الضمنية والمحتملة لهذه الممارسات.

6-5 مقاييس الممارسات الضريبية العدوانية

توجد عدة مقاييس للممارسات الضريبية العدوانية، إلا أنه لا يوجد مقياس مقبول قبولاً تامًا لتلك الممارسات. وقد أوضحت دراسة Blouin (2014) أن سبب عدم الإجماع على مقياس للممارسات الضريبية العدوانية يرجع إلى اتساع نطاق تلك الممارسات، حيث قد تكون قانونية تمامًا، أو قد تتسم

بعدم التأكد من خلال استغلال المنطقة الرمادية للقانون الضريبى، وقد تتعدى حدود القانون الضريبى، ومن ثم تختلف درجة المخاطر المرتبطة بتلك الممارسات. لذلك تنوعت المقاييس الخاصة بتلك الممارسات. ويمكن استعراض أهم تلك المقاييس على النحو التالى:

6-5-1 الفروق الدفترية الضريبية BTD

استخدمت عدة دراسات (Frank et al., 2009; Richardson et al., 2013) الفروق الدفترية – الضريبية Book Tax difference كمقياس للممارسات الضريبية العدوانية، والتي تمثل الفرق بين الربح المحاسبى والربح الضريبى. وقد إنتقد Kirkpatrick and Radicic (2020) الاعتماد على حجم الفروق بين الربح المحاسبى والربح الضريبى كمقياس للممارسات الضريبية العدوانية حيث أن هذا المقياس لا يستطيع قياس ممارسات التجنب الضريبى المتطابق Conforming Tax avoidance، حيث تقوم الشركات بتخفيض ربحها المحاسبى وربحها الضريبى فى نفس الوقت بما يعني تطابق فى الممارسات المحاسبية والضريبة، ومن ثم إدارة للأرباح المحاسبية فى إتجاه هبوطى، وفى نفس الوقت إدارة للربح الضريبى فى نفس الإتجاه. ففى هذه الحالة لن يتم إكتشاف الممارسات الضريبية العدوانية إذا تم الاعتماد على حجم الفرق بين الربح الدفترى (المحاسبى) والربح الضريبى.

ولكن اعتمد العديد من الدراسات على مقياس حجم الفروق الدفترية الضريبية لقياس الممارسات الضريبية رغم احتمال تخفيض الربح المحاسبى أيضا من خلال إدارة الأرباح، ومن ثم فالفرق بين الربح الضريبي والمحاسبي قد يكون محدودا وذلك لان الشركات قامت بتخفيض كلا الربحين .ولكن يرجع سبب اعتماد الدراسات علي هذا المقياس إلي أغلب الدراسات التي استخدمت هذا المقياس قامت بتطبيقه على عينة من الشركات المقيدة فى البورصة، والتي تعمل فى ظل أنظمة مراجعة دقيقة وصارمة وترتفع بها تكاليف الافصاح المالى، ويزيد بالنسبة لها ضغوط سوق المال، ويكون من الصعب بالنسبة لها ادارة الأرباح فى شكل هبوطى نظرًا للتأثير السلبى لانخفاض الربح المحاسبى على ردود فعل المستثمرين واسعار الأسهم، بما يعني إمكانية استخدام هذا المقياس في تلك الشركات نظرا لتوافر الدافع الضريبي والرغبة في تخفيض الربح الضريبي، بينما تقل الرغبة في تخفيض الربح المحاسبي، بما يعني إمكانية استخدام الفرق بين الربح المحاسبي والضريبي كمقياس للممارسات الضريبية العدوانية.

6-5-2 مقياس المنازعات الضريبية

اعتمدت دراسة Lanis and Richardson (2016) على مقياس وجود منازعات ضريبية بين الممول والإدارة الضريبية، حيث يعتبر الصراع مع الإدارة الضريبية فيما يتعلق بالأنشطة التى يمارسها الممول والتى تتسم بعدم التأكد مؤشراً على ممارسات ضريبية عدوانية. إذ استخدمت الدراسة متغيرًا وهمنًا يأخذ القيمة واحد فى حالة وجود منازعات ضريبية وتعديلات تقوم بها الإدارة الضريبية ويأخذ القيمة صفر بخلاف ذلك، وذلك كمقياس للممارسات الضريبية العدوانية.

6-5-3 معدل الضريبة الفعلى ETR

يعتبر معدل الضريبة الفعلى من أكثر المقاييس شيوعا فى الاستخدام لقياس الممارسات الضريبية العدوانية، والذي اقترحه Hanlon and Heitzman (2010) . ويمكن حساب معدل الضريبة الفعلى أما بناء على مصروف الضريبة وفقا للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاما ويسمى GAAP ETR، أو اعتمادًا على مصروف الضريبة المسدد نقدًا Cash ETR (Dyreng et al., 2008). ويشير هذا المقياس إلى أنه كلما انخفض هذا المعدل كلما كانت الممارسات الضريبية للشركة أكثر عدوانية مقارنة بالشركات التى يرتفع بها هذا المعدل. ويمكن استخدام معدل الضريبة الفعلى الاجمالى أو معدل الضريبة الفعلى الحالى اعتمادًا على ما إذا كان يتم أخذ الضرائب المؤجلة في الاعتبار أم لا يتم أخذها (Guimaraes, 2016). وبالرغم من انتشار استخدام هذين المقياسين على نطاق واسع بين الأكاديميين والمهتمين بالبحث المحاسبى الضريبى، إلا أنه يعاب على هذين المقياسين انهما لا يوفران مؤشرًا يمكن من خلاله المقارنة بين الشركات فيما يتعلق بالممارسات الضريبية العدوانية التى تمارسها كل شركة. فعلى سبيل المثال، سيكون معدل الضريبة الفعلى النقدى أو وفقا للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عامًا لإحدى الشركات الصناعية أقل مقارنة بإحدى الشركات التجارية لأن فرص التجنب الضريبى وتخفيض العبء الضريبى للشركات الصناعية تكون أكبر نظرًا لاستفادتها من الخصومات والمزايا الضريبية الناتجة من استخدام الآلات والمعدات والانفاق على البحوث والتطوير. ومن ثم فإن قياس الممارسات الضريبية العدوانية يجب أن يأخذ فى الاعتبار اختلاف درجة تلك الممارسات باختلاف نوع النشاط الذي تمارسه الشركة وفرص التجنب الضريبى لهذا النشاط، والمزايا الضريبية التى قد تتاح لنشاط معين بصورة أكبر من أنشطة أخرى.

6-5-4 معدل الضريبة الفعلى طويل الأجل ETR Long_term

اعتمدت البعض (e.g.,Balakrishanan et al., 2019, Guenther et al. 2017) على استخدام معدل الضريبة الفعلى طويل الأجل سواء النقدى أو المعد وفقا للمبادئ المحاسبية المقبولة

قبولاً عامًا. ويعتبر هذا المقياس أكثر موضوعية وعدالة مقارنة بمعدل الضريبة الفعلى التقليدى (Dyreng et al., 2008)، حيث يحد من أثر التقلبات العابرة فى معدل الضريبة الفعلى من عام لآخر. ويعتبر هذا المقياس محل اهتمام الباحثين المهتمين بقياس الاختلافات فى درجة الممارسات الضريبية العدوانية على مدار فترة طويلة نسبية بدلا من التركيز على بيانات تخص فترة مالية واحدة. ويتم حساب معدل الضريبة الفعلى طويل الأجل اعتمادًا على مصروف الضريبة الحالي أو الاجمالى لعدد 3 أو 5 سنوات مقسوما على اجمالى الربح قبل الضريبة لنفس العدد من السنوات.

6-5-5 احتمال القيام بأنشطة موفرة للضريبة Tax Shelter

اعتمد البعض(e.g.,Herusetya and Stefani ,2020; Shams et al., 2022)على نموذج (2009) Wilson لقياس الممارسات الضريبية العدوانية اعتمادًا على احتمال قيام الشركة ببعض الأنشطة التى قد يترتب علها تخفيض العبء الضريبى Tax Shelter Probability، اعتمادا على بعض الخصائص التشغيلية للشركات والتي تؤدي لزيادة احتمال قيامها بممارسات ضريبية عدوانية مثل مقدار الفرق بين الربح المحاسبي والضريبي، وحجم أصول الشركة، ودرجة الرفع المالين ومعدل العائد علي الأصول، ومدي حصولها علي دخل اجنبي من نشاطها في الخارج، وحجم المنفق علي البحث والتطوير. ووفقا لنموذج (2009) Wilson يتم حساب القيمة المتنبأ بها لاحتمال ممارسة الشركة لأنشطة موفرة للضريبة (العدوانية الضريبية) على النحو التالى:

Shelter = -4.30 + 6.63 BTD- 1.72 Lev × + 0.66 size + 2.26 ROA + 1.62 For-Income + 1.56 R&D.

حيث:

Shelter: القيمة المتنبأ بها لاحتمال ممارسة الشركة أنشطة قد يترتب علها وفر ضريبى.

BTD: الفرق بين الربح المحاسبى والربح الضريبى مقسوما علي اجمالي الاصول.

LEV: نسبة الرفع المالى.

Size: حجم الشركة.

ROA: العائد على الأصول.

For-Income: متغير وهمى يأخذ القيمة (1) إذا أفصحت الشركة عن دخل أجنبى من الخارج ويأخذ القيمة (صفر) بخلاف ذلك.

R&D: نسبة المنفق على تكاليف البحوث والتطوير إلى صافى المبيعات (أو صافي إيرادات النشاط الرئيسي) ، وفى حالة عدم وجود تكاليف بحث وتطوير يأخذ القيمة (صفر).

وتتمثل إحدى آليات العدوانية الضريبية في استخدام الأنشطة الموفرة للضريبة Tax Shelter (Kim, Li, and Zhang, 2011; Wilson, 2009; Rego and Wilson, 2012; Frank et al., 2009). وقد وجد Wilson (2009) دليلاً على أنه كلما ارتفعت قيمة تلك الانشطة، كلما كان ذلك دليلا على استخدام الممارسات الضريبية العدوانية بشكل أكثر اتساقًا.

يتضح مما سبق وجود عدة مقاييس لقياس الممارسات الضريبية العدوانية والتي اعتمد أغلبها على معدل الضريبة الفعلى الذي تتحمله الشركات فكلما انخفض هذا المعدل، حيث كلما كانت الممارسات الضريبية للشركة أكثر عدوانية أو تعسفية. كما أن استخدام معدل الضريبة الفعلى طويل الأجل والمحسوب وفقا لاجمالى مصروف الضريبة على مدار فترة طويلة يكون أكثر دقة ومصداقية لتجنب التقلبات فى معدل الضريبة من عام لآخر. وأخيرا، تم الاعتماد على نموذج Wilson (2009) كمؤشر لاستخدام تلك الممارسات. ولكن يؤخذ على تلك المقاييس أنها لم تأخذ في الاعتبار اختلاف فرص التخطيط أو التجنب الضريبي العدواني بين الأنشطة المختلفة حيث يجب عند قياس الممارسات الضريبية العدوانية مقارنة الشركة بباقي الشركات المماثلة في نفس النشاط حيث تتساوي بالنسبة لهم نفس فرص الممارسات الضريبية العدوانية. لذلك سوف يعتمد الباحث عند قياس الممارسات الضريبية العدوانية على مقارنة معدل الضريبة الفعلي للشركة بمعدلات الضريبة الفعلية لباقي الشركات التي تنتمي لنفس النشاط.

6-6 موقف المشرع الضريبى المصرى من الممارسات الضريبية العدوانية

قيد المشروع الضريبى المصرى الممارسات الضريبية المتعلقة بأنشطة التخطيط والتجنب الضريبى، حيث استحدث القانون الضريبى المصرى 91 لسنة 2005 المادة 92 مكرر والمضافة بالقانون رقم 35 لسنة 2014 فيما يتعلق بالتجنب الضريبى والتي نصت على الآتى:

"عند تحديد الربط الضريبى لا يعتد بالأثر الضريبى لأية معاملة يكون الغرض الرئيسى من إتمامها أو أحد الأغراض الرئيسية تجنب الضريبة بالتخلص منها أو تأجيلها، يستوي فى ذلك أن تتم المعاملة على شكل صفقة أو اتفاق أو وعد أو غير ذلك، أو أن يتم على مرحلة واحدة أو على مراحل، وتكون العبرة لدى ربط الضريبة بالجوهر الاقتصادى الحقيقى للمعاملة ".

ويكون الغرض الرئيسى للمعاملة أو أحد هذه الأغراض تجنب الضريبة، وبصفة خاصة فى الحالات الآتية:

(أ) إذا كان الربح المتوقع لها قبل خصم الضريبة ضئيلًا بالمقارنة مع قيمة المزايا الضريبية المتوقعة للمعاملة.

(ب) إذا أدت المعاملة إلى إعفاءات ضريبية ملحوظة لا تعكس المخاطر التى يتعرض لها الممول أو تدفقاته النقدية نتيجة للمعاملة.

(ج) إذا تضمنت المعاملة بعض العناصر التى لها تأثير متناقض أو يؤدى إلى إلغاء بعضها البعض.

وفى جميع الأحوال يقع على المصلحة عبء إثبات أن الغرض الرئيسى أو أحد الأغراض الرئيسية هو تجنب الضريبة، وللممول أن يقدم الدليل على انه لا توجد أسباب ضريبية وراء اختياره أو إتمامه للمعاملة.

وتشكل لجنة بقرار من الوزير برئاسة رئيس المصلحة أو من ينوب عنه للنظر فى حالات التجنب الضريبى. ولا يجوز أخطار الممول بتوافر إحدى حالات تجنب الضريبة فى شانه إلا بعد موافقة اللجنة.

وعلى الرغم من أن المشرع الضريبى المصرى قيد الممارسات الضريبية العدوانية إلا أنه لم يضع تعريفا محددًا للتهرب الضريبى واكتفى بتحديد الطرق الاحتيالية التى تجعل الممول متهربا من الضريبة على سبيل الحصر طبقا لحكم المادة رقم 133 من القانون 91 لسنة 2005 والتى تنص على الآتى:

" يعتبر الممول متهربا من أداء الضريبة باستعمال إحدى الطرق الآتية:

1- تقديم الإقرار الضريبى السنوى بالاستناد إلى دفاتر أو سجلات أو حسابات أو مستندات مصطنعة مع علمه بذلك أو تضمينه بيانات تخالف ما هو ثابت بالدفاتر أو السجلات أو الحسابات أو المستندات التى أخفاها.

2- تقديم الإقرار الضريبى السنوى على أساس عدم وجود دفاتر أو سجلات أو حسابات أو مستندات مع تضمينه بيانات تخالف ما هو ثابت لديه من دفاتر أو سجلات أو حسابات أو مستندات أخفاها.

3- الإتلاف العمد للسجلات أو المستندات ذات الصلة بالضريبة قبل انقضاء الأجل المحدد لتقادم دين الضريبة.

4- اصطناع أو تغيير فواتير الشراء أو البيع أو غيرها من المستندات لإيهام المصلحة بقلة الأرباح أو زيادة الخسائر.

5- إخفاء نشاط أو جزء منه مما يخضع للضريبة.

يتضح مما سبق أن تلك الممارسات الضريبية العدوانية التي يكون هدفها الأساسي تخفيض العبء الضريبي للممول بصورة أساسية والتي قد تكون في صورة تخطيط أو تجنب ضريبي عدواني، أو في صورة تهرب ضريبي، قد يترتب عليها غرامات وعقوبات من قبل الإدارة الضريبية، ومن ثم زيادة التكاليف التي قد تتحملها الشركة ما لم يتم دراسة تلك الممارسات بعناية ودقة.

7- تحليل العلاقة بين الممارسات الضريبية العدوانية وقيمة الشركة

تعتبر الممارسات الضريبية العدوانية التى يترتب علىها تدنية العبء الضريبى للشركة من الممارسات الهامة من قبل ادارة الشركات، والتي تلقى اهتمامًا كبيرًا من جانب مساهمى وملاك الشركة، نظرا لأنه قد يترتب على تلك الممارسات انخفاض فى العبء الضريبى للشركة ومن ثم زيادة فى التدفقات النقدية الداخلة للشركة، بما قد ينعكس ايجابًا على قيمة الشركة. وبالرغم من ذلك تنطوى تلك الممارسات على مخاطر وتكاليف محتملة قد لا تؤدى إلى تعظيم الشركة لأرباحها بعد الضريبة. كما قد تنشأ تكاليف مالية مرتبطة بمشاكل الوكالة ناتجة عن السلوك الانتهازى للمديرين نتيجة تلك الممارسات (Ftouhi and Moez, 2019). وبالتالى قد تؤثر الممارسات الضريبية العدوانية إيجابًا أو سلبًا على قيمة الشركة. ومن ثم تستهدف هذه الفرعية من البحث استعراض النظريات المفسرة للعلاقة بين الممارسات الضريبية العدوانية وقيمة المنشأة، وكذلك استقراء وتحليل أهم الدراسات السابقة التى تناولت تأثير الممارسات الضريبية العدوانية على قيمة الشركة، وذلك على النحو التالى:

7-1 النظريات المفسرة للعلاقة بين الممارسات الضريبية العدوانية وقيمة الشركة

حاولت عدة نظريات تفسير العلاقة بين الممارسات الضريبية العدوانية وقيمة الشركة. ويعتبر من أهم هذه النظريات نظرية مصالح المساهمين، ونظرية الوكالة، ونظرية التربح الاداري، ونظرية المسئولية الاجتماعية، ونظرية الإشارة (Kirkpatrick and Radicic,2020) . وسوف يتم تناول هذه النظريات بشئ من التفصيل على النحو التالى:

7-1-1 نظرية مصالح المساهمين The Shareholers Interests Theory

تفترض نظرية مصالح المساهمين وجود علاقة ايجابية بين الممارسات الضريبية العدوانية وقيمة الشركة، حيث تفترض أن مصالح قرارات المديرين تتوافق مع مصالح المساهمين من أجل تدنية الالتزامات الضريبية للشركة ومن ثم تعظيم أرباح الشركة بعد الضريبة بما ينعكس إيجابًا على قيمة الشركة. فإذا اتسمت الممارسات الضريبية العدوانية بالفعالية وتم تنفيذها بنجاح، فمن المتوقع زيادة التدفق النقدى، وكذلك الأرباح بعد الضريبة (Austin and Wilson, 2017).

وبالتالى يؤثر ذلك إيجابا على مصلحة المساهمين. ووفقا لهذه النظرية فإنه لكي تعمل الإدارة لصالح المساهمين فإنه يجب أن يتم ذلك فى إطار حوكمة الشركات، والتى تعنى بالمعنى التقليدى لها الآليات التى يضمن من خلالها المساهمون الحصول على عائد مناسب على استثمارتهم. فالتأكد من أن الممارسات الضريبية العدوانية تستخدم لصالح المساهمين تعتبر إحدي وظائف حوكمة الشركة (Armstrong, et al., 2015). ويرى Power (2016) أن حوكمة الشركة هى التى تحقق المواءمة والتوافق بين مصالح المساهمين والمديرين وتعتبر عاملًا أساسيًا لفهم العلاقة بين الممارسات الضريبية العدوانية وقيمة الشركة.

7-1-2 نظرية الوكالة

يجب أن تؤدى الممارسات الضريبية العدوانية وفقا لنظرية مصالح المساهمين إلى زيادة قيمة الشركة، لأنه يترتب على تلك الممارسات تحويل ثروة من الدولة إلى المساهمين. ولكن مع انفصال الملكية عن الإدارة يمكن أن تكون الممارسات الضريبية العدوانية دافعًا لممارسات إدارية إنتهازية، وتحويل الوفورات الضريبية المتحققة من الممارسات الضريبية العدوانية للمديرين بدلاً من المساهمين. إذ أن أغلب تلك الممارسات الغامضة والتى تتسم بعدم الشفافية تتعلق تحويل ثروة للمديرين على حساب المساهمين بما ينعكس سلبًا على قيمة الشركة. كما أن تكاليف الوكالة قد تنعكس سلبًا على تقييم المساهمين للشركة حيث يرون أن انخفاض الشفافية المرتبط بالممارسات الضريبية العدوانية يوفر غطاءً للمديرين لإخفاء الممارسات والتي تخدم مصالحهم الذاتية (Abdulwahab and Holland, 2012, Appolos et al., 2016). ومن ثم وفقا لنظرية الوكالة فإنه نتيجة وجود تعارض في المصالح بين المديرين والمساهمين، وكذلك ارتفاع تكاليف الوكالة فمن المتوقع أن تؤثر الممارسات الضريبية العدوانية سلبًا على قيمة الشركة.

7-1-3 نظرية التربح الادارى The Standard management diversion theory

تتشابه نظرية التربح الادارى مع نظرية الانتهازية الإدارية Managerial Opportunism حيث تستند نظرية التربح الادارى على فكرة أن المديرين قد يتصرفون لمصلحتهم الشخصية على حساب المساهمين لتحويل موارد الشركة بما فيها من وفر ضريبى محقق من الممارسات الضريبية العدوانية لتحقيق مصالحهم الشخصية. فوفقا لهذه النظرية تزيد فرص التربح الادارى مع الممارسات الضريبية العدوانية، حيث تؤدى التدفقات النقدية الحرة الداخلة من الممارسات الضريبية العدوانية إلى زيادة فرص التربح الادارى وبناء امبراطورية إدارية بما يؤثر سلبًا على التدفقات النقدية المستقبلية للشركة ويخفض من قيمتها(Appolos et al., 2016).

ويتضح مما سبق أن الممارسات الضريبية العدوانية والتربح الإدارى managerial rent diversion مكملان لبعضهما البعض. فالهياكل الإدارية الغامضة المرتبطة بالممارسات الضريبية العدوانية مثل إنشاء شركات تابعة وهمية فى دول أخرى، أو إنشاء كيانات اقتصادية متعددة الجنسيات مثل شركات قابضة، أو صناديق استثمار، أو استخدام عمليات التمويل خارج الميزانية، قد تؤدي مثل هذه الممارسات إلي زيادة غموض وعدم شفافية القوائم المالية، بما يمكن المديرين من التربح الإدارى والحصول على منافع شخصية. فعلى سبيل المثال استخدمت شركة انرون ممارسات ضريبية عدوانية معقدة سهلت من المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة وسمحت للمديرين بنقل الثروة من المساهمين إليهم (Desai and Dharmapala, 2006).

ومن الجدير بالاهتمام، هو أن تلك الممارسات الضريبية غير المتحفظة تعطى الفرصة للمديرين لتبرير الغموض وعدم الشفافية المرتبط بها، حيث يعتبر هذا الغموض وفقا لرأى المديرين ضروريا لتجنب اكتشاف مثل هذه الممارسات من قبل الإدارة الضريبية. كما أن تلك الممارسات يتم اخفاؤها عن لجان المراجعة والمراجعين الداخليين، بما يعنى امكانية استغلال تلك الممارسات بسهولة من أجل التربح الإدارى وبناء امبراطورية إدارية والذي ينعكس بالطبع سلبًا على قيمة الشركة. (Rego and Wilson, 2012, Chen et al., 2010, Desai and Dharmapala, 2006) .

وقد أظهرت دراسة Atwood and Lewellan (2019) استخدام مديرى الشركات للممارسات الضريبية العدوانية فى ظل آليات الحوكمة الضعيفة، وعدم الحماية الكافية لأموال المساهمين لتحويل المنافع الضريبية المترتبة على تلك الممارسات إلى استثمار أكثر من اللازم أو مفرط Overinvestment، ونفقات بحوث وتطوير مفرطة واستخدامها لتحقيق منافع شخصية على حساب الملاك بما ينعكس سلبًا على قيمة الشركة.

7-1-4 نظرية الإشارة

تفترض نظرية الإشارة أن زيادة الأرباح المفصح عنها بالقوائم المالية تعتبر بمثابة إشارة ايجابية للمستثمرين والتي يترتب علها رد فعل إيجابي لسوق المال. ويرى Wang (2010) أن الممارسات الضريبية العدوانية قد تتسبب فى ارسال اشارات سلبية للمستثمرين إذا ترتب على تلك الممارسات تكاليف إضافية تتحملها الشركة مثل تكلفة الخبراء والمهنيين الضريبيين، والجزاءات والغرامات التى قد تتحملها الشركة نتيجة اكتشاف ممارسات لا تتفق مع القانون الضريبى، أو تتسم بعدم التأكد وكذلك قد ترتفع اتعاب المراجعة الخارجية فى حالة وجود ممارسات ضريبية عدوانية. ومن ثم تؤدى تلك الممارسات إلى التأثير سلبًا على تقييم المستثمرين وعلى قيمة الشركة.

وبناء عليه، يتوقف تأثير الممارسات الضريبية على قيمة الشركة وفقًا لنظرية الإشارة على الإشارات المرسلة للمستثمرين. فإذا كانت إشارات إيجابية ناتجة عن زيادة الأرباح بعد الضريبة وزيادة التدفقات النقدية الداخلة نتيجة انخفاض العبء الضريبي، فإنه في هذه الحالة من المتوقع أن تنعكس الممارسات الضريبية العدوانية إيجابًا على قيمة الشركة. اما إذا تسببت تلك الممارسات في إرسال إشارات سلبية للمستثمرين نتيجة ارتفاع التكاليف المرتبطة بتلك الممارسات، ففي هذه الحالة من المتوقع أن تنعكس الممارسات الضريبية العدوانية سلبًا على قيمة الشركة.

7-1-5 نظرية المسئولية الاجتماعية للشركات CSR

ترتكز نظرية المسئولية الاجتماعية للشركات على العلاقة بين الشركة والمجتمع (الإدارة الضريبية/ الموظفين / المجموعات السياسية/ الجمهور). وتفترض هذه النظرية أن أى زيادة فى أرباح الشركة بعد الضريبة مقارنة بمثيلاتها سوف تجذب اهتمام أصحاب المصالح. ومن ثم قد تؤدى الممارسات الضريبية العدوانية إلى تأثير سلبي على سمعة الشركة والذي يرتبط بالرفض الاجتماعى لمثل تلك الممارسات عندما يتم الاعلان عن قيام الشركات بممارسات ضريبية عدوانية والعقوبات التى قد تفرض عليها (Appolos et al., 2016).

وفى ظل عصر تكنولوجيا المعلومات وانتشار وسائل التواصل الاجتماعى أصبح من السهل الافصاح عن المعلومات الخاصة بالممارسات الضريبية العدوانية كما حدث مع الشركات العالمية مثل ستاربكس، وجوجل، وأمازون، حيث تعرضت تلك الشركات لانتقادات عديدة بسبب المبالغ الضريبية التى لم تقم بدفعها نتيجة ممارستها الضريبية العدوانية. وقد أدى ذلك إلى التأثير السلبي على سمعة تلك الشركات، مما أثر سلبًا على القيمة السوقية لأسهم تلك الشركات. وبالتالي، وفقا لنظرية المسئولية الاجتماعية قد تؤثر الممارسات الضريبية العدوانية سلبًا على قيمة الشركة في حالة اكتشاف تلك الممارسات والأعلان عنها.

يتضح مما سبق، أن هناك عدة نظريات حاولت تفسير العلاقة بين الممارسات الضريبية العدوانية وقيمة الشركة. ومن أهم هذه النظريات نظرية مصالح المساهمين والتي اتفقت مع وجهة النظر التقليدية. إذ تفترض نظرية مصالح المساهمين وجود علاقة إيجابية بين الممارسات الضريبية العدوانية وقيمة الشركة، حيث تفترض أن مصالح قرارات المديرين تتوافق مع مصالح المساهمين من أجل تدنية الالتزامات الضريبية للشركة ومن ثم تعظيم أرباح الشركة بعد الضريبة مما ينعكس ايجابًا على قيمة الشركة. وعلي العكس افترضت كل من نظرية الوكالة ونظرية التربح الإداري ونظرية الإشارة ونظرية المسئولية الاجتماعية وجود علاقة سلبية بين الممارسات الضريبية العدوانية وقيمة

الشركة. فوفقا لنظرية الوكالة، فإنه نتيجة وجود تعارض في المصالح بين المديرين والمساهمين، وكذلك ارتفاع تكاليف الوكالة فمن المتوقع أن تؤثر الممارسات الضريبية العدوانية سلبًا على قيمة الشركة. كما أن نظرية التربح الإداري تفترض أن المديرين قد يتصرفون لمصلحتهم الشخصية على حساب مصالح المساهمين لتحويل موارد الشركة بما فيها من وفر ضريبى محقق من الممارسات الضريبية العدوانية لتحقيق مصالحهم الشخصية. فوفقا لهذه النظرية تزيد فرص التربح الإدارى مع الممارسات الضريبية العدوانية، حيث تؤدى التدفقات النقدية الحرة الداخلة من الممارسات الضريبية العدوانية إلى زيادة فرص التربح الإدارى وبناء امبراطورية إدارية بما يؤثر سلبًا على التدفقات النقدية المستقبلية للشركة ويخفض من قيمتها. اما نظرية الإشارة فتفترض أن الممارسات الضريبية العدوانية قد تتسبب فى إرسال إشارات سلبية للمستثمرين إذا ترتب على تلك الممارسات تكاليف اضافية تتحملها الشركة مثل تكلفة الخبراء والمهنيين الضريبيين والجزاءات والغرامات التى قد تتحملها الشركة نتيجة اكتشاف ممارسات لا تتفق مع القانون الضريبى أو تتسم بعدم التأكد، وكذلك قد ترتفع اتعاب المراجعة الخارجية فى حالة وجود ممارسات ضريبية عدوانية، ومن ثم تؤدى تلك الممارسات إلى التأثير سلبًا على تقييم المستثمرين وعلى قيمة الشركة.

7-2 تحليل الدراسات السابقة التى تناولت العلاقة بين الممارسات الضريبية العدوانية وقيمة الشركة واشتقاق فروض البحث

تستهدف هذه الفرعية من البحث تحليل وتقييم أهم الدراسات السابقة واشتقاق فروض البحث. ولتحقيق هذه الهدف سوف يتناول الباحث تحليل وتقييم الدراسات السابقة المتعلقة بتأثير الممارسات الضريبية العدوانية على قيمة الشركة. كما يتعرض الباحث لتحليل وتقييم الدراسات السابقة التى تناولت تأثير آليات حوكمة الشركات وغموض القوائم المالية على العلاقة بين الممارسات الضريبية العدوانية وقيمة الشركة، وذلك على النحو التالى:

7-2-1 تحليل الدراسات السابقة التى تناولت العلاقة بين الممارسات الضريبية العدوانية وقيمة الشركة واشتقاق الفرض الأول للبحث

تناولت الدراسات السابقة العلاقة بين الممارسات الضريبية العدوانية وقيمة الشركة. فقد تبنت عدة دراسات سابقة وجهة النظر التقليدية التى توضح وجود علاقة ايجابية بين الممارسات الضريبية العدوانية وقيمة الشركة حيث يترتب على تلك الممارسات تخفيض الالتزامات الضريبية التى تتحملها الشركة ومن ثم تعظيم أرباح الشركة بعد الضريبة مما ينعكس ايجابا على قيمة الشركة.

(e.g., Lestari and Wardhani, 2015; Assidi et al., 2016; Tarmidi and Murwaningsari, 2019; Ftouhi and Moez, 2019, Bhagiawan and Mukhlasin, 2020; Vu and Le, 2021)

فقد استهدفت دراسة Lestari and Wardhani (2015) بحث العلاقة بين ممارسات التخطيط الضريبى وقيمة الشركة بالتطبيق على عينة من الشركات الاندونيسية المقيدة بالبورصة. وقد توصلت لوجود علاقة إيجابية بين ممارسات التخطيط الضريبى وقيمة الشركة. كما بحثت دراسة Tarmidi and Murwaningsari (2019) تأثير ممارسات التخطيط الضريبى على قيمة الشركة، بالتطبيق على عينة من 481 شركة صناعية أندونيسية خلال الفترة (2013– 2017). وقد توصلت الدراسة إلى أن ممارسات التخطيط الضريبى لها تأثير إيجابي معنوى على قيمة الشركة.

وعلي نحو مشابه، استهدفت دراسة Ftouhi and Moez (2019) اختبار العلاقة بين أنشطة التخطيط الضريبى كإحدي الممارسات الضريبية العدوانية وقيمة الشركة، وذلك باستخدام عينة مكونة من 105 شركة أوروبية خلال الفترة (2005– 2012). وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ايجابية بين الممارسات الضريبة العدوانية وقيمة الشركة، حيث افترضت الدراسة أن ممارسات الضريبية العدوانية تخلق حالة مربحة للجانبين "Win– Win" أي للمديرين والمساهمين. وتتفق نتائج تلك الدراسة مع النظرة التقليدية للممارسات الضريبية العدوانية التى تفترض أن منافع تلك الممارسات والوفورات الضريبية الناتجة عنها تفوق تكاليفها.

كما بحثت دراسة Bhagiawan and Mukhlasin (2020) تأثير ممارسات التخطيط الضريبى على قيمة الشركة بالتطبيق على عينة من الشركات الاندونيسية والتي تعمل فى القطاع الصناعى والمقيدة بالبورصة خلال الفترة (2016– 2018). وقد توصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي للممارسات الضريبية العدوانية على قيمة الشركة. وفي نفس السياق، بحثت دراسة Vu and Le (2021) تأثير ممارسات التخطيط الضريبى على قيمة الشركة بالتطبيق على عينة من 513 شركة فيتنامية مقيدة بالبورصة خلال الفترة (2015– 2019). وقد توصلت إلى وجود تأثير إيجابي لممارسات التخطيط على قيمة الشركة.

وعلى الجانب الآخر اتفقت عدة دراسات سابقة مع نظرية الوكالة والانتهازية الادارية ونظرية الإشارة ومن ثم أيدت وجود تأثير سلبي للممارسات الضريبية العدوانية على قيمة الشركة.
(e.g.,Desai and Hines, 2002; Wang, 2010; Chen et al., 2010; Abdulwahab and Holland, 2012; Chen et al., 2014; Appolos et al., 2016; Santa et al., 2016; Zemzem and Ftouhi, 2016; Razali et al., 2018; Christina, S., 2019; Kirkpatrick and Radicic, 2020).

فقد استهدفت دراسة Abdulwahab and Holland (2012) تناول العلاقة بين الممارسات الضريبية العدوانية والمتمثلة في التخطيط الضريبي وقيمة الشركة باستخدام عينة من الشركات البريطانية خلال الفترة (2005– 2007). وقد أظهرت النتائج وجود علاقة سلبية معنوية بين قيمة الشركة والتخطيط الضريبى بما يتفق مع وجود مخاوف للمساهمين بشأن المخاطر المتعلقة بالممارسات الضريبية العدوانية ويتفق مع منظور نظرية الوكالة بالنسبة للممارسات الضريبية العدوانية، حيث قد تؤدى مثل تلك الممارسات لزيادة درجة عدم تماثل المعلومات بين المساهمين والمديرين بما ينعكس سلبًا على قيمة الشركة.

اما في السياق الصيني، فقد استهدفت دراسة Chen et al. (2014) بحث تأثير الممارسات الضريبية العدوانية على قيمة الشركة، حيث استخدمت عينة من الشركات الصينية المقيدة بالبورصة خلال الفترة (2001– 2009). وقد توصلت إلى أن الممارسات الضريبية العدوانية تؤدى إلى زيادة تكاليف الوكالة ومن ثم تؤثر سلبًا على قيمة الشركة.

كما بحثت دراسة Fatouhi et al. (2015) تأثير الممارسات الضريبية العدوانية على قيمة الشركة وذلك باستخدام عينة من 73 شركة أوروبية خلال الفترة (2008– 2012). وقد توصلت الدراسة إلى أن الممارسات الضريبية العدوانية تؤثر سلبًا على قيمة الشركة بسبب ارتفاع تكاليف الوكالة. وتتوافق نتائج تلك الدراسة مع مخاوف المساهمين المتعلقة بمخاطر الممارسات الضريبية العدوانية المرتبطة بزيادة درجة عدم تماثل المعلومات مما يؤثر سلبًا على تقييم المستثمرين والمساهمين للشركة.

اما في سياق دول أمريكا الجنوبية، فقد استهدفت دراسة Santa et al. (2016) بحث العلاقة بين ممارسات التجنب الضريبى وقيمة الشركة، بالتطبيق على عينة من 323 شركة برازيلية مقيدة بالبورصة خلال الفترة (2006– 2012). وقد توصلت الدراسة إلى وجود ارتباط سلبي معنوى بين ممارسات التجنب الضريبى وقيمة الشركة بما يعنى أن الممارسات الضريبية العدوانية قد لا تؤدى دائما لزيادة قيمة الشركة من وجهة نظر المساهمين، وأن المستثمرين في البرازيل والاجانب على دراية بالمخاطر الناتجة عن تلك الممارسات ويقومون بتعديل توقعاتهم الخاصة بعوائد الاسهم حتى تتضمن تلك المخاطر، بما ينعكس سلبًا على الأسعار السوقية لأسهم الشركات التى تقوم بمثل هذه الممارسات.

اما في السياق الافريقي، فقد استهدفت دراسة Appolos et al. (2016) اختبار ودراسة العلاقة بين ممارسات التخطيط الضريبى وقيمة الشركة، وذلك باستخدام عينة من الشركات النيجيرية

خلال الفترة (2010– 2014). وقد توصلت إلى وجود علاقة غيجابية بين معدل الضريبة الفعلى كمقياس لممارسات التخطيط الضريبى وقيمة الشركة بما يعنى وجود علاقة سلبية بين التخطيط الضريبى كمؤشر للممارسات الضريبية العدوانية وقيمة الشركة.

وبصورة مشابهه، استهدفت دراسة Razali, et al. (2018) بحث تأثير الممارسات الضريبية العدوانية متمثلة فى التخطيط الضريبى على قيمة الشركة بالتطبيق على عينة من الشركات الماليزية المقيدة بالبورصة خلال الفترة (2014–2016). وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة إيجابية معنوية بين معدل الضريبة الفعلى وقيمة الشركة، أى علاقة سلبية بين الممارسات الضريبية العدوانية وقيمة الشركة. فوفقا للدراسة فإنه كلما انخفض معدل الضريبة الفعلى أى زادت الممارسات الضريبية العدوانية كلما انخفضت قيمة الشركة. وقد فسرت الدراسة هذه النتيجة بأن الشركات التى يقل لديها الممارسات الضريبية العدوانية يزيد بها شفافية القوائم المالية ويقل غموض القوائم المالية بالنسبة لها بما ينعكس إيجابا على قيمة الشركة.

وفي نفس السياق، تناولت دراسة Yee et al. (2018) تأثير ممارسات الضريبية العدوانية متمثلة فى ممارسات التجنب الضريبى على قيمة الشركة، وذلك بالتطبيق على عينة من 82 شركة ماليزية المقيدة بالبورصة. وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سلبية بين ممارسات التجنب الضريبى وقيمة الشركة. وتتوافق نتائج تلك الدراسة مع نظرية الوكالة والتى أوضحت أن فصل الملكية عن الإدارة بالاضافة إلى الطبيعة المعقدة للممارسات الضريبية العدوانية توفر درعًا للمديرين من أجل الحصول على منافع شخصية على حساب الشركة بما يؤثر سلبًا على الشركة. كما فسرت الدراسة العلاقة السلبية بسبب عدم فاعلية آليات الحوكمة بماليزيا. وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة Christina (2019) التي استخدمت عينة من 43 شركة أندونيسية تعمل فى القطاع الصناعى مقيدة بالبورصة خلال الفترة (2014– 2016). وقد توصلت الدراسة إلى وجود تأثير سلبي للممارسات الضريبية العدوانية على قيمة الشركة.

وفي السياق الأوروبي، اختبرت دراسة Kirkpatrick and Radicic (2020) تأثير ممارسات التخطيط الضريبى على قيمة الشركة بالتطبيق على عينة من 70 شركة بريطانية خلال الفترة (2006– 2010). وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سلبية بين ممارسات التخطيط الضريبى وقيمة الشركة بما يدعم نظرية التربح الادارى والانتهازية الإدارية، حيث توصلت إلى وجود علاقة إيجابية بين معدل الضريبة الفعلى وقيمة الشركة بما يعنى التأثير السلبي المعنوى لممارسات التخطيط الضريبي على قيمة الشركة.

وعلي نحو مشابه، بحثت دراسة Shams et al. (2022) العلاقة بين ممارسات التجنب الضريبى وبناء امبراطورية ادارية empire building باستخدام عينة من الشركات الامريكية المقيدة بالبورصة خلال الفترة (1991– 2015). وقد توصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي بين زيادة النفوذ الادارى وبناء امبراطورية ادارية وممارسات التجنب الضريبى بما يعنى تأثير الممارسات الضريبية العدوانية السلبي على قيمة الشركة.

وأخيرا توصلت مجموعة من الدراسات السابقة إلى عدم وجود تأثير معنوى للممارسات الضريبية العدوانية على قيمة الشركة (e.g.,Salawu et al., 2017; Nafti et al., 2020). فقد استهدفت دراسة Salawu (2017) بحث العلاقة السببية بين ممارسات التخطيط الضريبى وقيمة الشركة، وذلك بالتطبيق على 50 شركة نيجيرية مقيدة بالبورصة خلال الفترة (2004– 2014). وقد توصلت الدراسة إلى عدم وجود علاقة سببية بين ممارسات التخطيط الضريبى وقيمة الشركة بما يعني أن ممارسات التخطيط الضريبى لم تتسبب فى إحداث أى تغيير سواء أكان إيجابيًا أو سلبيًا على قيمة الشركة. وعلى نحو مشابه، استهدفت دراسة Nafti et al (2020) بحث العلاقة بين ممارسات التخطيط الضريبى وقيمة الشركة، وذلك بالتطبيق على عينة مكونة من 34 شركة تونسية مقيدة بالبورصة خلال الفترة (2007– 2014). وقد توصلت الدراسة إلى عدم وجود تأثير معنوى لممارسات التخطيط الضريبى على قيمة الشركة.

يتضح من استعراض الدراسات السابقة، تضارب نتائج تلك الدراسات فيما يتعلق بالعلاقة بين الممارسات الضريبية العدوانية وقيمة الشركة. فقد وجدت مجموعة من الدراسات السابقة تأثيرًا إيجابيًا للممارسات الضريبية العدوانية على قيمة الشركة بما يتسق مع النظرة التقليدية للممارسات الضريبية العدوانية الهادفة لتخفيض العبء الضريبى للشركة والتى يترتب علىها تعظيم أرباح الشركة بعد الضريبة بما يؤثر ايجابًا على قيمة الشركة، كما يتفق هذا مع نظرية التوافق مع مصالح المساهمين التى تفترض أن مصالح الإدارة تتفق مع مصالح المساهمين وأن تلك الممارسات التى يترتب علىها تخفيض الضريبة التى تتحملها الشركة تعتبر ممارسات مربحة لكل من الإدارة والمساهمين.

من ناحية أخري، وجدت مجموعة أخرى من الدراسات السابقة علاقة سلبية بين الممارسات الضريبية العدوانية وقيمة الشركة وذلك اتساقا مع نظرية الوكالة ونظرية التربح الادارى ونظرية الانتهازية الادارية، حيث تسهل الممارسات الضريبية العدوانية التى تتسم بالغموض والتعقيد من الانتهازية الادارية والتربح الادارى بحيث يتم تحويل الوفورات الضريبية المحققة من تلك الممارسات

لتحقيق المصالح الشخصية للمديرين، وزيادة نفوذهم وبناء امبراطوريتهم الخاصة وذلك على حساب المساهمين بما ينعكس سلبًا على قيمة الشركة.

بينما توصل عدد محدود من الدراسات إلى عدم وجود علاقة بين الممارسات الضريبية العدوانية وقيمة الشركة. وبناء على ما سبق يتضح أن هناك تأثيرًا للممارسات الضريبية العدوانية على قيمة الشركة. ونظرا لوجود عدة دراسات مؤيدة لوجود تأثير إيجابي لتلك الممارسات على قيمة الشركة، وأخرى مؤيدة لوجود تأثير سلبي فلن يتبنى الباحث اتجاها معينا لتأثير تلك الممارسات على قيمة الشركة، وبناء عليه يمكن اشتقاق الفرض الأول للبحث على النحو التالى:

الفرض الأول H1:

" تؤثر الممارسات الضريبية العدوانية معنويًا على قيمة الشركات المقيدة بالبورصة المصرية "

7-2-2 تحليل الدراسات السابقة التى تناولت تأثير حوكمة الشركة على الممارسات الضريبية العدوانية واشتقاق الفروض من الثاني حتى الخامس

أهتم العديد من الدراسات السابقة على مستوى العالم بتحليل واختبار أثر حوكمة الشركات على العلاقة بين الممارسات الضريبية العدوانية وقيمة الشركة.

وفي هذا السياق يشير العديد من الدراسات السابقة إلي التأثير الإيجابي للممارسات الضريبية العدوانية على قيمة الشركة يرتبط بوجود آليات حوكمة قوية (e.g.,Desai and Dharamapala, 2006, Mgammal et al., 2018; Lubis and Adhariani, 2019, Chytis et al. 2020). ويرجع السبب فى ذلك إلى ارتباط تلك الممارسات الضريبية العدوانية ارتباطًا وثيقا بالسلوك الانتهازى للإدارة. وويتطلب الحد من ممارسات الإدارة الانتهازية وجود آليات حوكمة قوية تضمن عدم التربح الادارى، وتضمن حصول المساهمين على المنافع والوفورات الضريبية المحققة من الممارسات الضريبية، بما قد ينعكس ايجابا على قيمة الشركة. فالحوكمة قد تحد من الممارسات الضريبية العدوانية أو تعمل على التوافق بين مصالح الإدارة والمساهمين (Kovermann and Wendt , 2019)

وقد أكدت دراسة Minnick and Noga (2010) والتى اختبرت تأثير حوكمة الشركات على الممارسات الضريبية العدوانية باستخدام عينة من الشركات الامريكية خلال الفترة (1996- 2005) على دور حوكمة الشركات فى الحد من الممارسات الادارية الانتهازية وأهمية العلاقة بين حوكمة الشركات والممارسات الضريبية العدوانية فى تحسين أداء الشركة فى الأجل القصير والطويل.

وفى نفس السياق، استهدفت دراسة Abdulwahab and Holland (2012) بحث أثر الدور المعدل لحوكمة الشركات على العلاقة بين ممارسات التخطيط الضريبى وقيمة الشركة، حيث تم استخدام متغيرات معدلة هى استقلال مجلس الإدارة والملكية المؤسسية. وقد أوضحت نتائج الدراسة وجود علاقة سلبية بين ممارسات التخطيط الضريبي وقيمة الشركة، ولكن مع ادخال حوكمة الشركة كمتغير معدل أصبحت العلاقة ايجابية ولكن غير معنوية بما يدل على أهمية حوكمة الشركات فى الحد من الممارسات الادارية الانتهازية.

وأضاف Hannetel (2014) من خلال إجراء دراسة تجريبية على عينة من الشركات المتعددة الجنسيات المقيدة بالبورصة الأمريكية أن حوكمة الشركات أدت إلى وجود تأثير إيجابي لممارسات التخطيط الضريبى على قيمة الشركة من خلال التأكد من استخدام استراتيجيات ضريبية مقبولة وتتفق مع أحكام القانون الضريبى. كما حدت حوكمة الشركات من ممارسات التخطيط الضريبى غير المقبولة قانونيا والتى تؤثر سلبًا على قيمة الشركة.

كما تناول Bhagiawan and Mukhlasin (2020) الأثر المعدل لأليات الحوكمة المتمثلة فى حجم مجلس الإدارة، وجودة المراجعة، والتنوع بين الجنسين فى مجلس الإدارة على العلاقة بين الممارسات الضريبية العدوانية وقيمة الشركة. وقد توصلت الدراسة إلى وجود تأثير معنوى سلبي لزيادة نسبة الإناث فى مجلس الإدارة على العلاقة بين الممارسات الضريبية العدوانية وقيمة الشركة نظرًا لأن وجود الإناث فى مجلس الإدارة يؤدى إلى زيادة الالتزام بالجوانب الأخلاقية، كما تزيد درجة كراهية المخاطر بالنسبة للإناث مما يؤثر سلبًا على إتجاه الشركات نحو الممارسات الضريبية العدوانية. بينما لم تجد الدراسة تأثيرًا لكل من حجم مجلس الإدارة واستقلالية وجودة المراجعة على العلاقة بين الممارسات الضريبية العدوانية وقيمة الشركة.

وفي الإطار ذاته، تناولت دراسة Kourdoumpalou (2016) أثر حوكمة الشركات على الممارسات الضريبية العدوانية، وذلك من خلال اجراء دراسة تطبيقية على عينة من الشركات اليونانية المقيدة بالبورصة خلال الفترة (2002– 2004). وقد أوضحت الدراسة أن الممارسات الضريبية العدوانية جذبت الاهتمام عقب الفضائح المحاسبية لشركات انرون وورلدكم وتيكو Tyco حيث كان هناك اتجاه متزايد لدي تلك الشركات لاستخدام الممارسات الضريبية العدوانية، وفى نفس الوقت إدارة الأرباح المحاسبية فى إتجاه صعودى وذلك باستخدام الأنشطة الموفرة للضريبة Tax Shelters، وذلك من خلال اتخاذ قرارات استثمارية طويلة الأجل لتحقيق وفورات ضريبية كتأسيس شركة فى دول تنخفض بها المعدلات الضريبية، أو لا تُفرض فيها ضرائب على الاطلاق. وقد

توصلت الدراسة إلى أهمية دور حوكمة الشركات فى الحد من تلك الممارسات الضريبية والتى قد تعرض الشركة للمخاطر والغرامات والعقوبات من قبل الإدارة الضريبية بما قد يؤثر سلبًا على قيمة الشركة.

وفيما يتعلق بآليات حوكمة الشركات سواء الخارجية (المراجعة) أو الآليات الداخلية (حجم مجلس الإدارة وتنوع أعضاء مجلس الإدارة ولجنة المراجعة)، أوضحت الدراسات أنها تؤدى دورًا مهما فى الحد من الممارسات الضريبية العدوانية والتى قد تؤثر سلبًا على قيمة الشركة وتلعب دورًا مهما فى اختيار الممارسات الضريبية الأكثر فعالية والتي يكون لها تأثير إيجابي على قيمة الشركة.

فبالنسبة لجودة المراجعة، فقد اهتم العديد من الدراسات بجودة المراجعة وأثرها على الممارسات الضريبية العدوانية. (e.g.,Kanagaretnem et al., 2016; Chan et al., 2016; Gaaya . et al., 2017; Khan and Chen, 2017, Riguen et al. 2020)

وبتحليل أهم الدراسات فى هذا الصدد، فقد استهدفت دراسة Kanagaretnam et al. (2016) اختبار العلاقة بين جودة المراجعة والممارسات الضريبية العدوانية بالتطبيق على عينة من الشركات من 31 دولة عن الفترة من 1995 حتى 2007. وقد أشارت الدراسة إلى أن السلوك الضريبى العدوانى يرتبط بسلوك الافصاح المالى العدوانى حيث يسعى المديرون إلى أرباح دفترية أعلى وأرباح ضريبية أقل (التلاعب الضريبى) فى نفس الوقت، وهنا يكون لمراجعى الحسابات المنتمين لمكاتب المراجعة الكبرى دورًا مهمًا في تعزيز مصداقية وشفافية وجودة القوائم المالية والتقارير الضريبية للحفاظ على سمعتهم وتجنب تكاليف التقاضى وذلك من خلال تقييد المديرين من التلاعب فى الأرباح وبالتالى تخفيض السلوك الضريبى العدوانى من قبل العملاء. وقد خلصت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية قوية بين جودة المراجعة متمثلة في مكاتب المحاسبة الكبرى والسلوك الضريبى العدوانى حيث تعمل جودة المراجعة على تخفيض الممارسات الضريبية غير المشروعة، وتكون هذه العلاقة أكثر وضوحًا فى البلدان التى تكون فيها حماية المستثمر أقوى، ومخاطر التقاضى التى يتعرض لها مراجع الحسابات أعلى، وبيئة المراجعة أفضل، وضغط سوق رأس المال أعلى.

كذلك هدفت دراسة Chan et al. (2016) إلى اختبار ما إذا كان المراجعون المنتمون لمكاتب المراجعة الكبرى بإمكانهم تقييد الممارسات الضريبية العدوانية عند مراجعة القوائم المالية وذلك مقارنة بالمراجعين المنتمين لمكاتب المراجعة غير الكبرى بالتطبيق على عينة من الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية الصينى خلال الفترة من 1998 إلى 2003. وقد أشارت الدراسة إلى أنه طبقا للقانون الضريبى الصينى يتم تقديم القوائم المالية والإقرارات الضريبية خلال أربعة شهور من نهاية

السنة المالية، ثم تقوم الإدارة الضريبية بالفحص الضريبى والمراجعة، وعند إكتشاف السلطات الضريبية وجود عدم تطابق بين الربح المحاسبى والربح الضريبى والذي يكون ناتجًا عن إدارة الأرباح من خلال الاستحقاقات التقديرية كالمخصصات والاحتياطيات، وبالتالى التأثير على مصروف ضريبة الدخل، تطلب من مراجعى الحسابات إعادة إصدار القوائم المالية حيث يعد ذلك تحريفا جوهريا وبالتالى فشل المراجعة، حيث أنه من المفترض تطابق مصروف ضريبة الدخل المفصح عنه بالقوائم المالية مع ضريبة الدخل المستحقة الدفع بعد الأخذ فى الاعتبار الفروق الدائمة والمؤقتة. وقد توصلت الدراسة إلى أن مراجعى الحسابات ذوي الكفاءة أو الجودة الأعلي، والمنتمين لمكاتب المراجعة الكبرى، بإمكانهم تقييد السلوك الضريبى العدواني أثناء عملية المراجعة مقارنة بالمراجعين الأقل كفاءة أو جودة وذلك من خلال الحد من إدارة الأرباح والفرص الانتهازية للمديرين حيث يتمتع هؤلاء المراجعون بخبرة أكثر، إضافة إلى حرصهم الأكبر على سمعتهم والتى تعد علامة تجارية مهمة لهم. وبالتالى ساهمت هذه الدراسة فى توضيح أن مراجعى الحسابات الأعلى كفاءة أو جودة لا يمكنهم فقط الحد من إدارة الأرباح ولكن يمكنهم أيضا تقييد السلوك الضريبي العدواني الذي قد يحمل الشركة تكاليف إضافية مما ينعكس إيجابًا على قيمة الشركة.

وفى ذات السياق، هدفت دراسة Gaaya et al. (2017) إلى إختبار ما إذا كانت جودة المراجعة تؤثر على ممارسات التجنب الضريبى بالتطبيق على عينة من الشركات العائلية المقيدة بالبورصة التونسية خلال الفترة من 2008 إلى 2013. وقد أوضحت الدراسة أن جودة المراجعة تعتبر إحدي الآليات الفعالة التى تحد من الفرص الانتهازية للمديرين، والممارسات المحاسبية غير المشروعة، والغش الضريبى. كذلك تقوم مكاتب المراجعة الأربعة الكبرى بتقييم ما إذا كان العملاء يتبعون مواقف ضريبية عدوانية والتى من المحتمل إكتشافها من قبل السلطات الضريبية. وبالتالى سوف تؤدى جودة المراجعة إلى الحد من التجنب الضريبى العدواني.

وعلي نحو مشابه، فقد استهدف Suyono (2018) دراسة ما إذا كانت جودة المراجع الخارجى تؤثر على الممارسات الضريبية العدوانية للشركات، وذلك من خلال إجراء دراسة تجريبية على عينة من الشركات المقيدة بالبورصة بإندونيسيا عن الفترة من (2012 – 2016). وأشارت الدراسة إلى أن المراجع الخارجى يلعب دورًا مهما فى تقييم عدالة القوائم المالية التى تعدها الشركة بجميع جوانبها الهامة من حيث شروط الاعتراف، القياس، والإفصاح. كما يعطى مزيدًا من الاهتمام للمعاملات الجوهرية كمصروف ضريبة الدخل. ونظرا لأن مراجع الحسابات ملزم بمراجعة قيمة الالتزامات الضريبية المدرجة بقائمة المركز المالى للشركة والمصروفات الضريبية الواردة بقائمة

الدخل، بالإضافة إلى إمكانية الإفصاح عن البنود المتعلقة بكلا الحسابين فى الايضاحات المتممة للقوائم المالية للشركة، وبالتالى سوف يعمل على تخفيض الممارسات الضريبية العدوانية، حيث أن مثل هذه الممارسات قد تزيد من احتمالية قيام العميل بالتحريفات الجوهرية فى القوائم المالية بسبب استخدام حسابات متعددة مثل المخصصات الضريبية، والضرائب المستحقة المقدرة estimated accrued taxes. يضاف إلى ذلك قد تضر تلك الممارسات بالمراجع لأنها تزيد من مخاطر التقاضى إذا تم إكتشافها من قبل الإدارة الضريبية. وفى ضوء ذلك تتوقع الدراسة أن شركات المراجعة الأربعة الكبرى سوف تعمل على الحد من تلك الممارسات حيث تكون أكثر قدرة على ضمان جودة عملية المراجعة مقارنة بشركات المراجعة الأخرى NonBig4 من أجل الحفاظ على سمعتها. وقد خلصت الدراسة إلى وجود تأثير عكسى لجودة المراجعة الخارجية على الموقف الضريبى العدواني للشركة، بما يعني أنه عندما تتم مراجعة حسابات الشركات بواسطة مراجعين مؤهلين من شركات المراجعة الأربعة الكبرى فأنها سوف تكون قادرة بشكل أفضل على تخفيض الممارسات الضريبية العدوانية مقارنة بالشركات التى يتم مراجعتها بواسطة مراجعين من غير شركات المراجعة الأربعة الكبرى، بما يجعل تلك الشركات أقل عرضة لدفع غرامات ضريبية، وبما ينعكس إيجابًا على قيمة الشركة.

كذلك هدفت دراسة Lestari and Nedya (2019) إلى اختبار أثر جودة المراجعة المقاسة بحجم المكتب والأتعاب وطول الفترة التعاقدية على الممارسات الضريبة العدوانية من خلال إجراء دراسة تطبيقية على 312 شركة صناعية مقيدة بالبورصة الإندونيسية عن الفترة (2012- 2017). وقد أشارت الدراسة إلى أن مراجعي الحسابات الأعلى جودة أحد العوامل المهمة المؤثرة فى الحد من ممارسات الضريبية العدوانية للشركات لاسيما التى تستهدف التلاعب الضريبى فى الأرباح بهدف تخفيض المدفوعات الضريبية. وقد أوضحت الدراسة أن منشآت المراجعة الأربعة الكبرى أفضل فى الحد من الممارسات الضريبة العدوانية مقارنة بمنشآت المراجعة الأخرى. ويرجع ذلك إلى امتلاكهم الخبرة الكافية والمهارات اللازمة فى إكتشاف هذه الممارسات والحد منها بما يعزز من مصداقية التقارير المالية الضريبية للممولين، وينعكس إيجابًا على ثقة المستثمرين وعلى قيمة الشركة. كذلك أوضحت الدراسة أنه على الرغم من أن أتعاب المراجعة قد تتأثر بشكل سلبي بالممارسات الضريبية العدوانية من خلال أنشطة التجنب الضريبى إلا أن الأمر يختلف بالنسبة لمراجع الحسابات الأعلى جودة حيث يقوم بإجراءات مراجعة عالية بناء على الخدمة المهنية التى يقدمها، وبالتالى سوف يتطلب ذلك أتعاب أعلى. ومن ثم فإن جودة المراجعة للأغراض الضريبية ستجعل من الصعب على الشركات القيام بالممارسات الضريبية العدوانية. كما أوضحت الدراسة أن طول مدة العلاقة التعاقدية

بين شركات المراجعة الأربعة الكبرى والعميل يمكن أن تؤثر سلبًا على استقلال وكفاءة مراجع الحسابات الأعلى جودة فضلا عن عدم الإفصاح عن الأخطاء بالتقارير المالية والضريبية. كذلك قد تؤدى هذه العلاقة إلى قيام شركات المراجعة الأربعة الكبرى بتصميم استراتيجيات لممارسة التجنب الضريبى بناء على الخبرة والمعرفة التى تمتلكها، بما يترتب علية زيادة الممارسات الضريبية العدوانية وليس الحد منها.

ومن ناحية أخرى، هدفت دراسة Jihene and Moez (2019) إلى اختبار الأثر التفاعلى لجودة المراجعة كمتغير معدل للعلاقة بين حوافز المدير التنفيذى والتلاعب الضريبى كأحد الممارسات الضريبية العدوانية، وذلك من خلال إجراء دراسة تطبيقية على عينة من الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية التونسى عن الفترة من 2013 وحتى 2016. وقد أشارت الدراسة إلى أن المديرين التنفيذيين سوف يمارسون الخيارات التى تعظم من قيمة حوافزهم، وبالتالى سوف يكون لدي هؤلاء المديرين التنفيذيين دافعًا للمشاركة فى ممارسات ضريبية عدوانية ذات مخاطر ضريبية. وبالتالى توقعت الدراسة وجود علاقة إيجابية بين حوافز المدير التنفيذى وتلك الممارسات. وأشارت الدراسة إلي أن جودة المراجعة تعد إحدي الآليات الأكثر فعالية حيث تؤدى إلى تخفيض السلوك الانتهازى للمديرين والغش، وبالتالى إذا كانت المراجعة ذات جودة أعلى فإن المديرين سوف يكون لديهم دافع أقل للممارسات الضريبية العدوانية، لأنهم يتحملون عواقب خطيرة إذا اكتشفت السلطات الضريبية هذه الممارسات الضريبية العدوانية. وقد خلصت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين حوافز المدير التنفيذى والممارسات الضريبية العدوانية للشركات مما يعنى رغبة المديرين فى القيام بهذه الممارسات توفر لهم مكافآت إضافية عن طريق تحقيق مكاسب من خلال الوفورات الضريبية، لكن هذه العلاقة تتحول إلى علاقة عكسية لاسيما فى حالة دخول جودة المراجعة كمتغير معدل للعلاقة.

واتساقا مع الدراسة السابقة؛ استهدفت دراسة Riguen et al. (2020) اختبار أثر جودة المراجعة على ممارسات التجنب الضريبى فى ظل وجود إناث داخل مجلس الإدارة (تنوع مجلس الإدارة) كمتغير معدل للعلاقة، وذلك من خلال إجراء دراسة تطبيقية على 270 شركة غير مالية مقيدة ببورصة الأوراق المالية بالمملكة المتحدة خلال الفترة من 2005 إلى 2017. وقد أوضحت الدراسة أن مجالس الإدارة التى تضم أعضاءً من الإناث تتطلب مراجع حسابات تتوافر فيه خصائص التخصص الصناعى المرتفع بالإضافة إلى بذل العناية المهنية الكافية فى مراجعة التقارير الضريبية وهو ما تتمتع به مكاتب المراجعة الأربعة الكبرى وذلك من أجل حماية رأس مال

الشركة، وتجنب العقوبات الضريبية. إذ يعمل الأعضاء من الإناث على تحسين كفاءة الوظائف الرقابية للمجلس، ويكون لديهم اتجاه قوى لتعيين مراجع حسابات من أحد مكاتب المراجعة الأربعة الكبرى لحماية سمعتهم. كما تميل الإناث أيضا إلى التحفظ على أفعال الإدارة في حالة القيام بممارسات ضريبية ذات مخاطر مرتفعة. وقد توصلت الدراسة إلى أن جودة المراجعة تخفض من ممارسات التجنب الضريبى العدواني. كما يزداد التأثير العكسى لهذه العلاقة فى ظل وجود نسبة مرتفعة من الأعضاء من الإناث داخل مجلس الإدارة.

ويرى الباحث أن هذه الدراسات تتوافق مع دراسات (Richardson et al. ,2013; Dridi and Boubaker ,2016; Kurniasih et al. 2017) ، والتى خلصت إلى أن شركات المراجعة الأربعة الكبرى تحد من التلاعب فى الأرباح، وكذلك تقوم بإكتشاف التحريفات الجوهرية والأخطاء والغش بالتقارير المالية والضريبية مقارنة بشركات المراجعة من غير الأربعة الكبرى حيث تتمتع هذه المكاتب بالخبرة المهنية بالإضافة إلى التأهيل العلمى. يضاف إلى ذلك أن لديها قدرة أكبر على مقاومة ضغوط العملاء، كما تتمتع بموارد أكبر من حيث الخبرة التقنية والتكنولوجيا، ولديها استراتيجية وعملية مراجعة منهجية أكثر تطورًا، فضلا عن الاعتبارات المتعلقة بالسمعة. ومن ثم يمكنها الحد من التصرفات الضريبية العدوانية، وتحد من التربح الإداري والانتهازية الإدارية التى قد تضر بالشركة وتؤثر سلبًا على قيمة الشركة.

وعلى النقيض مما سبق خلصت دراسات (Boussaidi and Hamed ,2015; Masripal et al., 2015;Chytis et al., 2019; Pratiwi et al., 2019) ، إلى عدم وجود تأثير معنوى لجودة المراجعة على الممارسات الضريبية العدوانية للممولين، ومن ثم عدم تأثيرها على العلاقة بين تلك الممارسات وقيمة الشركة.

يتضح مما سبق، وجود شبه اتفاق بين الدراسات السابقة على أهمية جودة المراجعة مقاسة بحجم المكتب فى الحد من التأثير السلبي للممارسات الضريبية العدوانية على قيمة الشركة خوفا من الاضرار التى قد تلحق بالسمعة، وتجنبًا للمسئولية القانونية ومخاطر التقاضى. ومن ثم نتوقع أن جودة المراجعة سوف تؤدى إلى الحد من الإنتهازية الإدارية والتأكد من أن الممارسات الضريبية قانونية تماما حتى وأن كانت هدفها تخفيض المدفوعات الضريبية مما ينعكس ايجابًا على قيمة الشركة. وبناء **عليه يمكن اشتقاق الفرض الثانى على النحو التالى:**

الفرض الثاني H2:

"يختلف التأثير المعنوي للممارسات الضريبية العدوانية على قيمة الشركات المقيدة بالبورصة المصرية باختلاف جودة المراجعة كإحدي آليات حوكمة الشركات"

وفيما يتعلق بآليات حوكمة الشركات الداخلية (حجم مجلس الإدارة، وتنوع اعضاء مجلس الإدارة، واستقلالية مجلس الإدارة)، فقد أوضحت عدة دراسات أنها تؤدى دورًا مهما فى التأثير على العلاقة بين الممارسات الضريبية العدوانية وقيمة الشركات من خلال الحد من الممارسات الضريبية التى قد تضر بمصالح المساهمين، وذلك من خلال الرقابة على السلوك الانتهازى للادارة والحد منه، وهو ما قد ينعكس ايجابًا على قيمة الشركة.

فبالنسبة لحجم المجلس، فقد اتفقت عدة دراسات سابقة على أن مجلس الإدارة يعتبر آلية داخلية رئيسية للرقابة على السلوك الانتهازى للإدارة (منع التحويل الادارى) والتى تتم عن طريق الممارسات الضريبية العدوانية. كذلك يتحمل مجلس الإدارة المسئولية النهائية عن الشؤن الضريبية للشركة حيث أنه مسئول عنها من قبل المساهمين وأصحاب المصلحة الآخرين. كذلك يعتبر المسئول عن اختيار وتنفيذ الاستراتيجيات الضريبية للشركة بشكل مباشر مثل القيام باستراتيجيات التخطيط الضريبى. (Minnick and Noga ,2010; Chan et al., 2013; Richardson et al., 2013; Ftouhi and Moez, 2019; Chytis et al. 2020; Bhagiawan, Mukhlasin, 2020)

ومع ذلك تباينت نتائج الدراسات المتعلقة بعدد أعضاء المجلس، حيث توصلت دراسات (Zahra, and Pearce, 1989; Barnhart and Rosenstein, 2005; Halioui et al. 2016; Oyesola and Adelabu ,2017; Kurniasih et al., 2017; Mappadang, 2019). إلي وجود علاقة إيجابية بين حجم مجلس الإدارة وأداء الشركة، حيث يتضمن مجلس الإدارة الأكبر حجما خلفيات ومهارات أكاديمية ومهنية مختلفة. كما تتنوع الآراء والمناقشات والأفكار مع كبر حجم مجلس الإدارة. ويستخدم مجلس الإدارة هذا التنوع في المهارات والخبرات في تحسين قرارات الشركةن ومن ثم تزيد المنافع المحققة للشركة مع كبر حجم مجلس الإدارة وهو ما ينعكس إيجابًا على قيمتها. كما أن زيادة عدد أعضاء مجلس الإدارة يقيد من الممارسات الضريبية العدوانية، حيث كلما زاد حجم المجلس كلما ازداد تنوع الخبرات لاسيما الخبرات المالية وكذلك تزداد مرونة اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسات الضريبية فضلا عن اكتشاف الغش بالقوائم المالية والتقارير الضريبية.

ومن ناحية اخري، أوضحت دراسات عديدة (e.g.,De Andres et al., 2005; Brick et al., 2006; Florackis, 2008; Lanis and Richardson ,2011; Ftouhi and Zemzem ,2013; Dridi and Boubake ,2016; Hoseini et al.,2019) أن صغر حجم المجلس يزيد

من السرعة والكفاءة فى اتخاذ القرارات والتعامل مع المشاكل على عكس المجالس كبيرة الحجم والتى تعتبر أقل فعالية فى تبادل الأفكار وتعزيز التحالف بين أعضاء المجلس بسبب صعوبة التنسيق والاتصال، وهو ما يؤدى إلى انخفاض الدور الرقابى على الإدارة، ومن ثم تزداد الممارسات الادارية الانتهازية فى ظل هذا النوع من المجالس. وبعبارة أخرى فإن صغر حجم المجلس يزيد من الرقابة الفعالة على الإدارة، ويحد من الممارسات الانتهازية للمديرين لتحقيق مكاسب شخصية على حساب المساهمين عن طريق الممارسات الضريبية العدوانية.

وقد أضافت دراسة Hoseini et al.(2019) أن صغر حجم المجلس يزيد من المرونة فى اتخاذ القرار ومناقشة المشاكل بشكل فعال، ومتابعة تصرفات الإدارة حيث فى ظل إنخفاض حوافز المديرين فإنه من المحتمل قيامهم بتخفيض المدفوعات الضريبية عن طريق الاختيار بين البدائل المحاسبية واستغلال الثغرات بالقوانين الضريبية. أما فى ظل زيادة أعضاء المجلس فإن هذا يؤدى ذلك إلى زيادة نفوذهم وخلق مصالح مشتركة مع الإدارة لتحقيق أرباح على حساب المساهمين من خلال الممارسات الضريبية العدوانية والتعسفية وهو ما يعرض ثروة المساهمين للمخاطر.

وبناء على ما سبق، يتوقع الباحث أن حجم مجلس الإدارة يمكن أن يؤثر في علاقة الممارسات الضريبية العدوانية وقيمة الشركة، ومن ثم يمكن اشتقاق الفرض الثالث علي النحو التالي:

الفرض الثالث H3:

"يختلف التأثير المعنوي للممارسات الضريبية العدوانية على قيمة الشركات المقيدة بالبورصة المصرية باختلاف حجم مجلس الإدارة كإحدي آليات حوكمة الشركات"

وفيما يتعلق بتنوع المجلس من حيث الذكور والإناث، فقد أوضحت الدراسات الحديثة اهتمام العديد من الدول بتمكين العنصر النسائى، وهو ما تجلى فى تحسين مؤشرات الأداء المالى للشركات ومتابعة الأداء الإدارى وتحقيق التوزان السلوكى بين مصالح المساهمين والمجتمع. واتفقت على أن وجود الإناث فى مجالس إدارة الشركات يُمكن من الحد من السلوك الانتهازى للإدارة عن طريق تجنب الضرائب لتعظيم مصالح المساهمين. كذلك تتخذ الإناث قرارات أفضل مقارنة بالذكور لتعزيز جودة التقارير المالية والضريبية وهو ما يحد من عدم تماثل المعلومات، بالاضافة إلى تعزيز القيم السلوكية وما تتضمنه من السلوكيات الضريبية tax ethics، ومن ثم تحسين المسئولية الاجتماعية للشركات (Erhardt et al., 2003; Ftouhi and Moes, 2019; Hoseini et al, 2019; Jarboui et al, 2020; Riguen et al, 2020) .

وقد أوضحت دراسة Walt and Ingley (2003) أن تنوع مجلس الإدارة يحسن من كفاءة المجلس، وأن زيادة نسبة الإناث في المجلس يساعد على تقديم أفكار جديدة ويساعد في حل المشكلات التي تواجه الشركة. كما أن الإناث أكثر كراهية وتجنبًا للمخاطر لذلك يقل احتمال مشاركتهن في أي سلوك غير أخلاقي يتعارض مع اخلاقيات العمل ويعرض الشركة للخطر مقارنة بالرجال والأكثر تقبلًا للمخاطر، ويعتبر تنوع مجلس الإدارة في الوقت الحالي من أهم آليات حوكمة الشركة كما يؤدي الي تحسين أداء الشركة بصفة عامة. وقد وجدت دراسة Erhardt et al. (2003) علاقة إيجابية معنوية بين نسبة الإناث في مجلس الإدارة ومعدل العائد على الأصول (كمقياس لاداء الشركة) في الشركات الامريكية.

كما وجدت دراسة Kesner (2017) ان الإناث أكثر قدرة على مراقبة تصرفات المديرين من خلال رغبتهم في العمل بلجان المراجعة، ولجان المكافآت، بما يوفر حماية أفضل للمساهمين من خلال تعزيز آليات الرقابة، وهو ما ينعكس إيجابًا على قيمة الشركة.

ومن الناحية الضريبية، خلصت دراسة Ftouhi and Zemzem (2013) بالتطبيق على 73 شركة فرنسية مقيدة بالبورصة عن الفترة (2006–2010)، وكذلك دراسة Lanis et al.(2017) بالتطبيق على عدد 418 شركة مقيدة بمؤشر ستاندرد آند بورز الأمريكى (SandP) عن الفترة (2006–2009)، وأيضا دراسة Onyali and Okafor (2018) بالتطبيق على عدد 44 شركة صناعية مقيدة بسوق المال النيجيرى عن الفترة 2005/ 2016، إلى أن الشركات التى بها أعضاء مجلس إدارة من الإناث تنخفض فيها الممارسات الضريبية العدوانية مقارنة بالشركات التى لا يوجد بها تنوع بمجلس الإدارة. وهو ما يشير إلى أن النساء أقل مشاركة من الذكور فى السلوكيات الضريبية غير الأخلاقية وأكثر عزوفًا عن ممارسة الأنشطة الضريبية العدوانية مقارنة بالذكور.

واتساقًا مع الدراسات السابقة، توصلت دراسة Bhogiawan, and Mukhlasin (2020) إلى أن زيادة نسبة الإناث فى مجلس الإدارة يحد من الممارسات الضريبية العدوانية والتى قد تؤثر سلبًا على قيمة الشركة نظرًا لزيادة الالتزام بالجوانب الأخلاقية بالنسبة للإناث وزيادة درجة تجنبهم للمخاطر بما يؤثر سلبًا على إتجاه الشركة نحو الممارسات الضريبية العدوانية.

وبناء على ما سبق، يمكن اشتقاق الفرض الرابع على النحو التالى:

الفرض الرابع H4:

"يختلف التأثير المعنوي للممارسات الضريبية العدوانية على قيمة الشركات المقيدة بالبورصة المصرية باختلاف تنوع أعضاء مجلس الإدارة كإحدي آليات الحوكمة"

وفيما يتعلق باستقلالية أعضاء مجلس الإدارة، يعتبر عضو مجلس الإدارة مستقلا عندما لا تربطه علاقة من أي نوع مع الشركة أو مساهميها أو ادارتها، وبالتالي يعتبر عضو مجلس الإدارة المستقل هو حلقة الوصل بين الإدارة والمساهمين. وتشير دراسة Adams et al. (2010) إلى أن استقلالية مجلس الإدارة تعتبر إحدي أهم آليات حوكمة الشركات، حيث يمكن لمجلس الإدارة المستقل حماية حقوق المساهمين بصورة أفضل وتحسين قيمة الشركة من الرقابة الفعالة على الإدارة العليا والحد من الانتهازية الإدارية.

كما يري Masulis and Mobbs(2011) أن الشركات التي تضم مجالس إدارتها عددًا من الأعضاء المستقلين ترتفع درجة الشفافية بالنسبة لتلك الشركات، وتتحسن كفاءة مجالس ادارتها مما ينعكس إيجابا على أداء الشركات وقيمتها.

اما من الناحية الضريبية، فتعتبر دراسة Lanis and Richardson (2011) أول دراسة اختبرت تأثير الأعضاء المستقلين بمجلس الإدارة على الممارسات الضريبية العدوانية للشركات وذلك من خلال إجراء دراسة تطبيقية مقارنة على 16 شركة أسترالية تم تحديدها من قبل الإدارة الضريبية الأسترالية (ATO) تمارس ممارسات ضريبية عدوانية وعينة رقابية أخرى مكونة من 16 شركة لا تمارس تلك الممارسات ليصبح إجمالى حجم العينة 32 شركة عن الفترة (2001– 2006). وقد أوضحت الدراسة أن الأعضاء المستقلين داخل مجلس الإدارة – كإحدي آليات حوكمة الشركات – تمثل آلية رقابة داخلية فعالة على تصرفات المديرين ومتابعة قراراتهم ومنع الغش بالتقارير المالية والضريبية ومن ثم الحد من السلوك الانتهازى للإدارة المتعلق بتحقيق أى منافع شخصية.

كذلك اتفقت عدة دراسات (Dridi and Boubaker, 2016; Halioui et al., 2016; Pilos, 2017; Ftouhi and Moes, 2019) على أن الشركات التى لديها أعضاء مستقلين تنخفض فيها حالات ارتكاب الغش وإدارة الأرباح والممارسات الضريبية الانتهازية حيث تمارس الضغط على الإدارة من أجل الشفافية فى الإفصاح عن المعلومات الضريبية، حيث لا يوجد مصالح مشتركة بين الأعضاء والإدارة، وهو ما يتعارض مع دراستا Chan et al. (2013); Putri et al. (2018) والتي أشارتا إلى أنه من المحتمل وجود علاقة طردية بين الأعضاء المستقلين والممارسات الضريبية العدوانية. ويرجع ذلك إلى عدم كفاءة أو نزاهة الأعضاء المستقلين أو وجود علاقات تربطهم بالإدارة، أو مكافآت يحصل علىها الأعضاء، وبالتالى عدم الوفاء بدورهم الرقابى والإشرافى.

ومن ثم فقد خلص العديد من الدراسات إلى وجود علاقة عكسية بين الأعضاء المستقلين والممارسات الضريبية العدوانية والتى تستهدف تخفيض المدفوعات الضريبية، حيث يعتبر الأعضاء المستقلين آلية رقابية فعالة تحد من الممارسات المحاسبية والضريبية الانتهازية.
(Armstrong et al, 2015; Kurniasih et al, 2017; pilos, 2017;Onyali and Okafor, 2018; Ftouhi and Moes, 2019).

يتضح مما سبق أن استقلالية أعضاء مجلس الإدارة قد تؤثر تأثيرًا هامًا فى توجيه الممارسات الضريبية نحو تحقيق مصلحة المساهمين والشركة وليس مصلحة المديرين ومن ثم يمكن ان تؤثر على العلاقة محل الدراسة. **وبناء عليه، يمكن اشتقاق الفرض الخامس على النحو التالى:**

الفرض الخامس H5:

"يختلف التأثير المعنوي للممارسات الضريبية العدوانية على قيمة الشركات المقيدة بالبورصة المصرية باختلاف عدد أعضاء مجلس الإدارة المستقلين كإحدي آليات الحوكمة"

8- منهجية البحث

تعتمد منهجية البحث على القيام بدراسة تطبيقية تستهدف اختبار تأثير الممارسات الضريبية العدوانية على قيمة الشركة، وأثر آليات حوكمة الشركة على هذه العلاقة. وسيتم ذلك بالتطبيق على عينة من الشركات المصرية المقيدة بالبورصة خلال الفترة (2013-2020). ولتحقيق هدف الدراسة التطبيقية سوف يتم تناول كلا من مجتمع وعينة الدراسة، ومتغيرات الدراسة وكيفية قياسها، ونموذج الدراسة وذلك لاختبار فروض البحث، وأخيرًا نتائج الدراسة التطبيقية. وسيتم ذلك على النحو التالي:

8-1 مجتمع وعينة الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في الشركات غير المالية المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية خلال الفترة من (2013 – 2020)، وذلك بعد استبعاد البنوك وشركات التأمين والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية، وذلك نظرًا لخضوع هذا القطاع لبعض المعايير والمتطلبات الرقابية الخاصة. وقد تم اختيار عينة تحكمية من هذه الشركات روعي في اختيارها عدة اعتبارات، والتي تتمثل في أن تكون القوائم المالية والايضاحات الممتمة للشركة كاملة، وأن تتوافر القيم السوقية لأسهم تلك الشركات، وأن تقوم الشركة بنشر قوائمها المالية بالجنيه المصري، مع استبعاد (الشركات– السنوات) ذات البيانات المفقودة للمتغيرات المستخدمة في النماذج الاحصائية للدراسة. كما تم استبعاد المشاهدة التي حققت خسائر في سنة معينة لعدم إمكانية حساب معدل ضريبة فعلي لتلك السنة، وذلك اتساقا مع الدراسات السابقة (e.g., Abdul Wahab and Holland,2012; Lestari and Wardhani,2015; Kirkpatrick and Radicic, 2020)

وقد اعتمد الباحث في جمع البيانات الفعلية للدراسة التطبيقية والتي تبدأ من عام 2013 وحتى عام 2020، فضلاً عن بعض البيانات المالية الأخرى التي تم جمعها لأغراض قياس بعض المتغيرات على التقارير والقوائم المالية السنوية والإيضاحات المتممة لها المنشورة على بعض قواعد البيانات بالمواقع الالكترونية الرسمية للشركات الممثلة لعينة الدراسة، والنشرات الدورية الصادرة عن مركز معلومات البورصة المصرية، وكذلك بعض المواقع الالكترونية على شبكة الأنترنت ذات الصلة مثل موقع معلومات مباشر www.mubasher.info .

وقد بلغ عدد شركات العينة محل الدراسة (46) شركة بعدد مشاهدات 350 مشاهدة (شركة/سنة). ويظهر الملحق رقم (1) بيان بأسماء الشركات التي تمثل مفردات عينة الدراسة.

وقد تم تصنيف شركات العينة حسب النشاط الاقتصادي (صناعي/ عقاري/تجاري وخدمي) وذلك بهدف قياس الممارسات الضريبية العدوانية، حيث تختلف فرص التخطيط والتجنب الضريبي باختلاف نوع النشاط الاقتصادي للشركة. فقد تزيد فرص التجنب الضريبي وتخفيض العبء الضريبي بالنسبة للشركات الصناعية مقارنة بالشركات التجارية والخدمية.

ويوضح الجدول رقم (1) القطاعات التي تنتمي اليها شركات العينة، وعدد ونسبة الشركات لكل قطاع بالنسبة لاجمالي العينة.

جدول 1: القطاعات التي تنتمي اليها شركات العينة

القطاع	عدد الشركات	عدد المشاهدات	النسبة
قطاع صناعي	27	200	%57
قطاع عقاري	10	87	%25
قطاع تجاري وخدمي	9	63	%18
الاجمالي	46	350	%100

8-2 توصيف وقياس متغيرات الدراسة

لأغراض اختبار العلاقة محل الدراسة، وكذلك اختبار مدى اختلاف العلاقة محل الدراسة باختلاف المتغيرات المعدلة، سيتم تناول توصيف وقياس المتغيرات محل الدراسة وذلك على النحو التالى:

8-2-1 المتغير التابع: قيمة الشركة MVE

تم قياس قيمة الشركة باستخدام القيمة السوقية لحقوق الملكية، وذلك من خلال القيمة السوقية لأسهم الشركة. وقد تم قياس أسعار الأسهم من خلال أسعار الأسهم بعد ثلاثة شهور من نهاية السنة المالية للشركة، حيث غالبا ما تنشر معظم الشركات قوائمها المالية بعد انتهاء السنة المالية

بحوالي ثلاثة شهور في المتوسط. كما يدعم هذا المدخل وجود تأخر زمني في فهم المعلومات الضريبية المفصح عنها بالقوائم المالية، وذلك قياسا علي (e.g.,Abdul Wahab and Holland,2012; Lestari and Wardhani,2015; Kirkpatrick and Radicic, 2020) .

8-2-2 المتغير المستقل: الممارسات العدوانية الضريبية

أظهرت الدراسات السابقة (e.g.,Lietz,2013;Amri et al.,2023) أن الممارسات الضريبية العدوانية تتميز بخاصيتين أساسيتين: الأولي، تخفيض العبء الضريبي الي أدني حد ممكن وذلك بتدنية معدل الضريبة الفعلي الذي يتحمله الممول، والثانية، أنها ممارسات تتسم بدرجة عالية من المخاطر بسبب زيادة درجة عدم التأكد المرتبطة بتلك الممارسات. ويرجع ارتفاع درجة عدم التأكد إلى أن أغلب تلك الممارسات تقع في المنطقة الرمادية من القانون الضريبي بما يترتب عليه عدم تأكد بشأن المدفوعات الضريبية المستقبلية والغرامات والعقوبات التي قد تفرض علي الممول.

ومن الناحية التجريبية، يمكن استخدام "معدلات الضريبة الفعلية" لقياس الخاصية الأولي المتمثلة في انخفاض العبء الضريبي، بينما يتم استخدام الانحراف المعياري (StandDev) أو التباين في معدلات الضريبة الفعلية لقياس درجة عدم التأكد وارتفاع درجة المخاطر، وذلك اتساقا مع (Blouin,2014;Guenther et al.,2016)، حيث تتضمن المخاطر الضريبية تشتت وعدم تأكد بشأن مدفوعات الضرائب المستقبلية. كما أن الجمع بين مستوى ضريبي منخفض نسبيًا وتقلبات عالية في الضرائب المستحقة يشير إلى أن الشركة تتحمل بعض المخاطر في سبيل تخفيض عبئها الضريبي، وفي الواقع، يشير اقتران هاتين السمتين إلى قيام الشركة بممارسات ضريبية عدوانية. ومن ثم تعتبر الشركة عدوانية من الناحية الضريبية، إذا كان معدل الضريبة الفعلي للعام الحالي منخفضا، بالإضافة إلى وجود تقلبات في معدلات الضريبة الفعلية مرتفعة على مدار ثلاثة سنوات على الأقل تتضمن معدل الضريبة الفعلي للعام الحالي والسنتين التاليتين.

وبناء على ما سبق، وحتي يتم تحديد مقياس العدوانية الضريبية، فسوف نقوم بعدة خطوات اتساقا مع دراسة Amri et al.(2023) وذلك على النحو التالي:

الخطوة الاولي

حساب معدلات الضريبة الفعلية السنوية على مدار فترة العينة بأكملها، حيث يتم حساب معدل الضريبة الفعلي من خلال قسمة إجمالي مصروف الضريبة خلال السنة على الربح قبل الضريبة، ثم نحدد الشركات التي تقع في الخُمس الأدنى بالنسبة لمعدل الضريبة الفعلي لكل قطاع (أي تقع ضمن أقل 20% من معدلات الضريبية الفعلية لمشاهدات كل قطاع). وبالتالي، فإن معدل الضريبة

الفعلي المنخفض" هو متغير ثنائي، **يأخذ القيمة (واحد)** إذا كانت المشاهدة (سنة/الشركة) تقع في الخُمس الأدنى (ضمن أقل 20% من المشاهدات) بالنسبة لمعدلات الضريبة الفعلية للنشاط او القطاع الذي تنتمي إليه، **بينما يأخذ القيمة (صفر)** بخلاف ذلك.

الخطوة الثانية

حساب الانحراف المعياري لمعدلات الضريبة الفعلية على مدار 3 سنوات تمثل السنة الحالية وسنتين تاليتين وذلك لقياس درجة التباين في معدلات الضريبة الفعلية من عام لآخر والتي تشير إلى عدم التأكد بشأن المدفوعات الضريبية المستقبلية ودرجة المخاطرة المرتبطة بالممارسات الضريبية للشركة. وبالتالي، فإن الانحراف المعياري لمعدلات الضريبة الفعلية هو متغير ثنائي، **يأخذ القيمة (واحد)** إذا كانت المشاهدة (سنة/الشركة) تقع في الخُمس الأعلى بالنسبة للانحراف المعياري لمعدلات الضريبة الفعلية للنشاط او القطاع الذي تنتمي إليه بما يدل على ارتفاع درجة المخاطرة (أي تقع ضمن أعلي 20% انحراف معياري لمشاهدات كل قطاع)، بينما **يأخذ القيمة (صفر)** بخلاف ذلك.

الخطوة الثالثة

تعتبر المشاهدة (سنة/الشركة) لديها ممارسات عدوانية ضريبية إذا كانت المشاهدة حصلت على **القيمة (واحد)** بالنسبة لمعدلات الضريبة الفعلية المنخفضة (الخطوة الاولي)، وكذلك بالنسبة للانحراف المعياري لمعدلات الضريبة الفعلية (الخطوة الثانية). وبخلاف ذلك لا تكون المشاهدة لديها ممارسات عدوانية ضريبية.

8-2-3 المتغيرات المعدلة moderator variables

تم قياس المتغيرات المعدلة على النحو التالى:

8-2-3-1 جودة المراجعة

تم قياس متغير جودة المراجعة استنادا إلى حجم المكتب (حجم مكتب المحاسبة والمراجعة) حيث تأخذ المشاهدة القيمة (1) إذا كان القائم باعتماد الإقرار الضريبى منتميًا لأحد مكاتب المراجعة الأربعة الكبرى، ويأخذ القيمة (صفر) بخلاف ذلك، وذلك استناداً إلى (e.g., Kanagaretnam et al,2016; Klassen et al,2016; Gaaya el al, 2017; Tarmidi and Murwaningsari, 2019; Bhagiawan and Mukhlasin,2020).

8-2-3-2 حجم مجلس الإدارة

تم قياس حجم مجلس الإدارة من خلال عدد أعضاء مجلس الإدارة، اتساقا مع (e.g.,Ftouhi and Moez, 2019; Chytis et al. 2020; Bhagiawan, Mukhlasin, 2020).

8-2-3-3 تنوع مجلس الإدارة

تم قياس تنوع مجلس الإدارة من خلال نسبة عدد الأعضاء من الإناث إلى إجمالى عدد أعضاء مجلس الإدارة. وذلك استنادا الي (e.g.,Ftouhi and Moes, 2019; Hoseini et al., 2019; Jarboui et al., 2020; Riguen et al., 2020).

8-2-3-4 استقلال أعضاء مجلس الإدارة

تم قياس هذ المتغير من خلال نسبة عدد الأعضاء المستقلين إلى إجمالي عدد أعضاء مجلس الإدارة اتساقا مع (e.g.,Dridi andBoubaker,2016; Pilos, 2017; Ftouhi and Moes, 2019).

8-2-4 المتغيرات الرقابية

تمشيا مع الدراسات السابقة(e.g.,Lestari and Wardhani,2015;Ilaboya et al.,2016) قد تؤثر بعض المتغيرات الأخري على قيمة الشركة. لذلك تضمن نموذج الدراسة عدة متغيرات رقابية والتي تتمثل فى:

أ- حجم الشركة: تم قياسه من خلال اللوغايتم الطبيعي لإجمالي أصول الشركة استنادا الي (Nafti et al., 2020; Amri et al.,2023).

ب- الرفع المالي: تم قياسه من خلال قسمة إجمالي الالتزامات على إجمالي الأصول، وذلك قياسا على (Ftouhi et al.,2015;Bhagiawan, Mukhlasin, 2020; Amri et al.,2023).

ج- توزيعات الأرباح: تم قياسها من خلال نسبة توزيعات الأرباح الي صافي الربح بعد الضريبة (Appolos et al. ,2016; Ftouhi and Moez, 2019).

8-3 نماذج الدراسة

لاختبار العلاقة بين الممارسات الضريبية العدوانية وقيمة الشركة وأثر الحوكمة على تلك العلاقة، تم استخدام نماذج الانحدار التالية قياسا علي (Lestari and Wardhani, 2015; Assidi et al., 2016; Tarmidi and Murwaningsari, 2019; Ftouhi and Moez, 2019, Bhagiawan and Mukhlasin, 2020; Vu and Le, 2021, Amri et al., 2023).

النموذج الاساسي الأول

لاختبار الفرض الأول للبحث H1 والمتعلق بأثر الممارسات الضريبية العدوانية على قيمة الشركة، تم الاعتماد على نموذج الانحدار التالى:

$$\mathbf{MVE_{it}} \quad \beta 0 + \beta 1\ \mathbf{Tax\ agg_{it}} + \beta 2\ Size_{it} + \beta 3\ LEV_{it} + \beta 4\ \mathbf{DIV}_{it} + \varepsilon_{it} \quad (1)$$

حيث:

- **MVEit**: تمثل قيمة الشركة (i) خلال الفترة (t).ويتم قياسها من خلال قسمة القيمة السوقية لاسهم الشركة بعد 3 شهور من نهاية السنة علي القيمة الدفترية لحقوق الملكية.
- **Tax aggit**: الممارسات الضريبية العدوانية للشركة (i) خلال الفترة (t). وهي متغير ثنائي يأخذ القيمة واحد إذا كانت المشاهدة(سنة/الشركة) حصلت على قيمة واحد بالنسبة لمعدلات الضريبة الفعلية المنخفضة (أي كانت تقع في الخُمس الأدنى بالنسبة لمعدلات الضريبة الفعلية بالنشاط للنشاط او القطاع الذي تنتمي إليه)، وكذلك بالنسبة للانحراف المعياري لمعدلات الضريبة الفعلية (أي كانت المشاهدة تقع في الخُمس الأعلى بالنسبة للانحراف المعياري لمعدلات الضريبة الفعلية بالنشاط للنشاط او القطاع الذي تنتمي)، وصفر بخلاف ذلك.
- $Size_{it}$: حجم الشركة (i) في نهاية الفترة (t)، وتقاس من خلال اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول.
- LEV_{it}: درجة الرفع المالي للشركة (i) خلال الفترة (t)، وتقاس بنسبة إجمالي الإلتزامات إلى إجمالي الأصول.
- $\mathbf{DIV}_{it}$: نسبة توزيعات الأرباح الي صافي الربح للشركة (i) خلال الفترة (t).
- β_0: الحد الثابت للنموذج.
- $\beta_4, \beta_3, \beta_2, \beta_1$: معاملات انحدار النموذج.
- ε_{it}: حد الخطأ العشوائى.

النموذج الاساسي الثاني

$$\begin{aligned}\mathbf{MVEit} = {} & \beta_0+\beta_1\ \mathbf{Tax\ agg_{it}}+\beta_2\mathbf{AuditQ_{it}}+\beta_3\mathbf{Fem_{it}}+\beta 4\mathbf{IND_{it}}+\beta 5\mathbf{BoardSize_{it}} \\ & +\beta 6\mathbf{Tax\ agg_{it}}\times\mathbf{AuditQ_{it}}+\beta 7\mathbf{Tax\ agg_{it}}\times\mathbf{Fem_{it}}+\beta 8\ \mathbf{Tax\ agg_{it}}\times\mathbf{INDP_{it}} \\ & +\beta 9\mathbf{Tax\ agg_{it}}\times\mathbf{BoardSize_{it}}+\beta_{10}Size_{it}+\beta_{11}\ LEV_{it}+\beta_{12}\ \mathbf{DIV}_{it}+\varepsilon_{it} \quad (2)\end{aligned}$$

حيث:

- $\mathbf{MVE_{it}}$: تمثل قيمة الشركة (i) خلال الفترة (t).
- $\mathbf{Tax\ agg_{it}}$: الممارسات الضريبية العدوانية للشركة (i) خلال الفترة (t).

- $AuditQ_{it}$: جودة المراجعة الخارجية.
- Fem_{it}: تنوع مجلس الإدارة.
- IND_{it}: أعضاء مجلس الإدارة المستقلين.
- $BoardSize_{it}$: حجم مجلس الإدارة.
- $Tax\ agg_{it} \times AuditQ_{it}$: الأثر التفاعلى لجودة المراجعة الخارجية والممارسات الضريبية العدوانية.
- $Tax\ agg_{it} \times Fem_{it}$: الأثر التفاعلى لتنوع أعضاء مجلس الإدارة والممارسات الضريبية العدوانية.
- $Tax\ agg_{it} \times INDP_{it}$: الأثر التفاعلى لأعضاء مجلس الإدارة المستقلين والممارسات الضريبية العدوانية.
- $Tax\ agg_{it} \times BoardSize_{it}$: الأثر التفاعلى لحجم مجلس الإدارة والممارسات الضريبية العدوانية.
- β_0: الحد الثابت للنموذج.
- $\beta_1, \beta_2, \ldots\ldots\ldots\ldots, B_{12}$: معاملات انحدار النموذج.
- ε_{it}: حد الخطأ العشوائى.

8-4 نتائج اختبار فروض البحث

خضعت بيانات الدراسة لتحليل إحصائي يستهدف التحقق من مدي قبول فروضها. وقد تم تحليل البيانات إحصائياً باستخدام البرنامج الإحصائي Minitab الاصدار رقم (21)، والذي يوفر العديد من المؤشرات الاحصائية والاختبارات الاحصائية. ويعتمد رفض أو عدم رفض فرض العدم على قيمة مستوى المعنوية المشاهد (P-value). وقد تم تحليل البيانات باستخدام مستوى معنوية (0.05) بمعنى أن الحد الأقصى لقبول احتمال الوقوع في خطأ من النوع الأول (أي احتمال رفض فرض العدم وهو صحيح 5%) (Moore et al., 2013).

ويمكن تلخيص نتائج التحليل الإحصائي بالنسبة لفروض الدراسة على النحو التالي:

8-4-1 الاحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

استخدم الباحث عددًا من مقاييس النزعة المركزية Measures of Central Tendency مثل الوسط الحسابى Mean والوسيط Median. كما تم استخدام الإنحراف المعيارى Standard Deviation كمقياس للتشتت Measure of Dispersion. ويظهر الجدولان رقم (2)، ورقم (3) الاحصاءات الوصفية الخاصة بمتغيرات الدراسة على النحو التالي:

جدول 2: الاحصاءات الوصفية

Variable	N	Mean	StDev	Minimum	Q1	Median	Q3	Maximum
MEV	350	34.07	170.62	0.04	0.59	1.21	2.95	210.60
Tax agg	350	0.1743	0.3799	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	1.0000
AuditQ	350	0.5514	0.4981	0.0000	0.0000	1.0000	1.0000	1.0000
FEM	350	0.16496	0.09380	0.00000	0.11111	0.15385	0.21429	0.42857
IND	350	0.19662	0.14422	0.00000	0.00000	0.22222	0.28929	0.50000
BSIZE	350	8.769	2.580	5.000	7.000	8.000	10.000	14.000
Size	350	20.742	2.351	12.184	19.657	21.134	22.243	25.656
Lev	350	0.4277	0.2247	0.0001	0.2559	0.4073	0.5867	0.9045
Div	350	0.3557	.3568	0.000	0.000	0.2526	0..6472	.9976

جدول 3: التكرارات للمتغيرات الثنائية

Variable	Value	Frequencie	Percentag	Total
Tax agg	0	305	87%	350
	1	47	13%	
AuditQ	0	157	%45	350
	1	193	%55	

يُظهر التحليل الاحصائي أن قيم الشركات (حاصل قسمة القيمة السوقية لأسهم الشركة على القيمة الدفترية لحقوق الملكية) في مشاهدات العينة تراوحت بين 0.04 و210.6 بمتوسط 34.07 ومن الملاحظ التشتت الكبير بين قيم المشاهدات حيث بلغ الانحراف المعياري 170.62 وهو أكبر من المتوسط نفسه وهذا وضع طبيعي لعينة كبيرة تشمل شركات ذات طبيعة وأحجام مختلفة. وبالنسبة لحجم مجلس الإدارة فقد تراوح بين 5 و14 عضوا بمتوسط 8.769. كما تراوح حجم الشركة بين 12.184 و25.656 بمتوسط بلغ 20.742 وبانحراف معياري منخفض نسبيا بلغ 2.351. اما بالنسبة لدرجة الرفع المالي فقد تراوحت بين 0.0001 و0.9045 بمتوسط 0.4277 وبلغ الانحراف المعياري 0.2247 بما يدل على تقارب في درجة الرفع المالي بين مشاهدات العينة.

اما بالنسبة للمتغيرات الثنائية فقد اتضح أن 13% من مشاهدات العينة تشارك في ممارسات ضريبية عدوانية بينما لا يقوم 87% من المشاهدات بمثل هذه الممارسات. ويرجع انخفاض نسبة المشاهدات التي تمارس ممارسات ضريبية عدوانية الي اشتراط ضرورة أن تكون المشاهدة ينخفض بالنسبة لها معدل الضريبة الفعلي، وفي نفس الوقت تكون درجة التقلبات في معدلات الضريبة الفعلية لتلك المشاهدات مرتفعة. اما بالنسبة لجودة المراجعة فقد اتضح ان 55% من المشاهدات تم مراجعة قوائمها المالية من قبل أحد مكاتب المراجعة الكبرى، بينما 45% من المشاهدات تم مراجعة قوائمها المالية من قبل مكاتب مراجعة أخرى.

كذلك استخدم الباحث مصفوفة الارتباط للتعرف على درجه الارتباط ونوعيته بين متغيرات الدراسة، وكذا معرفه مدى وجود ارتباط ذاتي خطى بين المتغيرات multicollinearity من عدمه. وتظهر نتائج اختبار علاقات الارتباط الأحادية بين متغيرات نماذج الدراسة في الجدول رقم (4) وذلك على النحو التالي:

جدول 4: معاملات الارتباط بين متغيرات الدراسة

	MEV	Tax agg	AuditQ	DIVR	BINDE	BSIZE	size	lev
Tax gg	-0.245							
AuditQ	0.172	-0.248						
FEM	-0.069	-0.025	-0.184					
BINDE	0.132	-0.068	0.471	0.249				
BSIZE	0.09	0.058	0.030	0.194	0.442			
size	0.293	0.270	0.031	0.049	0.142	0.331		
lev	-0.012	-0.114	0.082	-0.161	-0.122	-0.062	-0.280	
div	0.002	0.030	-0.054	-0.015	-0.090	-0.071	0.042	-0.001

ويتضح من الجدول السابق عدم وجود مشكلة وجود ارتباط ذاتي خطى بين المتغيرات حيث لم يتجاوز قيمة معامل الارتباط بين اي متغيرين 70% (Hair et al.,2006). وقد بلغ أعلى معامل ارتباط بين استقلال اعضاء مجلس الإدارة وجودة المراجعة (47.1%). وقد أظهرت مصفوفة الارتباط وجود علاقة ارتباط عكسية بين الممارسات الضريبية العدوانية وقيمة الشركة (24.5%-). وبالنسبة لآليات الحوكمة، تبين وجود علاقة ارتباط طردية بين كل من جودة المراجعة، والأعضاء المستقلين، وحجم مجلس الإدارة، وقيمة الشركة (17.2%,13.2%,9%) على التوالى، بينما توجد علاقة ارتباط عكسية بين كل من تنوع أعضاء مجلس الإدارة، وقيمة الشركة (6.9%-).

8-4-2 نتائج اختبار الفرض الأول H1

استهدف هذا الفرض اختبار العلاقة بين الممارسات الضريبية العدوانية وقيمة الشركة، وذلك بالاعتماد على نموذج الانحدار الخطي المتعدد وفقا للمعادلة التالية:

$$\mathbf{MVE_{it}} = \beta_0 + \beta_1 \mathbf{Tax\ aggit} + \beta_2\ Size_{it} + \beta_3\ LEV_{it} + \beta_4\ \mathbf{DI}V_{it} + \varepsilon_{it} \ldots\ldots(1)$$

تم الاعتماد على نموذج الانحدار وفقا للمعادلة السابقة لاختبار فرض الدراسة الأول. ويظهر الملحق رقم (2) نتائج التحليل الاحصائي لنموذج الدراسة. ويوضح الجدول رقم (5) نتائج اختبار فرض الدراسة الاول:

جدول 5: نتائج اختبار الفرض الأول

المتغيرات المستقلة	قيمة الشركة MVE	
	قيمة المعامل	مستوي المعنوية
Tax agg	-64.2	0.001
SIZE	19.98	0.000
LEV	-0.0719	0.036
DIV	.59	0.766
Adjusted R^2	24.7%	
P-Value	0.000	

وتشير النتائج السابقة الي معنوية نموذج الانحدار (0.000) أي أقل من 0.05 بما يعكس صلاحية نموذج الدراسة لاختبار العلاقات محل الدراسة. كما بلغت قيمة R^2 المعدلة (24.7 %) بما يعني أن القوة التفسيرية للنموذج (24.7%). وبتحليل معاملات الانحدار لنموذج الدراسة وفقا للجدول رقم (5) يتضح وجود تأثير سلبي معنوي للممارسات الضريبية العدوانية على قيمة الشركة، حيث بلغت قيمة معامل الانحدار −64.2، عند مستوي معنوية (0.001) وهو أقل من 0.05 بما يشير إلى أنه كلما زادت الممارسات الضريبية العدوانية كلما انخفضت قيمة الشركة.

وبناء عليه فقد تم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل، والقائل بوجود تأثير معنوي للممارسات الضريبية العدوانية على قيمة الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

وتتفق هذه النتيجة مع افتراضات نظرية الوكالة، والإنتهازية الإدارية، ونظرية الإشارة، واللاتي أيدت وجود تأثير سلبي للممارسات الضريبية العدوانية على قيمة الشركة، كما تتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه الدراسات السابقة (Desai and Hines, 2002; Wang, 2010; Chen et al., 2010; Abdul wahab and Holland, 2012; Chen et al., 2014; Appolos et al., 2016; Santa et al., 2016; Zemzem and Ftouhi, 2016; Razali et al., 2018; Christina, S., 2019; Kirkpatrick and Radicic, 2020) .

ووفقا لنتائج الدراسة اتضح ان الممارسات الضريبية العدوانية تؤثر سلبًا وبصورة معنوية على قيمة الشركات في البيئة المصرية، وذلك اتساقا مع افتراضات نظرية الوكالة ونظرية التربح الادارى ونظرية الانتهازية الإدارية ونظرية الإشارة، حيث تسهل الممارسات الضريبية العدوانية التى تتسم بالغموض والتعقيد من الانتهازية الادارية والتربح الادارى بحيث يتم تحويل الوفورات الضريبية المتحققة من تلك الممارسات لتحقيق المصالح الشخصية للمديرين، وزيادة نفوذهم وبناء امبراطوريتهم الخاصة وذلك على حساب المساهمين. إذ تؤدى مثل تلك الممارسات إلى زيادة درجة عدم تماثل المعلومات بين المساهمين والمديرين، وزيادة تكاليف الوكالة بما ينعكس سلبًا على قيمة الشركة. كما

يترتب على مثل هذه الممارسات زيادة المخاطر والتكاليف الضريبية. ويدرك المستثمرون المخاطر الناتجة عن تلك الممارسات ومن ثم يقومون بتعديل توقعاتهم الخاصة بعوائد الأسهم حتى تتضمن تلك المخاطر مما ينعكس سلبًا على الأسعار السوقية لأسهم الشركات التى تقوم بمثل هذه الممارسات.

8-4-3 نتائج اختبار الفروض من الثاني حتى الخامس

استهدفت باقي فروض الدراسة بحث أثر بعض آليات حوكمة الشركات على العلاقة بين الممارسات الضريبية العدوانية وقيمة الشركة، وذلك بالاعتماد على نموذج الانحدار الخطي المتعدد وفقا للمعادلة التالية:

$$MVE_{it} = \beta_0+\beta_1 \text{Tax agg}_{it}+\beta_2 \text{AuditQ}_{it}+ \beta_3 \text{FEM}_{it}+ \beta_4 \text{IND}_{it}+ \beta_5 \text{BoardSize}_{it} +\beta_6 \text{tax agg}_{it}\times \text{auditQ}_{it}+ \beta_7 \text{tax agg}_{it}\times \text{fem}_{it}+\beta_8 \text{ tax agg}_{it}\times \text{INDP}_{it} + \beta_9 \text{tax agg}_{it}\times \text{BoardSize}_{it}+ \beta_{10} Size_{it}+ \beta_{11} LEV_{it}+ \beta_{12} DIV_{it} + \varepsilon_{it} \quad (2)$$

وقد تم الاعتماد على نموذج الانحدار وفقا للمعادلة السابقة لاختبار باقي فرض الدراسة. ويُظهر الملحق رقم (2) نتائج التحليل الاحصائي لنموذج الدراسة. كما يوضح الجدول رقم (6) نتائج اختبار باقي فروض الدراسة:

جدول 6: نتائج اختبار الفروض من الثاني حتى الخامس

المتغيرات المستقلة	قيمة الشركة MVE	
	قيمة المعامل	مستوي المعنوية
Tax agg_it	-97.3	0.242
AuditQ_it	46.0	0.223
FEM_it	80	0.004
IND_it	195	0.057
BoardSize_it	-1.06	0.877
tax agg*auditQ	18.7	0.045
tax agg*fem	59.8	0.024
tax agg*INDP	-21.1	0.201
tax agg*BoardSize	0.93	0.905
size	22.42	0.000
lev	-0.0978	0.006
div	1.36	0.481
Adjusted R^2	32.49%	
P-Value	0.000	

وتشير النتائج السابقة الي استمرار معنوية نموذج الانحدار بعد ادخال المتغيرات المعدلة للعلاقة، بما يشير إلى صلاحية نموذج الدراسة لاختبار العلاقات محل الدراسة. كما زادت القوة التفسيرية للنموذج كما تعكسها R^2 المعدلة من(24.7%) إلي (32.49%). ويتضح من الجدول السابق نتائج اختبار باقي فروض الدراسة، وذلك على النحو التالي:

(أ) **فيما يتعلق بنتيجة اختبار الفرض الثاني**، وبتحليل معاملات الانحدار للأثر التفاعلي لجودة المراجعة والممارسات الضريبية العدوانية (tax agg*auditQ) تبين وجود تأثير إيجابي معنوي لهذا المتغير على قيمة الشركة بمقدار (18.7) وذلك عند مستوى معنوية (0.045)، وهو ما يعنى أن جودة المراجعة لها تأثير معنوى على العلاقة بين الممارسات الضريبية العدوانية وقيمة الشركة، **وبالتالى يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل(H2) والقائل بأنه "يختلف التأثير المعنوي للممارسات الضريبية العدوانية على قيمة الشركات المقيدة بالبورصة المصرية باختلاف جودة المراجعة كإحدي آليات حوكمة الشركات"**. وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسات (Richardson et al. ,2013; Dridi and Boubaker ,2016; Kurniasih et al. 2017; Jihene and Moez ,2019; Riguen et al., 2020).

ويعنى ذلك أن الممارسات الضريبية العدوانية في ظل ارتفاع جودة المراجعة الخارجية قد تؤثر إيجابًا على قيمة الشركة، وذلك لان جودة المراجعة تحد من التربح الإداري والانتهازية الإدارية التى قد تضر بالشركة ومن ثم فإن الوفورات الضريبية المتحققة من تلك الممارسات تنعكس إيجابًا على قيمة الشركة. كما تعمل جودة المراجعة على تخفيض الممارسات الضريبية غير المشروعة والتي قد تؤثر سلبًا علي سمعة الشركة، بما قد يؤدي إلي تحمل الشركة تكاليف ضريبية مرتفعة وهو ما ينعكس إيجابا على قيمة الشركة.

(ب) **فيما يتعلق بنتيجة الفرض الثالث**، وبتحليل معاملات الانحدار للأثر التفاعلي لحجم مجلس الإدارة والممارسات الضريبية العدوانية (tax agg*BoardSize) تبين وجود تأثير إيجابي غير معنوي لهذا المتغير على قيمة الشركة حيث بلغت قيمة معامل الانحدار (0.93) وذلك عند مستوى معنوية (0.905). وهو ما يعنى أن حجم مجلس الإدارة ليس له تأثير معنوى على العلاقة بين الممارسات الضريبية العدوانية وقيمة الشركة، **وبالتالى يتم قبول فرض العدم ورفض الفرض البديل (H3) والقائل بأنه " يختلف التأثير المعنوي للممارسات الضريبية العدوانية على قيمة الشركات المقيدة بالبورصة باختلاف حجم مجلس الإدارة كإحدي آليات حوكمة الشركات "**

وتتفق هذه النتيجة مع انتهت إليه بعض الدراسات بشأن عدم وجود تأثير معنوي لحجم مجلس الإدارة على الممارسات الضريبية وعدم تأثيره معنويا علي العلاقة بين الممارسات الضريبية العدوانية وقيمة الشركة (Boussaidi&Hamed,2015; Ftouhi and Moez, 2019Chytis et al, 2020).

(ج) فيما يتعلق بنتيجة الفرض الرابع، وبتحليل معاملات الانحدار للأثر التفاعلي لتنوع مجلس الإدارة والممارسات الضريبية العدوانية (tax agg*fem) تبين وجود تأثير إيجابي معنوي لهذا المتغير على قيمة الشركة بمقدار (59.8) وذلك بمستوى معنوية (0.024)، وهو ما يعنى أن نسبة الإناث بمجلس الإدارة لها تأثير معنوى على العلاقة بين الممارسات الضريبية العدوانية وقيمة الشركة، **وبالتالى يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل(H4) والقائل بأنه " يختلف التأثير المعنوي للممارسات الضريبية العدوانية على قيمة الشركات المقيدة بالبورصة باختلاف تنوع أعضاء مجلس الإدارة كإحدي آليات الحوكمة.** وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسات (Erhardt et al., 2003; Ftouhi and Moes, 2019; Hoseini et al, 2019; Jarboui et al, 2020; Riguen et al, 2020; Bhogiawan, and Mukhlasin, 2020).

وتشير تلك النتيجة إلى أن زيادة نسبة الإناث في مجلس الإدارة تُمكن من الحد من السلوك الانتهازى للإدارة لتعظيم مصالح المساهمين. كذلك تتخذ الإناث قرارات أفضل مقارنة بالذكور لتعزيز جودة التقارير المالية والضريبية وهو ما يحد من عدم تماثل المعلومات، وينعكس إيجابًا على قيمة الشركة. كما أن زيادة الالتزام بالجوانب الأخلاقية بالنسبة للإناث وزيادة درجة تجنب المخاطر يؤثر سلبًا على اتجاه الشركة نحو الممارسات الضريبية العدوانية ذات المخاطر المرتفعة والتي تؤدي إلي زيادة التكاليف التي قد تتحملها الشركة في حالة عدم قانونية مثل هذه الممارسات.

(د) فيما يتعلق بنتيجة الفرض الخامس، وبتحليل معاملات الانحدار للأثر التفاعلي لاستقلال اعضاء مجلس الإدارة والممارسات الضريبية العدوانية (tax agg*INDP) تبين وجود تأثير سلبي ولكنه غير معنوي لهذا المتغير على قيمة الشركة، حيث بلغت قيمة معامل الانحدار (21.1-) وذلك عند مستوى معنوية (0.201). وهو ما يعنى أن استقلالية أعضاء مجلس الإدارة ليس لها تأثير معنوى على العلاقة بين الممارسات الضريبية العدوانية وقيمة الشركة. **وبالتالى يتم قبول فرض العدم ورفض الفرض البديل(H5) والقائل بأنه " يختلف التأثير المعنوي للممارسات الضريبية العدوانية على قيمة الشركات المقيدة بالبورصة المصرية باختلاف عدد الأعضاء المستقلين كإحدي آليات الحوكمة**". وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت

اليه بعض الدراسات السابقة (Ftouhi and Zemzem, 2013; Tandean and Winnie, 2016) . إذ أوضحت تلك الدراسات عدم وجود تأثير معنوي لاستقلال أعضاء مجلس الإدارة على الممارسات الضريبية العدوانية ومن ثم عدم تأثيره على العلاقة بين تلك الممارسات وقيمة الشركة.

8-5 اختبارات المتانة Robustness tests

تستهدف اختبارات المتانة تقييم مدي قوة واتساق النتائج التي تم التوصل إليها في التحليل الأساسي. وقد تم الاعتماد على استخدام مقياس بديل للعدوانية الضريبية اتساقا مع الدراسات السابقة، حيث استخدم البعض(Herusetya and Stefani ,2020; Shams et al., 2022) نموذج Wilson (2009) لقياس الممارسات الضريبية العدوانية اعتمادًا على احتمال قيام الشركة ببعض الأنشطة التى قد يترتب علىها تخفيض العبء الضريبى Tax Shelter Probability. وذلك اعتمادا على بعض الخصائص التشغيلية للشركات والتي تؤدي لزيادة احتمال قيامها بممارسات ضريبية عدوانية مثل مقدار الفرق بين الربح المحاسبي والضريبي، وحجم أصول الشركة، ودرجة الرفع المالي، ومعدل العائد على الأصول، ومدي حصولها علي دخل اجنبي من نشاطها في الخارج، وحجم المنفق علي البحوث والتطوير. ووفقا لنموذج Wilson (2009) يتم حساب القيمة المتنبأ بها لاحتمال ممارسة الشركة لأنشطة موفرة للضريبة على النحو التالى:

$$Shelter_{it} = -4.30 + 6.63BTD - 1.72\ Lev_{it} + 0.66 \times size_{it} + 2.26\ ROA_{it} + 1.62\ For\text{-}Income_{it} + 1.56\ R\&D_{it} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(3)$$

حيث:

Shelterit: القيمة المتنبأ بها لاحتمال ممارسة الشركة أنشطة قد يترتب عليها وفر ضريبى.

BTDit: الفرق بين الربح المحاسبى والربح الضريبى.

LEVit: نسبة الرفع المالى مقاسة بقسمة اجمالي الالتزامات علي اجمالي الأصول.

Sizeit: حجم الشركة مقاسًا باللوغاريتم الطبيعي لاجمالي الاصول.

ROAit: العائد على الأصول مقاسًا بصافي الربح قبل الضريبة علي اجمالي الاصول.

For-Incomeit: متغير وهمى يأخذ القيمة (1) إذا أفصحت الشركة عن دخل أجنبى من الخارج ويأخذ القيمة (صفر) بخلاف ذلك.

R&Dit: نسبة المنفق على تكاليف البحوث والتطوير إلى صافى المبيعات (صافي إيرادات النشاط الرئيسي)، وفى حالة عدم وجود تكاليف بحث وتطوير يأخذ القيمة (صفر).

ولإجراء اختبار المتانة سوف يتم استخدام نموذج Wilson (2009) لقياس الممارسات الضريبية العدوانية في نموذج الدراسة الأول لاختبار العلاقة بين الممارسات الضريبية العدوانية وقيمة الشركة. وتظهر نتائج الاختبار الاحصائي لاختبار المتانة في ملحق النتائج الاحصائية رقم (2)، يظهر نتائج اختبار المتانة للفرض الأول في الجدول رقم (7) على النحو التالي:

جدول 7: نتائج اختبار المتانة للفرض الأول

المتغيرات المستقلة	قيمة الشركة MVE	
	قيمة المعامل	مستوي المعنوية
Tax agg(SHELTER)	-0.0318	0.042
SIZE	24.27	0.000
LEV	-0.0786	0.037
DIV	.45	0.822
Adjusted R^2	17.7%	
P-Value	0.000	

يتضح من تحليل نتائج اختبار المتانة الموضحة بالجدول السابق استمرار معنوية النموذج الأول للدراسة في ظل استخدام المقياس البديل للممارسات العدوانية الضريبية. وبتحليل معاملات الانحدار للمتغير المستقل (الممارسات الضريبية العدوانية) يتضح وجود تأثير سلبي معنوي للممارسات الضريبية العدوانية على قيمة الشركة. وتتفق هذه النتائج مع نتائج التحليل الأساسي للدراسة، بما يدعم وجود تأثير سلبي للممارسات الضريبية العدوانية على قيمة الشركة. وبصورة مشابهة جاءت نتائج التحليل الاحصائي للمتغيرات الرقابية حيث اتضح من نتائج اختبار المتانة وجود علاقة ايجابية معنوية بين حجم الشركة وقيمتها، وعلاقة سلبية معنوية بين درجة الرفع المالي للشركة وقيمتها وهو ما يتفق مع نتائج التحليل الأساسي للدراسة. وبناء على ما سبق تؤيد نتائج تحليل اختبار المتانة قوة ومتانة نتائج النموذج الأول للدراسة، بما يشير الي التأثير السلبي للممارسات الضريبية العدوانية على قيمة الشركة.

كما تم استخدام مقياس العدوانية الضريبية البديل SHELTER في اعادة اختبار نموذج الدراسة الثاني لبحث أثر اليات حوكمة الشركات على العلاقة بين الممارسات الضريبية العدوانية وقيمة الشركة. وتظهر نتائج الاختبار الاحصائي لاختبار المتانة في ملحق النتائج الاحصائية رقم (2)، وتظهر نتائج اختبار المتانة لباقي فروض الدراسة بالجدول رقم (8) على النحو التالي:

جدول 8: نتائج اختبار المتانة للفروض الثاني، والثالث، والرابع، والخامس

المتغيرات المستقلة	قيمة الشركة MVE	
	قيمة المعامل	مستوي المعنوية
Tax agg (shelter)	-0.0351	0.357
AuditQ	74.3	0.017
FEM	175	0.009
IND	144.3	0.13
BSIZE	5.46	0.175
tax agg*auditQ	48.9	0.022
tax agg*fem	42.8	0.042
tax agg*INDP	-14.2	0.364
tax agg*BoardSize	-6.14	0.192
size	23.34	0.000
lev	-0.1056	0.006
div	1.21	0.53
Adjusted R^2	%30.36	
P-Value	0.000	

يتضح من تحليل نتائج اختبار المتانة الموضحة بالجدول السابق استمرار معنوية النموذج الثاني للدراسة في ظل استخدام المقياس البديل للممارسات الضريبية العدوانية. وبتحليل معاملات النموذج يتضح وجود تأثير إيجابي معنوي لجودة المراجعة والممارسات الضريبية العدوانية (tax agg*auditQ) على قيمة الشركة بمقدار (48.9) وذلك عند مستوى معنوية (0.022)، وهو ما يعنى أن جودة المراجعة لها تأثير معنوى على العلاقة بين الممارسات الضريبية العدوانية وقيمة الشركة، وكذلك وجود تأثير إيجابي معنوي لتنوع مجلس الإدارة والممارسات الضريبية العدوانية (tax agg*fem) على قيمة الشركة بمقدار (42.8) وذلك عند مستوى معنوية (0.042)، وهو ما يعنى أن نسبة الإناث بمجلس الإدارة لها تأثير معنوى على العلاقة بين الممارسات الضريبية العدوانية وقيمة الشركة. بينما لم تؤثر استقلالية مجلس الإدارة وكذلك حجم المجلس بشكل معنوي على العلاقة بين الممارسات الضريبية العدوانية وقيمة الشركة. وبناء على ما سبق تؤكد نتائج تحليل اختبار المتانة قوة ومتانة نتائج النموذج الثاني للدراسة، مما يشير الي التأثير الإيجابي لكل من جودة المراجعة ونسبة الإناث بمجلس إدارة الشركات على العلاقة بين الممارسات الضريبية العدوانية وقيمة الشركة.

9- نتائج البحث وتوصياته وأهم مجالات البحث المقترحة

استهدف البحث دراسة واختبار العلاقة بين الممارسات الضريبية العدوانية وقيمة الشركة، وأثر آليات حوكمة الشركة على هذه العلاقة. وقد تم ذلك بالتطبيق على عينة من الشركات المصرية

المقيدة بالبورصة خلال الفترة (2013-2020). ويمكن بلورة أهم نتائج البحث بشقيه النظري والتطبيقي على النحو التالي:

- يمكن تعريف الممارسات الضريبية العدوانية بأنها ممارسات تتميز بخاصيتين أساسيتين: الاولي، تخفيض العبء الضريبي الي أدني حد ممكن وذلك بتدنية معدل الضريبة الفعلي الذي يتحمله الممول، والثانية، أنها ممارسات تتسم بدرجة عالية من المخاطر بسبب زيادة درجة عدم التأكد المرتبطة بتلك الممارسات. ويرجع ارتفاع درجة عدم التأكد إلى أن أغلب تلك الممارسات تقع في المنطقة الرمادية من القانون الضريبي بما يترتب عليه عدم تأكد بشأن المدفوعات الضريبية المستقبلية والغرامات والعقوبات التي قد تفرض على الممول.
- حاولت نظريات عديدة تفسير إتجاه الشركات نحو الممارسات الضريبية العدوانية أو عزوفها عن مثل تلك الممارسات. ومن أهم هذه النظريات نظرية الردع، ونظرية الوكالة، ونظرية التوافق مع مصالح المساهمين، ونظرية الانتهازية الإدارية، ونظرية التكاليف السياسية، ونظرية الإشارة.
- توجد مجموعة من المحددات للممارسات الضريبية العدوانية والتي تؤثر على قيام الشركات بمثل هذه الممارسات، وتتمثل في الخصائص التشغيلية للشركة، والبيئة التى تعمل بها، والاطراف ذوي العلاقة مع الشركة، والتأثير على سمعة الشركة، ورأس المال التنظيمي للشركة. كما ترتبط تلك المحددات بسمات وخصائص مديرى الشركة.
- توجد عدة مقاييس للممارسات الضريبية العدوانية، والتي من أهمها الفروق الدفترية – الضريبية Book Tax difference، ومقياس المنازعات الضريبية، ومعدل الضريبة الفعلى إما بناء على مصروف الضريبة وفقا للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاما والذي يسمى GAAP ETR، أو اعتمادًا على مصروف الضريبة المسدد نقدًاCash ETR ، ومعدل الضريبة الفعلى طويل الأجل ETR Long_term، وإحتمال القيام بأنشطة موفرة للضريبة Tax Shelter.
- حاولت عدة نظريات تفسير العلاقة بين الممارسات الضريبية العدوانية وقيمة الشركة. ويعتبر من أهم هذه النظريات نظرية مصالح المساهمين، ونظرية الوكالة، ونظرية التربح الاداري، ونظرية المسئولية الاجتماعية، ونظرية الإشارة. إذ تفترض نظرية مصالح المساهمين وجود علاقة ايجابية بين الممارسات الضريبية العدوانية وقيمة الشركة حيث تفترض أن مصالح المديرين تتوافق مع مصالح المساهمين من أجل تدنية الالتزامات الضريبية للشركة ومن ثم تعظيم أرباح الشركة بعد الضريبة بما ينعكس ايجابًا على قيمة الشركة.

وعلي العكس افترضت نظرية الوكالة ونظرية التربح الإداري ونظرية الإشارة وجود علاقة سلبية بين الممارسات الضريبية العدوانية وقيمة الشركة. فوفقا لنظرية الوكالة فإنه نتيجة وجود تعارض في

المصالح بين المديرين والمساهمين، وكذلك ارتفاع تكاليف الوكالة فإنه من المتوقع أن تؤثر الممارسات الضريبية العدوانية سلبًا على قيمة الشركة. كما أن نظرية التربح الإداري تفترض أن المديرين قد يتصرفون وفقا لمصلحتهم الشخصية على حساب المساهمين لتحويل موارد الشركة بما فيها من وفر ضريبى محقق من الممارسات الضريبية العدوانية لتحقيق مصالحهم الشخصية. فوفقا لهذه النظرية تزيد فرص التربح الإدارى مع الممارسات الضريبية العدوانية، حيث تؤدى التدفقات النقدية الحرة الداخلة من الممارسات الضريبية العدوانية إلى زيادة فرص التربح الإدارى وبناء امبراطورية إدارية بما يؤثر سلبًا على التدفقات النقدية المستقبلية للشركة ويخفض من قيمتها.

أما نظرية الإشارة فتفترض أن الممارسات الضريبية العدوانية قد تتسبب فى إرسال اشارات سلبية للمستثمرين إذا ترتب على تلك الممارسات تكاليف اضافية تتحملها الشركة مثل تكلفة الخبراء والمهنيين الضريبيين، والجزاءات والغرامات التى قد تتحملها الشركة نتيجة اكتشاف ممارسات لا تتفق مع القانون الضريبى، أو تتسم بعدم التأكد وكذلك قد ترتفع اتعاب المراجعة الخارجية فى حالة وجود ممارسات ضريبية عدوانية، ومن ثم تؤدى تلك الممارسات إلى التأثير سلبًا على تقييم المستثمرين وعلى قيمة الشركة.

- استناداً للإطار النظري للبحث، تم اشتقاق فروض الدراسة، حيث تناول **الفرض الأول اختبار تأثير الممارسات الضريبية العدوانية على قيمة الشركة. وقد تم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل، والقائل بوجود تأثير معنوي للممارسات الضريبية العدوانية على قيمة الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. ووفقا لنتائج الدراسة أتضح أن الممارسات الضريبية العدوانية تؤثر سلبًا وبصورة معنوية على قيمة الشركات في البيئة المصرية**، وذلك اتساقا مع نظرية الوكالة ونظرية التربح الادارى ونظرية الانتهازية الإدارية ونظرية الإشارة، حيث تسهل الممارسات الضريبية العدوانية والتى تتسم بالغموض والتعقيد من الانتهازية الادارية والتربح الادارى بحيث يتم تحويل الوفورات الضريبية المتحققة من تلك الممارسات لتحقيق المصالح الشخصية للمديرين وزيادة نفوذهم وبناء امبراطوريتهم الخاصة وذلك على حساب المساهمين. إذ قد تؤدى مثل تلك الممارسات لزيادة درجة عدم تماثل المعلومات بين المساهمين والمديرين وزيادة تكاليف الوكالة بما ينعكس سلبًا على قيمة الشركة. كما يترتب على مثل هذه الممارسات زيادة المخاطر والتكاليف الضريبية. ويدرك المستثمرون المخاطر الناتجة عن تلك الممارسات ومن ثم يقومون بتعديل توقعاتهم الخاصة بعوائد الاسهم حتى تتضمن تلك المخاطر بما ينعكس سلبًا على الاسعار السوقية لأسهم الشركات التى تقوم بمثل هذه الممارسات.

- أظهرت نتائج الدراسة التطبيقية، فيما يتعلق باختبار **الفرض الثاني والقائل بأنه "يختلف التأثير المعنوي للممارسات الضريبية العدوانية على قيمة الشركات المقيدة بالبورصة المصرية باختلاف جودة المراجعة كإحدي آليات حوكمة الشركات" رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل.** ويعنى ذلك أن الممارسات الضريبية العدوانية في ظل ارتفاع جودة المراجعة الخارجية قد تؤثر إيجابا على قيمة الشركة، وذلك لان جودة المراجعة تحد من التربح الإداري والانتهازية الإدارية التى قد تضر بالشركة، ومن ثم فإن الوفورات الضريبية المتحققة من تلك الممارسات تنعكس إيجابا على قيمة الشركة.
- وبالنسبة **للفرض الثالث، والقائل بأنه " يختلف التأثير المعنوي للممارسات الضريبية العدوانية على قيمة الشركات المقيدة بالبورصة المصرية باختلاف حجم مجلس الإدارة كإحدي آليات حوكمة الشركات** فقد أوضحت نتائج الدراسة التطبيقية **قبول فرض العدم ورفض الفرض البديل.**
- وبالنسبة للفرض الرابع، **والقائل بأنه " يختلف التأثير المعنوي للممارسات الضريبية العدوانية على قيمة الشركات المقيدة بالبورصة المصرية باختلاف تنوع أعضاء مجلس الإدارة كإحدي آليات الحوكمة** فقد أوضحت نتائج الدراسة التطبيقية **رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل.** وتشير تلك النتيجة الي ان زيادة نسبة الإناث بمجلس الإدارة يمكنه من الحد من السلوك الانتهازى للإدارة لتعظيم مصالح المساهمين. كذلك تتخذ الإناث قرارات أفضل مقارنة بالذكور لتعزيز جودة التقارير المالية والضريبية وهو ما يحد من عدم تماثل المعلومات وينعكس إيجابا على قيمة الشركة. كما ان زيادة الالتزام بالجوانب الأخلاقية بالنسبة للاناث وزيادة درجة تجنب المخاطر يؤثر سلبًا على اتجاه الشركة نحو الممارسات الضريبية العدوانية ذات المخاطر المرتفعة والتي تؤدي لزيادة التكاليف التي قد تتحملها الشركة في حالة عدم قانونية مثل هذه الممارسات.
- واخيرًا بالنسبة للفرض الخامس، **والقائل بأنه" يختلف التأثير المعنوي للممارسات الضريبية العدوانية على قيمة الشركات المقيدة بالبورصة المصرية باختلاف عدد الأعضاء المستقلين كإحدي آليات الحوكمة** فقد أظهرت نتائج الدراسة التطبيقية **قبول فرض العدم ورفض الفرض البديل.**
- ولتقييم قوة واتساق النتائج التي تم التوصل إليها من خلال التحليل الأساسي تم إجراء اختبارات المتانة، إذ تم الاعتماد على استخدام مقياس بديل للعدوانية الضريبية باستخدام نموذج Wilson (2009) لقياس الممارسات الضريبية العدوانية اعتمادًا على احتمال قيام الشركة ببعض الأنشطة التى قد يترتب علىها تخفيض العبء الضريبى Tax Shelter Probability، وذلك

اعتمادا علي بعض الخصائص التشغيلية للشركات والتي تؤدي لزيادة احتمال قيامها بممارسات ضريبية عدوانية مثل مقدار الفرق بين الربح المحاسبي والضريبي، وحجم أصول الشركة، ودرجة الرفع المالي، ومعدل العائد علي الأصول، ومدي حصولها علي دخل أجنبي من نشاطها في الخارج، وحجم المنفق علي البحوث والتطوير. وقد أتضح من تحليل نتائج اختبار المتانة استمرار معنوية نماذج الدراسة، حيث أتضح وجود تأثير سلبي معنوي للممارسات الضريبية العدوانية على قيمة الشركة. كما أتضح وجود تأثير إيجابي معنوي لكل من المتغيرين التفاعليين لجودة المراجعة والممارسات الضريبية العدوانية (tax aggit×auditQit) وتنوع مجلس الإدارة والممارسات الضريبية العدوانية (tax aggit×femit) على قيمة الشركة. وتتفق هذه النتائج مع نتائج التحليل الأساسي للدراسة بما يؤكد ويدعم نتائج الدراسة.

واستناداً إلى ما توصلت إليه هذه الدراسة من نتائج، يقدم الباحث التوصيات التالية:

بالنسبة للشركات

- يجب على الشركات تأهيل العاملين بالإدارة المالية فيما يتعلق بالجوانب الضريبية المختلفة والاهتمام بالتعليم المستمر، والتطور المهني، وتدريب الموظفين على تجنب المخالفات الضريبية الجسيمة والتي قد تعرض الشركة لغرامات وعقوبات، والاستعانة بخبراء ضرائب من ذوي الكفاءة المهنية تجنبًا لاتخاذ أية مواقف ضريبية تتسم بعدم التأكد وقد تتحمل الشركات نتيجة هذه الممارسات لتكاليف ضريبية متمثلة في جزاءات وغرامات بما قد يوثر سلبًا على قيمة الشركة.
- يجب على الشركات تفعيل آليات الحوكمة مثل الاستعانة بمراجعي حسابات خارجيين ذوي كفاءة، وكذلك زيادة عدد الأعضاء المستقلين، وتنوع أعضاء مجلس الإدارة، ووجود أعضاء من ذوي الخبرة الضريبية ضمن مجلس الإدارة. فقد اتضح ان جودة المراجعة تحد من التربح الإداري والانتهازية الإدارية والتى قد تضر بالشركة، ومن ثم فإن الوفورات الضريبية المتحققة من تلك الممارسات الضريبية العدوانية تنعكس إيجابا على قيمة الشركة. كما أن تنوع مجلس الإدارة متمثلا في زيادة نسبة الإناث بمجلس الإدارة يمكنه من الحد من السلوك الانتهازى للإدارة لتعظيم مصالح المساهمين. كما أن زيادة الالتزام بالجوانب الأخلاقية بالنسبة للاناث وزيادة درجة تجنب المخاطر يؤثر سلبًا على اتجاه الشركة نحو الممارسات الضريبية العدوانية ذات المخاطر المرتفعة والتي تؤدي لزيادة التكاليف التي قد تتحملها الشركة في حالة عدم قانونية مثل هذه الممارسات.
- يجب على الشركات إنشاء قسم ضرائب داخلى مع الاستعانة بخبراء ضرائب لتطبيق أحكام القانون الضريبى بشكل صحيح والحد من المخاطر الضريبية التى تتعرض لها الشركة، ومن ثم

التأكد من أن أية ممارسات ضريبية لن يترتب عليها أعباء ضريبية مستقبلية، وأن درجة المخاطرة بالنسبة لتلك الممارسات في الحدود المقبولة.

بالنسبة للأكاديمين

- تطوير مناهج المحاسبة الضريبية بالجامعات المصرية لتشمل الممارسات الضريبية العدوانية والتى تمارسها الشركات لتدنية المدفوعات الضريبية، وموقف المشرع الضريبى المصرى منها في ضوء تعديلات أحكام القانون الضريبى المصرى ونظام الفاتورة الإلكترونية.
- يجب على الأكاديميين تطوير مقاييس اخري لقياس الممارسات الضريبية العدوانية في ظل التقدم التكنولوجي واستخدام النظم الالكترونية في عمليات البيع والشراء واعداد الإقرار الضريبي.

بالنسبة للمستثمرين المحتملين والمحللين الماليين

- يجب التأكد من عدم قيام الشركة بأية ممارسات ضريبية عدوانية من خلال مقارنة معدل الضريبة الفعلي للشركة بمثيلاتها في الصناعة. فالإنخفاض الحاد لمعدل الضريبة الفعلي يكون مؤشرًا على ممارسات ضريبية عداونية. فعادة ما تؤدي مثل هذه الممارسات إلى غموض وعدم شفافية القوائم المالية، بما يمكن المديرين من التربح الادارى والحصول على منافع شخصية على حساب المساهمين وهو ما يعني عدم جودة القوائم المالية لتلك الشركات.

بالنسبة للإدارة الضريبية

- يجب على مصلحة الضرائب تأهيل مأموري الضرائب علميا وعمليا، حيث أن كفاءة الفحص الضريبي من جانب مأموري الفحص تحد من التصرفات الضريبية العدوانية للممولين، وتخفض من المخاطر الضريبية للممول.
- الإسراع بتطبيق نظام الفاتورة الالكترونية على كافة الممولين ومتابعة وحل مشاكل تطبيقه اولًا بأول بما يحد من الممارسات الضريبية العدوانية.
- يجب على الإدارة تصنيف الممولين حسب معدل الضريبة الفعلي ومدي تقلب هذه المعدل من عام لأخر لتحديد الممولين المشاركين في ممارسات ضريبية عدوانية، وتصميم إجراءات مراجعة ضريبية مشددة بالنسبة للممولين المشاركين في ممارسات ضريبية عدوانية.

وأخيراً تقترح الدراسة مجالات لبحوث مستقبلية، تتضمن ما يلي:

- دراسة العلاقة بين المخاطر المالية للشركة والممارسات الضريبية العدوانية.
- أثر الممارسات الضريبية العدوانية على غموض القوائم المالية.
- أثر الخصائص التشغيلية للشركات على الممارسات الضريبية العدوانية.

- أثر اختلاف مقاييس نظم الحوافز للمديرين التنفيذين على الممارسات الضريبة العدوانية.
- أثر التحول لنظام الفاتورة الالكترونية في الحد من الممارسات الضريبية العدوانية.
- أثر تطبيق معايير التقرير المالى الدولية على الممارسات الضريبية التعسفية.
- أثر الاعتراف بالأصول الرقمية على الممارسات الضريبية العدوانية.
- أثر مخاطر الأمن السيبرالي وادارتها على دوافع الإدارة للممارسات الضريبية العدوانية.

المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

الشواربي، محمد عبد المنعم، 2012، أثر اليات التنسيق الضريبي في الحد من أساليب التجنب الضريبي لتحسين المحاسبة الضريبية في الشركات الدولية. **المؤتمر الضريبي الثامن عشر: نحو نظام ضريبي ملائم لمواجهة التحديات المعاصرة الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب**. متاح من:http://search.mandumah.com/Record/344658

صديق، رمضان، 2011، التخطيط الضريبي الضار. مجلة البحوث المالية والضريبية. **الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب**. مايو/يونيو:33-48.

وزارة المالية، 2005، قانون الضرائب على الدخل رقم 91 لسنة 2005 ولائحته التنفيذية متاح من: http://www.incometax.gov.eg.

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية

Abdul Wahab, N., and Holland, K. (2012). Tax planning, corporate governance, and equity value. **The British Accounting Review**, 44(2),111–124.

Adams, B., Hermalin, E., and Weisbach, S. (2010). The role of boards of directors in corporate governance: A conceptual framework and survey. **Journal of Economic Literature**, 48(1), 58-107.

Appolos, N., Kwarbai, D., and Ogundajo, O .(2016). Tax Planning and Firm Value: Empirical Evidence from Nigerian Consumer Goods Industrial Sector. **Research Journal of Finance and Accounting**, 7(12), 172-183.

Armstrong, S., Blouin, L. and Larcker, F. (2012). The incentives for tax planning. **Journal of Accounting and Economics**, 53(1), 391–411.

Armstrong, S., Blouin, L., Jagolinzer, D., and Larcker, F. (2015). Corporate governance, incentives, and tax avoidance. **Journal of Accounting and Economics**,60(1), 1–17.

Assidi, S., Khaoula A., Mohamed O. (2016). Tax Optimization and the Firm's Value: Evidence from the Tunisian Context. **Borsa Istanbul Review**,16(3), 177-184.

Atkeson, A. and Kehoe, J. (2005). Modeling and measuring organization capital. **Journal of Political Economy**,113(5),1026–1053

Atwood, J. and Lewellen, C. (2019). The Complementarity between Tax Avoidance and Manager Diversion: Evidence from Tax Haven Firms. **Contemporary Accounting Research**,36, 259-294.

Austin, R. and Wilson, J.(2017). An examination of reputational costs and tax avoidance: Evidence from firms with valuable consumer brands. **The Journal of the American Taxation Association**.39(1): 67–93.

Ayers, C. and Jiang, X. and Laplante,S .(2009). Taxable Income as a Performance Measure: The Effects of Tax Planning and Earnings Quality. **Contemporary Accounting Research**, 26(1),1-44.

Balakrishnan, K., Blouin, J. and Guay, W. 2019. Tax aggressiveness and corporate Transparency. **The Accounting Review**,94 (1), 45-69.

Barnhart, W., and Rosenstein, S. (2005). Board composition, managerial ownership, and firm performance: An empirical analysis. **Financial Review**, 33(4), 1-16.

Bauer, M. (2016). Tax Avoidance and the Implications of Weak Internal Controls. **Contemporary Accounting Research**.33(2):449–486.

Bhagiawan, G., Mukhlasin, M.(2020). Effect of Corporate Governance on Tax Planning and Firm Value. **International Journal of Commerce and Finance**, 6(2), 72-80.

Bimo, D., Prasetyo, C. Y., and Susilanfrom, C. A. 2019. The effect of internal control on tax avoidance: the case of Indonesia. **Journal of Economics and Development**, 21(2), 131– 143.

Blouin, J.(2014). Defining and Measuring Tax Planning Aggressiveness. **National Tax Journal**,67(4), 875– 900.

Boone, P., Khurana, K. and Raman, K. (2013). Religiosity and Tax Avoidance. **Journal of the American Taxation Association**,35(1),53-84.

Boussaidi, A, and Hamed, A.(2015).The Impact of Governance Mechanisms on Tax Aggressiveness: Empirical Evidence from Tunisian context. J**ournal of Asian Business Strategy**.5(1):1-12.

Brick, E., Palmon, O. and Wald, K. (2006). CEO compensation, director compensation and firm performance: Evidence from cronyism. **Journal of Corporate Finance**, 12, 403-423.

Chan, H., Mo, l. and Zhou, A. (2013). Government ownership, corporate governance and tax aggressiveness: evidence from China. **Journal of Accounting and Finance**,53,1029-1051.

Chan, k., Luo, R. and Mo, P. (2016). Auditors' Constraining Effect on Tax Noncompliance at Different Book-Tax Conformity Levels in a Transition Economy. **International Accounting Research**,15(3), 1-30.

Chen, S., Chen, X., Cheng, Q. and Shevlin, T. (2010). Are family firms more tax aggressive than non-family firms? **Journal of Financial Economics**, 95(1), 41:61.

Chen, x., Hu, N., Wang, X. and Tang, X. (2014). Tax avoidance and firm value: evidence from China. **Nankai Business Review International**, 5(1), 25-42.

Cheng, A., Huang, H., Yinghua, L. and Stanfield, J. (2012). The Effect of Hedge Fund Activism on Corporate Tax Avoidance. **The Accounting Review**, 87(5),1493–1526.

Chi, S., Huang, X. and Sanchez, M.(2017). CEO Inside Debt Incentives and Corporate Tax Sheltering. **Journal of Accounting Research**, 55(4), 837–876.

Christina, S. (2019). The Effect of Corporate Tax Planning on Firm Value. **Accounting and Finance Review**, 4 (1),1 – 4.

Chytis, E., Tasios, S., Georgopoulos, I. and Hortis, Z. (2019). The relationship between tax avoidance, company characteristics and corporate governance Evidence from Greece. **Journal of Corporate Ownership & Control**, 16(4),77-86.

Chytis., E., Tasios, S., and Filos, I .(2020). The effect of corporate governance mechanisms on tax planning during financial crisis: an empirical study of companies listed on the Athens stock exchange. **International Journal of Disclosure and Governance**,17,30-38.

Chyz, A. (2013). Personally tax aggressive executives and corporate tax sheltering. **Journal of Accounting and Economics**, 56(2), 311–328.

Chyz, A., Ching Leung, S., Zhen Li, O. and Meng Rui, O. (2013). Labor unions and tax aggressiveness. **Journal of Financial Economics**, 108(3), 675–698.

Davis, A., Guenther, D., Krull, L. and Williams, B. (2016). Do socially responsible firms pay more taxes? **The Accounting Review**, 91, 47–68.

De Andres, P., Azofra, V. and Lopez, F. (2005). Corporate boards in OECD countries: Size composition, functioning and effectiveness. **Corporate Governance an International Review**, 13(2), 197-210.

Desai, A. and Dharmapala, D. (2006) . Corporate tax avoidance and high-powered incentives. **Journal of Financial Economics**, 79 (1), 145–179.

Desai, A. and Dharmapala, D.(2009). Earnings management, corporate tax shelters, and book–tax alignment. **National Tax Journal**, 62(1),169-186.

Desai, M. and Hines, J. (2002). Expectations and expatriations: Tracing the causes and consequence of corporate inversions. **National Tax Journal**, 55(3), 409-440.

De Simone, L., Ege, S., and Stomberg, B. (2015). Internal control quality: the role of auditor-provided tax services. **The Accounting Review**,90(4), 1469–1496.

Dridi, W. and Boubaker, A. (2016).Corporate governance and book-tax differences: Tunisian evidence. **International Journal of Economics and Finance**,8(1),171-186.

Dyreng, S. D., Mayew, J., and Williams, D. (2012). Religious Social Norms and Corporate Financial Reporting. **Journal of Business Finance & Accounting**, 39(7/8), 845–875.

Dyreng, D., Hanlon, M., and Maydew, L. (2008). Long-Run Corporate Tax Avoidance. **The Accounting Review**,83(1), 61–82.

Edwards, A., Schwab, C., and Shevlin, T. (2016). Financial constraints and cash tax savings. **The Accounting Review**,91(3), 859–881.

Erhardt, L., Werbel, D., and Shrader, B. (2003). Board of director diversity and firm financial performance. **Corporate Governance**: **An International Review**,11(2),102-111.

Florackis, C. (2008). Agency costs and corporate governance mechanisms: Evidence for UK firms. **International Journal of Managerial Finance**, 4(1), 37-59.

Francis, B., Hasan, I., Qiang, W., and Meng, Y. (2014). Are Female CFOs Less Tax Aggressive? Evidence from Tax Aggressiveness. **Journal of the American Taxation Association**,36(2), 171–202.

Frank, M., Lynch, J. and Rego, O. (2009). Tax reporting aggressiveness and its relation to aggressive financial reporting. **The Accounting Review**, 84(2), 467-496.

Ftouhi, K. and Zemzem, A. (2013). The Effects of Board of Directors' Characteristics on Tax Aggressiveness. ***Research Journal of Finance and Accounting***,4(4),140-147.

Ftouhi, K., Ayed , A. and Zemzem, A. (2015). Tax planning and firm value: evidence from European companies. **International Journal Economics & Strategic Management of Business Process**,4,73-78.

Ftouhi, K. and Moez, B. 2019. The moderating effect of the board of directors on firm value and tax planning: Evidence from European listed firms. **Istanbul Review**, 19(4), 331-343.

Gaaya, S., Lakhal, N. and Lakhal, F. (2017). Does family ownership reduce corporate tax avoidance? The moderating effect of audit quality. **Managerial Auditing Journal**,32(7),731-744.

Gallemore, J. and Labro, E. (2015). The importance of the internal information environment for tax avoidance. **Journal of Accounting and Economics**, 60 (1),149–167.

Graham, R., Hanlon, M., Shevlin, T. and Shroff, N.(2014). Incentives for Tax Planning and Avoidance: Evidence from the Field. **The Accounting Review**, 89(3),991–1023.

Guenther, A., Matsunaga, R., and Williams, M.(2017). Is Tax Avoidance Related to Firm Risk?. **The Accounting Review**, 9(1), 115-136.

Hair, J.F., Black, W.C., Babin, B.J., Anderson, R.E. and Tatham, R.L. (2006). Multivariate Data Analysis. Vol. 6, **Pearson Prentice Hall**, **Upper Saddle River**.

Halioui.K., S. Neifar, and F. Abdelaziz .(2016). Corporate governance, CEO compensation and tax aggressiveness Evidence from American firms listed on the NASDAQ 100. **Review of Accounting and Finance**,15(4),445-462.

Hanlon,M., and Heitzman, S. (2010). A review of tax research. **Journal of Accounting and Economics**,50(2–3),127–178.

Hanlon, M. and SLEMROD, J.(2009). What does tax aggressiveness signal? Evidence from stock price reactions to news about tax shelter involvement. **Journal of Public Economics**,93(1-2),126-141.

Hannetel, C.(2014). The Influence of Corporate Governance Measures on the Efficiency of Tax Planning undertaken by Multinational Companies: the use of Corporate Governance to Optimize Tax Management and prevent Tax Avoidance. A thesis submitted in partial fulfillment of the requirements for the Degree of Master of Philosophy in International Business Taxation . Tilburg School of Law, Netherland. **available at**: **www**. **arno**.**uvt**.**nl**/**show**.

Herusetya, A. and Stefani, C. (2020). The Association of Tax Aggressiveness on Accrual and Real Earnings Management. **Journal of Accounting and Investment**, 21(3), 434-451.

Hoseini, S.; Gerayli, M. and Valiyan, H. (2019). Demographic characteristics of the board of directors' structure and tax avoidance: evidence from Tehran Stock Exchange. **International Journal of Social Economics**, 46(2),199-212.

Ilaboya, O. , Monday, I. and Friday, O. (2016). Tax Planning and Firm Value: A Review of Literature. **Business and Management Research**, 5(2), 81-91.

Jihene, F., and Moez, D.(2019).The Moderating Effect of Audit Quality on CEO Compensation and Tax Avoidance: Evidence from Tunisian Context. **International Journal of Economics and Financial Issues**, 9(1),131-139.

Kanagaretnam, K., Lee, K., Bee, J., Lim, C. And Lobo, G. (2016). Relation between auditor quality and corporate tax aggressiveness: implications of cross-country institutional differences. **Auditing**: **A Journal of Practice and Theory**,35 (4),105-135.

Kesner, F. (2017). Directors' characteristics and committee membership: An investigation of type, occupation, tenure, and gender. **Academy of Management Journal**, 31(1),66-84.

Khan. M., and Chen, S. (2017). Mediating effects of audit quality on the relationship between audit firm rotation and tax avoidance: Evidence from China. **Journal of Applied Economics and Business Research**, 7(4),276-297.

Khan, M., Srinivasan, S., and Tan, L.(2017). Institutional Ownership and Corporate Tax Avoidance: New Evidence. **The Accounting Review**, 92(2),101–122.

Kim, B., Li, Y. and Zhang, L. (2011). Corporate Tax Avoidance and Stock Price Crash Risk: Firm-Level Analysis. **Journal of Financial Economics**, 100(1), 639-662.

Kirkpatrick, A. and Radicic, D.(2020). tax planning activities and firm value: a dynamic panel analysis .**Advances in Taxation**,27, 103–123.

Klassen, J., Lisowsky, P. and Mescall, D. (2016). The Role of Auditors, Non-Auditors, and Internal Tax Departments in Corporate Tax Aggressiveness. **The Accounting Review**, 91(1),179–205.

Koester, A., Shevlin, T., and Wangerin, D.(2017). The Role of Managerial Ability in Corporate Tax Avoidance. Management Science, 63(10),3285–3310.

Kovermann,J., Velte,P. (2019) . The impact of corporate governance on corporate tax avoidance-A literature review. **Journal of International Accounting**, **Auditing and Taxation**,36(2),1-29.

Kourdoumpalou, S.(2016). Do corporate governance best practices restrain tax evasion? Evidence from Greece. **Journal of Accounting and Taxation**,8(1),1-10.

Kubick, R., Lynch, P., Mayberry, A., and Omer, C. (2015). Product Market Power and Tax Avoidance: Market Leaders, Mimicking Strategies, and Stock Returns. **The Accounting Review**,90(2), 675– 702.

Kubick, R. and Masli, S. (2016). Firm-level tournament incentives and corporate tax aggressiveness. **Journal of Accounting and Public Policy**, 35(1), 66–83.

Kurniasih,L., Sulardi,B. and Surantac,S. (2017). Earnings Management, Corporate Governance and Tax Avoidance: The Case in Indonesia. **Journal of Finance and Banking Review**,2(4),28-35.

Lanis, R. and Richardson, G. (2011). The Effect of Board of Director Composition on Corporate Tax Aggressiveness. ***Journal of Accounting and Public Policy***, 30,50-70.

Lanis, R. and Richardson, G. (2016). Outside directors, corporate social responsibility performance, and corporate tax aggressiveness: An empirical analysis. **Journal of Accounting**, **Auditing and Finance**,33(2), 228:251.

Lanis, R., Richardson, G., and Taylor, G.(2017). Board of Director Gender and Corporate Tax Aggressiveness: An Empirical Analysis. **Journal of Business Ethics**,144(3),577–596.

Law, F., and Mills, L. F. (2015). Taxes and Financial Constraints: Evidence from Linguistic Cues. **Journal of Accounting Research**, 53 (4), 777-819.

Law, F., and Mills, F.(2017). Military experience and corporate tax avoidance. **Review of Accounting Studies**, 22(1),141–184.

Lee, B., Dobiyanski, A. and Minton, S.(2015). Theories and Empirical Proxies for Corporate Tax Avoidance. **Journal of Applied Business and Economics**, 17(3),21-34.

Lee, N., and Swenson, C. (2012). Are multinational corporate tax rules as important as tax rates? **International Journal of Accounting**, 47, 155-167.

Lestari, N. and Wardhani, R. (2015). The Effect of the Tax Planning to Firm Value with Moderating Board Diversity . **International Journal of Economics and Financial Issues**, 5(Special Issue), 315-323.

Lestari. N., and Nedya, S.(2019). The Effect of Audit Quality on Tax Avoidance. **Advances in Social Science**, **Education and Humanities Research**, 354,329-333

Lietz, M.(2013). Tax Avoidance vs. Tax Aggressiveness: A Unifying Conceptual Framework. Available at SSRN: https://ssrn.com/-abstract=2363828 or http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.2363828.

Lisowsky, P. (2010). Seeking Shelter: Empirically Modeling Tax Shelters Using Financial Statement Information. **The Accounting Review**. 85(5):1693-1720.

Lubis., H., and Adhariani., D.(2019). Corporate Governance, Earnings Management and Tax Avoidance: Indonesia Evidence. Available at: **www.researchgate.net**.

Mappadang, A.(2019). Do Corporate Governance Mechanism Influences Tax Avoidance and Firm Value? **International Journal of Academic Research in Business&Social Sciences**,9(10),203-217.

Martinez, A.(2017). Tax aggressiveness: a literature survey. **Journal of Education and Research in Accounting**,11(6),104-121.

Masripal.,M, Diyanty, V. and Fitriasari, D.(2015). Controlling Shareholder and Tax Avoidance: Family Ownership and Corporate Governance. **International Research Journal of Business Studies**,8(3),167-180.

Masulis, W. and Mobbs, S. (2011). Are all inside directors the same? Evidence from the external directorship market. **Journal of Finance**, 66, 823-872.

McGuire, T., Omer, C. and Wilde, H.(2014). Investment Opportunity Sets, Operating Uncertainty, and Capital Market Pressure: Determinants of Investments in Tax Shelter Activities?. **Journal of the American Taxation Association**,36(1), 1–26.

Mgammal. H.,Bardail, B. and Ismail, K.(2018).Corporate governance and tax disclosure phenomenon in the Malaysian listed companies. **The international journal of business in society**,18(5),779-808.

Mills, F., Nutter, E. and Schwab, M. (2013). The Effect of Political Sensitivity and Bargaining Power on Taxes: Evidence from Federal Contractors. **The Accounting Review**,88(3),977–1005.

Minnick.,K.,and Noga,T.(2010). Do Corporate Governance Characteristics Influences Tax Management. **Journal of Corporate Finance**,16 (5), 703-18.

Moore, D. S., Notz, W. I, and Flinger, M. A. (2013). The basic practice of statistics (6th ed.). New York, NY: W. H. Freeman and Company. Available at: https://www.westga.edu/academics/research/vrc/asse-ts/docs/tests_of_significance_notes.pdf

Mostafa, H., Gerald J., Lobo b. and Buhui, c.(2021). Organizational capital, corporate tax avoidance, and firm value. **Journal of Corporate Finance**, 70, 1-27.

Nafti, N., Kateb, I. and Masghouni, O. (2020). Tax evasion, firm's value and governance: evidence from Tunisian Stock Exchange. **Journal of Financial Crime**,27(3), 781-799

Olsen, J. and Stekelberg, J. (2016). CEO Narcissism and Corporate Tax Sheltering. **The Journal of the American Taxation Association**,38(1),1–22.

Onyali,I and Okafor, T. (2018).Effect of Corporate Governance Mechanisms on Tax Aggressiveness of Quoted Manufacturing Firms on the Nigerian Stock Exchange. **Asian Journal of Economics, Business and Accounting**, 8(1),1-20

Oyesola, A. and Adelabu, A.(2017). Corporate Governance and Tax Planning Among Non-Financial Quoted Companies in Nigeria. **Journal of African research review**, 11(3),42-59.

Porcano, T. (1986). Corporate Tax Rates: Progressive, Proportional or Regressive. **Journal of the American Taxation Association**, 7,17-31.

Powers, K., Robinson, J. and Stomberg, B. (2016). How do CEO incentives affect corporate tax planning and financial reporting of income taxes? **Review of Accounting Studies**, 21,672–710.

Pratiwi,N., Subekti,I. and Rahman.,A. (2019). the effect of corporate governance and audit quality on tax Aggressiveness with family

Ownership As the moderating Variable. **International Journal of Business**, **Economics and Law**,19(5),31-42.

Prebble, M. and Prebble, J.(2010). The Morality of Tax Avoidance (2010). **Creighton Law Review**,43(3),693-745,Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=1650363.

Putri,S., Adam, M. and Fuadah, L .(2018). The Effect of Corporate Governance Mechanism on Tax Aggressiveness With Earnings Management as Intervening Variable. **Journal of Accounting**, **Finance and Auditing Studies**,4(4),11-26.

Razali, M., Ghazali, S., Lunyai, J. and Hwang, T. (2018). Tax Planning and Firm Value: Evidence from Malaysia. **International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences**,8(11), 210–222.

Rego, S.(2003). Tax avoidance activities of U.S. multinational corporations. **Contemporary Accounting Research**, 20(4), 805–833.

Rego, O., and Wilson, R. (2012). Equity Risk Incentives and Corporate Tax Aggressiveness. **Journal of Accounting Research**, 50 (3), 775-810.

Richardson, G., Taylor, G., and Lanis, R. (2013). The impact of board of director oversight characteristics on corporate tax aggressiveness: An empirical analysis. **Journal of Accounting and Public Policy**,32, 68–88.

Riguen., R., Salhi, B. and Jarboui, A.(2020). Do women in board represent less corporate tax avoidance? A moderation analysis. **International Journal of Sociology and Social Policy**,40(1/2),114-132.

Salawu, R., Ogundipe, L. and Yeye, O. (2017). Granger Causality between Corporate Tax Planning and Firm Value of Nonfinancial Quoted

Companies in Nigeria. **International Journal of Business and Social Science**,8(9),91-103.

Santa, L., Rezende, S. and José, A. (2016). Corporate tax avoidance and firm value: from Brazil. **Revista Contemporânea de Contabilidade–**,13(30),114-133. available online at: https://www.redalyc.org/art-iculo.oa?id=76249797006.

Shams, S., Sudipta, B. and Abeyratna, C.(2022) . Does corporate tax avoidance promote managerial empire building?. **Journal of Contemporary Accounting and Economics**,18(1),1815-5669, available online at: https://doi.org/10.1016/j.jcae.2021.100293.

Suyono, E.(2018).External Auditors' Quality, Leverage and Tax Aggressiveness: Empirical Evidence From the Indonesian Stock Exchange. **Economics and Management Media**,33(2), 99-112.

Tandean, .A. and Winnie, W. (2016). "The Effect of Good Corporate Governance on Tax Avoidance: An Empirical Study on Manufacturing Companies Listed in IDX period 2010-2013. **Asian Journal of Accounting Research**, 1 (1),28-38.

Tarmidi, d., Murwaningsari, E .(2019). The Influence of Earnings Management and Tax Planning on Firm Value with Audit Quality as Moderating Variable. **Research Journal of Finance and Accounting**,10 (4), 177-184.

VU, T. and LE, H. (2021). The Effect of Tax Planning on Firm Value: A Case Study in Vietnam. **The Journal of Asian Finance, Economics and Business**, 8(2), 973–979.

Walt, N. and Ingley, C. (2003). Board dynamics and the influence of professional background, gender and ethnic diversity of directors. **Corporate Governance**: **An International Review**, 11(3), 218-234.

Wang, X. 2010. Tax avoidance, corporate transparency and firm value. PhD thesis. The University of Texas in Austin, Austin, TX. Available online at: https://repositories.lib.utexas.edu/handle/2152/ ETD-UT-2010-12-2219.

Wilde, H. and Wilson, J.(2017). Perspectives on Corporate Tax Avoidance: Observations from the Past Decade. **SSRN Scholarly Paper**, Available online at: https://papers.ssrn.com/abstract=2964053

Wilson, J.(2009). An Examination of Corporate Tax Shelter Participants. **The Accounting Review**,84(3), 969–999.

Zahra, A., and Pearce, A. (1989). Boards of directors and corporate financial performance: A review and integrative model. **Journal of Management**, 15(2), 291-334.

Zemzem, A., and Ftouhi, K. (2016). External corporate governance, tax planning, and firm performance. **Corporate Ownership & Control**,13(3-3),523-532.

Yee, C.S., Sapiei, N.S., and Abdullah, M. (2018). Tax Avoidance, Corporate Governance and Firm Value in The Digital Era. **Journal of Accounting and Investment**,19(2),160-175.

الملاحق

ملحق 1:عينة الدراسة

1- ابوقير للاسمدة	24- مصر للألمونيوم
2- النساجون الشرقيون للسجاد	25- مصر لإنتاج الأسمدة
3- الإسماعيلية الوطنية للصناعات الغذائية	26- جولدن تكس للأصواف
4- الشرقية للدخان	27- جنوب الوادي للأسمنت
5- العربية لمنتجات الالبان- باندا	28- مدينة نصر للإسكان والتعمير
6- القاهرة للدواجن	29-مجموعة طلعت مصطفي القابضة
7- ايديتا للصناعات الغذائية	30-مينا للاستثمار السياحي والعقاري
8- جهينة للصناعات الغذائية	31- الصعيد العامة للمقاولات والاستثمار العقاري
9- مصر للزيوت والصابون	32- مجموعة عامر القابضة
10- اسكندرية للزيوت المعدنية	33- بالم هيلز للتعمير
11- السويدي الكتريك	34- الشمس للاسكان والتعمير
12- الكابلات الكهربائية المصرية	35- المصريين للاسكان والتنمية والتعمير
13- جي بي اوتو	36- المتحدة للاسكان والتعمير
14- القاهرة للأدوية والصناعات الكيماوية	37- القاهرة للاستثمار والتنمية العقارية
15- البويات والصناعات الكيماوية -باكين	38- ام ام جروب للصناعة والتجارة العالمية
16- الصناعات الكيماوية المصرية كيما	39- فرتيكا للصناعة والتجارة
17- حديد عز	40- مصر للأسواق الحرة
18- سيدي كرير للبتروكيماويات	41- راية لخدمات الاتصالات
19- الاهرام للطباعة والتغليف	42- المصرية للاتصالات
20- العربية للأسمنت	43-الشركة المصرية لخدمات النقل والتجارة
21- العربية للخزف سيراميكا ريماس	44- الشركة المصرية للمنتجعات السياحية
22- العربية للمحابس	45- اسكندرية لتداول الحاويات والبضائع
23- دايس للملابس الجاهزة	46- مجموعة مستشفيات كليوباترا

ملحق 2: نتائج التحليل الاحصائي

الإحصاءات الوصفية

Statistics

Descriptive Statistics: MEV, Tax aggressive ORIGNAL, AuditQ, FEM, IND, BSIZE, size, lev, div

Variable	N	Mean	SE Mean	StDev	Minimum	Q1	Median	Q3	Maximum
MEV	350	34.07	9.12	170.62	0.04	0.59	1.21	2.95	210.60
Tax agg	350	0.1743	0.0203	0.3799	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	1.0000
AuditQ	350	0.5514	0.0266	0.4981	0.0000	0.0000	1.0000	1.0000	1.0000
FEM	350	0.16496	0.00501	0.09380	0.00000	0.11111	0.15385	0.21429	0.42857
IND	350	0.19662	0.00771	0.14422	0.00000	0.00000	0.22222	0.28929	0.50000
BSIZE	350	8.769	0.138	2.580	5.000	7.000	8.000	10.000	14.000
Size	350	20.742	0.126	2.351	12.184	19.657	21.134	22.243	25.656
Lev	350	0.4277	0.0120	0.2247	0.0001	0.2559	0.4073	0.5867	0.9045
Div	350	0.3557	0.0191	.3568	0.000	0.000	0.2526	0..6472	0.9976

Correlations

	MEV	Tax agg	AuditQ	DIVR	BINDE	BSIZE	size	lev
Tax gg	-0.245							
AuditQ	0.172	-0.248						
FEM	-0.069	0.025	-0.184					
BINDE	0.132	-0.068	0.471	0.249				
BSIZE	0.001	0.058	0.030	0.194	0.442			
size	0.293	0.270	0.031	0.049	0.142	0.331		
lev	-0.012	-0.114	0.082	-0.161	-0.122	-0.062	-0.280	
div	0.002	0.030	-0.054	-0.015	-0.090	-0.071	0.042	-0.001

نتائج التحليل الاحصائي للنموذج الأول للدراسة

Regression Analysis: MEV versus Tax aggressive, size, lev, div
Regression Equation

MEV = 489.1 - 64.2 Tax agg +19.98 size - 0.0719 lev + 0.59 div

Coefficients

Term	Coef	SE Coef	T-Value	P-Value	VIF
Constant	489.1	80.1	6.10	0.000	
Tax gg	-64.2	18.3	-3.51	0.001	1.08
size	19.98	3.93	5.09	0.000	1.16
lev	-0.0719	0.0342	-2.10	0.036	1.09
div	0.59	1.97	0.30	0.766	1.00

Model Summary

R-sq	R-sq(adj)
26.71%	24.70%

Analysis of Variance

Source	DF	Adj SS	Adj MS	F-Value	P-Value
Regression	4	1291029	322757	12.56	0.000
Tax ggressive	1	317258	317258	12.34	0.001
size	1	664736	664736	25.86	0.000
lev	1	113746	113746	4.42	0.036
div	1	2280	2280	0.09	0.766
Error	345	8868878	25707		
Lack-of-Fit	344	8868878	25782	*	*
Pure Error	1	0	0		
Total	349	10159907			

Fits and Diagnostics for Unusual Observations

Obs	MEV	Fit	Resid	Std Resid		
33	2177.6	151.9	2025.7	12.72	R	
159	147.4	244.3	-96.9	-0.62		X
160	167.9	242.8	-75.0	-0.48		X
178	4.4	-41.6	46.1	0.43		X
179	28.2	35.9	-7.7	-0.06		X
180	1.4	71.3	-69.8	-0.48		X
315	981.1	145.9	835.2	5.24	R	
316	842.0	146.5	695.5	4.37	R	
318	674.3	138.6	535.7	3.36	R	
323	817.1	125.3	691.9	4.34	R	
324	817.1	125.3	691.9	4.34	R	

R Large residual
X Unusual X

نتائج التحليل الاحصائي للنموذج الثاني للدراسة

Regression Analysis: MEV versus Tax aggressive, AuditQ, FEM, IND, BSIZE, tax agg*audQ, tax agg*fem, tax agg*INDP, tax agg*board size, size, lev, div

Regression Equation

MEV = 559 - 97.3 Tax aggressive + 46.0 AuditQ - 80 FEM + 195 IND - 1.06 BSIZE- 18.7 tax agg*audQ + 59.8 tax agg*fem - 21.1 tax agg*INDP + 0.93 tax agg*board size- 22.42 size - 0.0978 lev + 1.36 div

Coefficients

Term	Coef	SE Coef	T-Value	P-Value	VIF
Constant	559	119	4.70	0.000	
Tax aggressive	-97.3	83.1	-1.17	0.242	23.60
AuditQ	46.0	37.7	1.22	0.223	5.06
FEM	80	43	-2.93	0.004	3.66
IND	195	102	1.91	0.057	3.11
BSIZE	-1.06	6.80	-0.16	0.877	4.41
tax agg*audQ	18.7	46.7	-0.40	0.045	8.86
tax agg*fem	59.8	26.3	2.27	0.024	7.91
tax agg*INDP	-21.1	16.5	-1.28	0.201	6.26
tax agg*B size	0.93	7.81	0.12	0.905	20.07
size	22.42	4.23	-5.30	0.000	1.42
lev	-0.0978	0.0355	-2.75	0.006	1.24
div	1.36	1.93	0.71	0.481	1.03

Model Summary

R-sq	R-sq(adj)
34.36%	32.49%

Analysis of Variance

Source	DF	Adj SS	Adj MS	F-Value	P-Value
Regression	12	1966902	163908	6.74	0.000
Tax aggressive	1	33390	33390	1.37	0.242
AuditQ	1	36257	36257	1.49	0.223
FEM	1	209196	209196	8.60	0.004
IND	1	88767	88767	3.65	0.057
BSIZE	1	587	587	0.02	0.877
tax agg*audQ	1	3902	3902	4.06	0.045
tax agg*fem	1	125695	125695	5.17	0.024
tax agg*INDP	1	39951	39951	1.64	0.201
tax agg*Bsize	1	348	348	0.01	0.905
size	1	684080	684080	28.14	0.000
lev	1	184194	184194	7.58	0.006
div	1	12102	12102	0.50	0.481
Error	337	8193005	24312		
Lack-of-Fit	336	8193005	24384	*	*
Pure Error	1	0	0		
Total	349	10159907			

Fits and Diagnostics for Unusual Observations

Obs	MEV	Fit	Resid	Std Resid		
33	2177.6	205.1	1972.5	12.78	R	
166	0.2	21.1	-21.0	-0.55		X
178	4.4	-60.5	64.9	0.62		X
179	28.2	45.3	-17.2	-0.13		X
180	1.4	92.7	-91.3	-0.65		X
315	981.1	220.2	760.9	4.93	R	
316	842.0	221.3	620.7	4.02	R	
318	674.3	211.6	462.7	3.00	R	
319	751.4	210.1	541.2	3.51	R	
320	666.3	202.1	464.2	3.01	R	
322	677.5	198.6	478.9	3.10	R	
323	817.1	196.5	620.6	4.02	R	
324	817.1	196.5	620.6	4.02	R	

R Large residual
X Unusual X

نتائج التحليل الاحصائي لاختبارات المتانة

Regression Analysis: M/B versus SHELTER, size, lev, div

Regression Equation

M/B = 539.6 - 0.0318 SHELTER +24.27 size - 0.0786 lev + 0.45 div

Coefficients

Term	Coef	SE Coef	T-Value	P-Value	VIF
Constant	539.6	84.2	6.41	0.000	
SHELTER	-0.0318	0.0394	-1.81	0.042	1.20
size	24.27	4.01	6.05	0.000	1.17
lev	-0.0786	0.0376	-2.09	0.037	1.27
div	0.45	2.00	0.23	0.822	1.00

Model Summary

R-sq	R-sq(adj)
19.75%	17.71%

Analysis of Variance

Source	DF	Adj SS	Adj MS	F-Value	P-Value
Regression	4	991080	247770	9.32	0.000
SHELTER	1	17309	17309	3.65	0.420
size	1	971609	971609	36.56	0.000
lev	1	115983	115983	4.36	0.037
div	1	1349	1349	0.05	0.822
Error	345	9168827	26576		
Lack-of-Fit	344	9168827	26654	*	*
Pure Error	1	0	0		
Total	349	10159907			

Fits and Diagnostics for Unusual Observations

Obs	M/B	Fit	Resid	Std Resid		
33	2177.6	130.4	2047.2	12.64	R	
159	147.4	200.1	-52.7	-0.34		X
160	167.9	219.8	-51.9	-0.33		X
161	127.8	238.6	-110.8	-0.70		X
162	383.4	171.8	211.5	1.37		X
163	6.8	179.4	-172.6	-1.09		X
166	0.2	25.2	-25.0	-0.62		X
178	4.4	38.9	-34.5	-0.65		X
179	28.2	-36.4	64.6	0.59		X
180	1.4	19.3	-17.8	-0.13		X
315	981.1	122.4	858.7	5.30	R	
316	842.0	123.0	719.0	4.44	R	
318	674.3	113.7	560.6	3.46	R	
319	751.4	109.3	642.1	3.96	R	
320	666.3	103.4	562.9	3.47	R	
323	817.1	97.5	719.6	4.43	R	
324	817.1	97.5	719.6	4.43	R	

R Large residual

X Unusual X

Regression Analysis: M/B versus SHELTER, AuditQ, FEM, IND, BSIZE, tax agg*audQ, tax agg*fem, tax agg*INDP, tax agg*board size, size, lev, div

Regression Equation

M/B = 490.0 - 0.0351 SHELTER + 74.3 AuditQ +175FEM + 144.3 IND + 5.46 BSIZE+48.9 tax agg*audQ + 42.8 tax agg*fem -14.2 tax agg*INDP - 6.14 tax agg*board size+23.34 size - 0.1056 lev + 1.21 div

Coefficients

Term	Coef	SE Coef	T-Value	P-Value	VIF
Constant	490.0	95.4	5.14	0.000	
SHELTER	-0.0351	0.0381	-0.92	0.357	1.23
AuditQ	74.3	31.1	2.39	0.017	3.44
FEM	175	142	2.63	0.009	2.56
IND	144.3	95.0	1.52	0.130	2.69
BSIZE	5.46	4.02	1.36	0.175	1.54
tax agg*audQ	48.9	40.0	1.82	0.022	4.61
tax agg*fem	42.8	22.9	1.67	0.042	6.00
tax agg*INDP	-14.2	15.6	-0.91	0.364	5.62
tax agg*board size	-6.14	4.70	-1.31	0.192	7.25
size	23.34	4.36	5.36	0.000	1.50
lev	-0.1056	0.0380	-2.78	0.006	1.42
div	1.21	1.93	0.63	0.530	1.02

Model Summary

R-sq	R-sq(adj)
33.23%	30.36%

Analysis of Variance

Source	DF	Adj SS	Adj MS	F-Value	P-Value
Regression	12	1954219	162852	6.69	0.000
SHELTER	1	20707	20707	0.85	0.357
AuditQ	1	138876	138876	5.70	0.017
FEM	1	168461	168461	6.92	0.009
IND	1	56178	56178	2.31	0.130
BSIZE	1	44878	44878	1.84	0.175
tax agg*audQ	1	36410	36410	4.50	0.022
tax agg*fem	1	85158	85158	3.50	0.042
tax agg*INDP	1	20130	20130	0.83	0.364
tax agg*board size	1	41598	41598	1.71	0.192
size	1	698253	698253	28.68	0.000
lev	1	188069	188069	7.72	0.006

div	1	9608	9608	0.39	0.530
Error	337	8205688	24349		
Lack-of-Fit	336	8205688	24422	*	*
Pure Error	1	0	0		
Total	349	10159907			

Fits and Diagnostics for Unusual Observations

Obs	M/B	Fit	Resid	Std Resid		
33	2177.6	211.0	1966.6	12.74	R	
159	147.4	187.6	-40.2	-0.27		X
166	0.2	21.8	-21.7	-0.57		X
178	4.4	28.4	-23.9	-0.49		X
179	28.2	-34.0	62.2	0.60		X
180	1.4	34.8	-33.4	-0.26		X
315	981.1	219.4	761.7	4.93	R	
316	842.0	220.4	621.6	4.03	R	
318	674.3	210.5	463.8	3.00	R	
319	751.4	208.4	543.0	3.52	R	
320	666.3	200.6	465.7	3.01	R	
322	677.5	197.0	480.5	3.11	R	
323	817.1	194.8	622.3	4.02	R	
324	817.1	194.8	622.3	4.02	R	

R Large residual

X Unusual X